الأمم المتحدة

A/61/PV.4

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

الجلسة العامة **٤**

الخميس، ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيسة: السيدة هيا راشد آل خليفة ..... (البحرين)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٥.

الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية

البند ٥٥ من جدول الأعمال (تابع)

العولمة والاعتماد المتبادل

(ب) **الهجرة الدولية والتنمية**

تقرير الأمين العام (A/60/871)

مذكرة من رئيسة الجمعية العامة (A/61/187)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): وفقا للقرار ٢٢٧/٦٠ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، ستعقد الجمعية العامة، اليوم وغدا، في إطار البند الفرعي (ب) من البند ٥٥ من جدول الأعمال، الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل بوباني ليبيسا وزير الأشغال العامة والنقل في ليسوتو.

السيد ليبيسا (ليسوتو) (تكلم بالانكليزية): لم يحدث من قبل أن كانت مسألة الهجرة الدولية على نفس الدرجة من الأهمية التي اكتسبتها في هذه الألفية الجديدة. وعليه، فإن مملكة ليسوتو تهنئ الأمين العام على عقد هذا الاجتماع الاستثنائي.

لا يختلف اثنان على أن الهجرة الدولية تنطوي على آثار إيجابية جدا وتحديات ساحقة. فقضايا الاتجار بالبشر، وتهريب الأشخاص، وأعمال الإرهاب التي تتستر وراء قناع الهجرة، ما هي إلا بعض التحديات التي تشوب ظاهرة الهجرة الدولية. ومع ذلك، فإن مسائل مثل التعاون الدولي وتكامل الدول على المستوى الإقليمي، وتحسن البنية التحتية للهجرة، وحفز العولمة، ساهمت أيضا في الحد من أثر الجوانب السلبية للهجرة. وكل هذه الجهود ينبغي توجيهها نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وتعزيز وتنفيذ استراتيجيات الدول الأعضاء لخفض الفقر. ويتمثل موقف بلادي في أن التزام المجتمع الدولي وتعاونه في هذا المجال أمر مطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى.

وأود أن أطرح على الحوار الرفيع المستوى بضع توصيات للنظر فيها. أولا، تؤثر الهجرة الدولية على

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-52181 (A)

استراتيجيات وسياسات التنمية الوطنية والإقليمية، والتفاوتات القائمة بين حركة رأس المال والسلع والمعلومات، وبين حركة الأشخاص، يجب التصدي لها على نحو يعزز كفاءة الاقتصاد العالمي ويخفض البطالة في بعض القطاعات في بلدان المنشأة، ويشجع نقل التكنولوجيا والاستثمار واستخدام رأس المال في إقامة المشاريع. ثانيا، لا بد من تطبيق سياسات وممارسات فعالة للتصدي للهجرة المخالفة للأصول، والتي تتضمن الاتجار بالأشخاص وتهريبهم. وحماية حقوق الإنسان للمهاجرين وأسرهم، كما هو منصوص عليه في اتفاقيات الأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية، تمثل عنصرا مركزيا في الممارسات الشاملة والمتوازنة في مجال إدارة الهجرة.

ثالثا، توجد أدلة دامغة على أن هجرة المواطنين من بلد إلى بلد آخر، ساهمت، في الكثير من الحالات، في تحسين البيئة الاقتصادية لأحد البلدين أو لكليهما. ومملكة ليسوتو كانت، ولا تزال، واحدا من الموردين الرئيسيين للعمالة المهاجرة إلى جمهورية جنوب أفريقيا المجاورة. وقد جنت ليسوتو من وراء ذلك فوائد اقتصادية طائلة في شكل تحويلات أعيدت إلى الوطن.

وينبغي الاعتراف بأهمية التحويلات بالنسبة لكثير من الأسر المعيشية والاقتصادات. إلا أن التحويلات بشكل عام، لا ينبغي اعتبارها بديلا للاستثمار المباشر الأجنبي، والتجارة، والمساعدة الإنمائية الخارجية، وتخفيف الدين. وينبغي وضع سياسات تستهدف مساعدة أصحاب التحويلات وأسرهم المعيشية، عن طريق خفض تكلفة التحويل، وإزالة القيود المفروضة على نقل الأموال، وتحسين مستوى الاستثمار والاستخدام المنتج للتحويلات. وقد ذكر أستاذ جامعي ذات مرة إنه ما دامت اتجاهات العولمة والتكنولوجيا محتفظة بديناميتها الحالية، فإن قضية الهجرة بمفاهيمها التي تعني ''استنزاف العقول'' و ''كسب العقول'' و ''تشاطر العقول'' ستظل تلازمنا زمنا طويلا.

أما العمليات التشاورية الإقليمية، مثل ''حوار الهجرة للجنوب الأفريقي''، فهي أمر حيوي لتوليد الحوار والتفاهم المتبادل والجهود المتضافرة بين أصحاب المصلحة، فيما يتعلق بتحديات الهجرة. ونحث هذا الحوار الرفيع المستوى على التسليم بقيمتها وتشجيع التعاون فيما بينها.

إن إدارة عملية الهجرة مهمة مرهقة لأي بلد. وما يزيد من تعقدها، حاجة البلد إلى ضمان أن يكون من يدخلون حدوده من أعضاء مجتمعنا الدولي المرغوب فيهم، لا من المجرمين أو مرتكبي الأعمال الإرهابية. وهذا يتطلب وجود قوانين للهجرة تكون صارمة واستيعابية في نفس الوقت؛ فينبغي أن يكون التشريع قاسيا على من يكنون نوايا شريرة عند دخول البلد، بينما ييسر الحماية لمن لديهم نوايا نبيلة ومقبولة، ويمنحهم حرية البقاء في البلد. والتوازن هنا حساس ويحتاج من المجتمع الدولي إلى التعاون والحوار المتواصل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): قبل أن أعطي الكلمة للمتكلم التالي، أود أن أدلي بإعلان. يدرك الأعضاء أن الجمعية العامة استمعت هذا الصباح إلى ٢٠ متكلما، وما زال متبقيا لهذا الحوار الرفيع المستوى ١٢٧ متكلما.

وفي هذا الصدد، لا يوجد بديل سوى أن تواصل الجمعية عقد جلستها حتى الساعة ٢١/٠٠. وأود مرة أخرى مناشدة الدول الأعضاء أن تقتصر في بياناتها على أربع دقائق كيما يتسنى لنا إكمال قائمة المتكلمين في ساعة معقولة غدا مساء. ويحدوني الأمل أن يكون بوسعي التعويل على تعاون الممثلين لكي نلتزم بالوقت المحدد.

والآن أعطي الكلمة لمعالي السناتورة آماندا فانستون، وزيرة الهجرة والشؤون الثقافية المتعددة الأطراف في أستراليا.

السيدة فانستون (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): يتمثل التحدي الذي تواجهه الدول في إيجاد أفضل الطرق لتنظيم تدفق البشر بطريقة تحقق أعظم الفوائد لكل الأطراف المعنية – الدول المرسلة للمهاجرين والمستقبلة لهم والمهاجرين أنفسهم.

ولقد بني كل النسيج الاجتماعي والاقتصادي لأستراليا ونجاحها على الهجرة. فخلال العقد الماضي وحده، رحبنا بقرابة مليون شخص كمستوطنين دائمين. وقد ولد حوالي ٢٥ في المائة من سكاننا خارج بلدنا.

ويسرنا أن اعترفت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والتنمية بنا بصفتنا بلدا للهجرة بامتياز.

وتقنعنا تلك التجربة بأن الهجرة التي تجري إدارتها بطريقة حسنة تمثل أفضل سبيل لضمان أعظم الفوائد المترتبة على عملية الهجرة لكل المعنيين، والأمر الأهم لتقليل العديد من الانتهاكات المأساوية التي ترتبط الآن بالهجرة غير المنظمة.

وتشكل الهجرة القانونية التي تجري إدارتها بعناية أفضل سبيل لحماية مصالح الدول المشروعة وحقوق الإنسان للمهاجرين. وبهذه الطريقة، يتضاءل تضاؤلا كبيرا نطاق استغلال المهاجرين من قبل مهربي البشر والمتاجرين بالبشر وأرباب العمل عديمي الضمير.

وتقنعنا كذلك التجربة الأسترالية بأن سياسات الهجرة الوطنية الحسنة الإعداد المدعومة بقدرات إدارية فعالة من شأنها تقديم أقصى ما يمكن لفتح باب الفرص لبناء البلد وتنميته. وسياسات الهجرة التي تقوم على بحوث سوق العمالة وتحليلها والتشاور الواسع النطاق مع أصحاب المصلحة ومتابعة التقييم، تضمن توجيه الهجرة بنجاح صوب احتياجات الدولة وقدراتها.

ولقد تمكنا عن طريق تشجيع الهجرة الإنسانية المنظمة من الالتزام بالسعي إلى أشد الناس حاجة وإقامة برنامج لإعادة التوطين، مع تقديم مساعدات سخية للمهاجرين بعد وصولهم في كل الأمور التي يتطلبها بناء حياة جديدة في بلد آخر، بدعم من تمويل تقدمه الحكومة بالكامل يبلغ زهاء بليوني دولار كل أربعة أعوام. وتسهم تلك السياسات إسهاما عظيما في جعل تجربة فرادى المهاجرين تجربة إيجابية وذلك بضمان الاحترام وتيسير الاكتفاء الذاتي والمشاركة عن رغبة في مجتمعنا. ولقد تم توثيق كل التحديات والفوائد الإنمائية الناجمة عن هجرة العودة وإعادة استخدام المهارات والتحويلات المالية والاستثمارات المتصلة بمهاجري الشتات توثيقا جيدا. وتستفيد الخطط والاستراتيجيات الإنمائية بوضوح من زيادة تقوية الروابط مع الإدارة الفعالة للهجرة.

والمساهمة التي يمكن للهجرة أن تقدمها في بلوغ الأهداف الإنمائية غير ممكنة بدون القدرة الإدارية الفعالة على التنفيذ. ونعتقد أن المنظمة الدولية للهجرة بتجربتها الهائلة في شؤون الهجرة ونطاق علاقاتها العالمية بها وضع مثالي لتكون الوسيلة الأولى لبناء القدرات في جميع أنحاء العالم. وتمتلك بعض الدول في منطقتنا قدرات قوية لا تمتلكها دول أخرى.

ونحن نعمل مع البلدان الشريكة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للمساعدة على بناء القدرات لكي يتسنى لنا ولشركائنا جني ثمار الهجرة المنظمة ومنع حدوث الانتهاكات المرتبطة بالهجرة غير المنظمة.

إن طبيعة الهجرة الدولية تتطلب التعاون بين الدول. ونحن بلد مشارك لعهد طويل في الحوار والتعاون على الصعيد الثنائي. وفي العمليات الاستشارية الإقليمية وعلى

الصعيد العالمي. ونعتقد أن أفضل طريقة للتشجيع على التفاهم والتعاون بشأن الهجرة تتمثل في التركيز على الأهداف المشتركة وأنشطة التعاون العملية.

وعلى الصعيد العالمي، نشارك بفعالية في الحوار السنوي العالي الجودة بشأن سياسات الهجرة التي ترعاها المنظمة الدولية للهجرة. وظللنا نشارك على نحو وثيق في محافل أفضل الممارسات مثل مبادرة برن. وفي منطقتنا، نساهم في طائفة عريضة من العمليات الاستشارية. وترى أستراليا أن تلك العمليات والعمليات الإقليمية الأخرى في أجزاء أخرى من العالم، تشكل أهم لبنات البناء للحوار والتعاون الدوليين. ونحن نعلم أنها ناجحة في أداء المهمة.

ومن المرجح أن يكون الحوار الدولي بشأن الهجرة في المستقبل أشد فعالية إذا ما بني على هذه العمليات الإقليمية القائمة. فهي تعكس مصالح الدول المشتركة وتستخدم خبرات هيئات مثل المنظمة الدولية للهجرة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل نيكولاس غوتشي، وزير الخدمة العامة والرعاية الاجتماعية في زمبابوي.

السيد غوتشي (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي سيدتي أن أهنئكم بانتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين وأن أعرب عن ثقتي بأن هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية سيسفر عن نتيجة مثمرة تحت قيادتكم القديرة. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام على تقريره الشامل بشأن الموضوع قيد المناقشة هذا اليوم.

وإنه حقا لتطور طيب أن ينتبه المجتمع إلى أهمية الهجرة الدولية، ليس لأنها تتصل بعملية العولمة فحسب، بل لأنها تؤثر على التنمية في بلدان المنشأ والمقصد على السواء. وتعرض ظاهرة الهجرة الدولية فرصا وتحديات عندما تدرس من حيث التنمية. ولذلك، يحدونا الأمل أن يساعدنا هذا الحوار في جهودنا الجماعية الرامية إلى وضع استراتيجيات ملموسة وعملية بغية تحويل الهجرة الدولية إلى أداة إنمائية يستفيد منها الجميع، ولا سيما البلدان النامية.

وينبغي ألا تقتصر الفوائد المتصورة للهجرة الدولية للبلدان النامية على التحويلات المالية فحسب. فبينما يمكن أن ينجم عن التحويلات أثر كبير على تحسين مصادر رزق الأسر المتلقية لها، فإنها لا تشكل موردا ماليا يمكن أن تقوم عليه استراتيجيات إنمائية طويلة الأجل. وفضلا عن ذلك، لا تعوض التحويلات عن خسارة العاملين المهرة والحرفيين الذين تفقدهم البلدان النامية يوميا تقريبا بسبب هجرتهم إلى البلدان المتقدمة النمو.

وتستثمر زمبابوي أسوة بالعديد من البلدان النامية استثمارا كبيرا في تعليم موظفيها وتدريبهم. غير أن دراسة أجريت عام ٢٠٠٥ بينت أن البلد فقد ٦٠ في المائة من الممرضات المسجلات لدى الدولة ونصف عدد أطبائه. وهذه الخسارة الهائلة في الموظفين المهرة، الناتجة جزئيا عن أساليب التوظيف الجريئة التي تستخدمها الوكالات والهيئات العامة والخاصة في البلدان النامية، تقتضي اتباع نهج أكثر انتظاما للتصدي لهذه المشكلة على الصعيد العالمي، يكون محوره آليات تقدم بموجبها البلدان المتقدمة النمو تعويضات إلى البلدان النامية.

وينبغي لنا، من جهتنا، وبصفتنا بلدانا نامية، وضع سياسات واتخاذ تدابير تمكننا من الاستفادة من ناحية التنمية من ظاهرة الهجرة. وينبغي أن تستهدف تلك التدابير مواطنينا في الخارج، وينبغي أن تشمل خفض تكاليف التحويلات، وبإنشاء صناديق إنمائية يمكن أن يساهم فيها غير المقيمين وتشجيع غير المقيمين على الاستثمار في قطاعات محددة من الاقتصاد عن طريق تدابير ملائمة ترمي إلى لتيسير تلك الاستثمارات.

ويتمثل الجانب الآخر للهجرة في الجانب المتعلق بالمهاجرين غير المنظمين وغير الموثقين المتورطين في عبور الحدود بطريقة غير قانونية أو ”القفز فوق الحدود“، كما هو معروف في منطقتنا. ويشكل هؤلاء المهاجرون واحدة من أكثر المجموعات تعرضاً لجميع أشكال الاستغلال والإساءة لحقوق الإنسان، كما يمثلون السواد الأعظم من اللاجئين الاقتصاديين. ولذلك، كان من الأهمية بمكان أن تتخذ الإجراءات لتأمين حمايتهم ومعاملتهم معاملة إنسانية. ولا بد من التقدم بمبادرات ثنائية ومتعددة الأطراف لضمان معاملة أفضل لهؤلاء المهاجرين. وإلى جانب هذه الجهود، ينبغي اتخاذ إجراءات لمعالجة مشكلة كراهية الأجانب من خلال التوعية العامة. فقد أصبحت كراهية الأجانب من أكبر التحديات في عصرنا.

وحكومة زمبابوي تتعاون حالياً مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة، والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية لتقديم المساعدة الإنسانية إلى المهاجرين غير النظاميين الذين يواجهون مشكلة الترحيل من بلدان مجاورة. وهذه المبادرة التي تقدرها حكومة زمبابوي مثال على الدور الذي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أن تقوم به لمساعدة من يجدون أنفسهم في ظروف صعبة بعيداً عن أوطانهم.

وفي الختام، أود أن أشير إلى أنه بقدر ما تعد الهجرة إحدى المشاكل الناجمة عن العولمة والتي لم تحل بعد، ستواصل زمبابوي تشجيع حوار عالمي بشأن الهجرة. ونرى أن وضع استراتيجيات وبرامج متفق عليها دولياً هو السبيل الوحيد لمواجهة التحديات التي تمثلها الهجرة الدولية والاستفادة من فرص التنمية التي تتيحها لصالح الجميع.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد على عبد الله على محمد الكعبي، وزير العمل والشؤون الاجتماعية في الإمارات العربية المتحدة.

السيد الكعبي (الإمارات العربية المتحدة): السيدة الرئيسة، بداية، يسرني أن أتقدم باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة بخالص التهانئ لشخصكم الموقر ولبلدكم الشقيق، مملكة البحرين، لانتخابكم رئيسة للجمعية العامة لدورتها الحادية والستين. كما يتقدم وفد بلادي بخالص الشكر والتقدير لسلفكم رئيس الجمعية السابق يان إلياسون للجهود التي بذلها في إدارة أعمالها أثناء ترؤسه لها خلال الدورة الماضية. ولا يفوتني في هذه المناسبة أن أعرب عن الثناء والتقدير للأمين العام السيد كوفي عنان على جهوده وتقاريره القيِّمة والشاملة لكافة جوانب الهجرة ودورها في التنمية.

كما يود وفد بلادي أن يضم صوته إلى البيان الذي أدلى به معالي وزير خارجية جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن ظاهرة الهجرة الدولية ظاهرة قديمة وجدت مع حاجة الإنسان إلى البحث عن مصادر العيش والأمان. ويمكن لهذه الظاهرة إذا تم تنظيمها واستثمارها بشكل مدروس أن تؤدي دورا حيويا في التعاون البنّاء بين بلدان العالم في مجالات المساعدات الإنسانية وتبادل المنافع الاقتصادية ومد جسور التقارب الثقافي والحضاري بين الشعوب والدول، بما يدعم خطط التنمية المستدامة فيها، خصوصا في البلدان النامية، ويعزز العلاقات الودية وجهود السلام والأمن الدوليين.

ولقد أدركت دولة الإمارات العربية المتحدة منذ نشأتها أهمية التعاون الاقتصادي والثقافي بين البلدان الشقيقة والصديقة لما فيه من فوائد ومكاسب اقتصادية واجتماعية لجميع الأطراف المتعاونة. وعملت الدولة على استقدام العمالة الخارجية للمساعدة في بناء البنية التحتية اللازمة لإرساء القواعد الأساسية للدولة الحديثة والنهوض بمؤسساتها

لتحقيق التنمية المستدامة والرخاء لأبنائها، مشكلة في ذات الوقت شراكة مع البلدان المصدرة للعمالة، وبالذات النامية منها، بما يسهم في إنعاش اقتصادها وتنفيذ برامج التنمية فيها، إذ يقدر حجم التحويلات المالية للخارج بما يقارب ٢٢ مليار دولار سنويا.

وتشكل العمالة الوافدة في الإمارات أكثر من ٩٠ في المائة من إجمالي القوى العاملة في الدولة. وعلى ضوء ذلك وما ينطوي عليه من آثار اقتصادية، وحفاظا على خصوصية المجتمع الإماراتي أمام المؤثرات الثقافية والاجتماعية الناتجة عن القيم والأعراف التي تحملها العمالة الأجنبية والتي يمكن أن تؤثر بشكل أو بآخر في النسيج الاجتماعي للدولة وفي التركيبة السكانية وغيرها من المسائل الحساسة، وضعت الدولة قوانين وتشريعات تكفل أن العمالة التي تستقبلها وتستضيفها، هي عمالة مؤقتة وليست مهاجرة، أي أنها لا تترك بلدانها بهدف الهجرة والاستقرار في دولة الإمارات، وإنما تأتي بعقود عمل مؤقتة لأداء مهام وأعمال محددة تعود بعد انتهائها إلى أوطانها وفق آليات وإجراءات تتم طبقا للأنظمة المرعية في الدول المرسلة والمستقبلة للعمالة، والتي تم التصديق عليها من قبل منظمة الهجرة الدولية. ولهذه الصيغة انعكاسات إيجابية مثمرة على اقتصاديات كل من الجانبين.

وانطلاقا من معتقداتها وسياستها المبنية على مبادئ التعاون واحترام الإنسان وتعددية الثقافات والأديان، وفرت دولة الإمارات لكافة الوافدين فيها بيئة اجتماعية ودية متسامحة تراعي الاحتياجات الإنسانية والاجتماعية لهم. وإيمانا منها بأهمية دور العمالة الوافدة في تنشيط العملية الاقتصادية، حرصت الدولة على وضع قوانين وقواعد لتنظيم دخولها وإقامتها وعملها في البلاد، بما يضمن حماية حقوقها استنادا إلى القوانين الوطنية والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالعمل والعمال وحقوق الإنسان، حيث صدقت على تسع اتفاقيات دولية.

ومن أبرز التدابير التي اتخذتها الدولة لمنع الاتجار بالعمالة، وخصوصا الأطفال، القانون الاتحادي الذي أصدره سمو الشيخ خليفة بن زايد آل – نهيان، رئيس الدولة، في العام الماضي، بخصوص تنظيم استخدام الأطفال في سباقات الهجن، والذي يحظر مشاركة الأشخاص الذين تقل أعمارهم عن ثمانية عشر عاما. كما نص القانون على عقوبات صارمة على كل من يخالف أحكام القانون.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، اتخذت الدولة تدابير جديدة تلزم شركات المقاولات بمنح فترة راحة لمدة ساعتين ونصف الساعة في فترة الظهيرة للعمال الذين يعملون تحت أشعة الشمس المباشرة خلال شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس حيث ترتفع درجات الحرارة إلى معدلات عالية.

وفي الختام، نتمنى أن يحقق حوارنا هذا الأهداف المرجوة منه بما يعود على بلداننا بالتقدم والرفاه واستدامة التنمية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إ. أحمد، وزير الدولة للشؤون الخارجية في الهند.

السيد أحمد (الهند) (تكلم بالانكليزية): السيدة الرئيسة، أود أن أضم صوتي إلى أصوات الزملاء في تقديم أحر التهانئ لانتخابكم رئيسة للدورة هذه.

تحظى الهجرة الدولية باهتمام عالمي كبير في الوقت الحالي. فهي تمس البشر ولها آثار متباينة على البلدان المرسلة والمستقبلة وبلدان العبور، بما في ذلك آثارها على مجتمعاتهم. ولذلك، يسعدني أن يناقش موضوع الهجرة الدولية في الأمم المتحدة. وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره المفصل (A/60/871)، وعلى تنظيم الأحداث المواكبة للعملية التحضيرية لهذا الحوار رفيع المستوى.

والهند بلد رئيسي ينطلق منه المهاجرون أو يقصدونه أو يعبرون أراضيه في طريق الهجرة، وللهند تاريخ طويل في

اجتذاب المهاجرين إليها وإرسال المهاجرين منها إلى أراضٍ أخرى. ويقدر بأن حوالي ٢٠ مليون نسمة من أصل هندي يعيشون في بلدان أخرى، بينما يعيش في الهند اليوم ٢٠ مليون مهاجر آخرين، من بينهم عدد كبير من المهاجرين غير النظاميين. والهنود في الخارج، الذين يعملون في ظروف مضنية غالباً، يسهمون بجهد وافر في البلدان التي يقصدونها، ويقومون في الوقت نفسه بدور إيجابي في بناء الجسور مع الهند. وتقديرا منا لهذا، نحتفل كل سنة بإنجازهم في يوم المهاجر الهندي ”برافاسي باراتيا ديفاس“، وقمنا بعدة مبادرات ابتكارية في مجال الاستثمار والسياسة العامة بما في ذلك برنامج الجنسية الهندية بالخارج.

وفي سياق العولمة لا بد من التسليم بحتمية الهجرة الدولية. وذلك يمثل تحديات وفرصا، تشمل زيادة الطلب على المتخصصين في البلدان المتقدمة النمو لتعزيز قدرتها الدولية على المنافسة. وفي الواقع يشير تقرير البنك الدولي بشأن التوقعات الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٦ إلى أن زيادة أعداد المهاجرين من البلدان النامية ترفع دخول مواطني البلدان ذات الدخل العالي. وبالتالي ستستفيد البلدان المتقدمة النمو من زيادة الانفتاح أكثر مما عليه الحال الآن بالسماح بحركة الأشخاص الطبيعيين عبر الحدود الوطنية وزيادة الإرادة السياسية والتصميم على نجاح المفاوضات بشأن الطريقة الرابعة التي وضعها الاتفاق العام المتعلق بتجارة الخدمات.

ويجب على البلدان العالية الدخل تلبية الاحتياجات المشروعة للمهاجرين، بما في ذلك دفع فوائدهم من المعاشات التقاعدية ومساهمات الضمان الاجتماعي، وخاصة في حالات المهاجرين ذوي الفترات القصيرة. وعدم وجود الهياكل المناسبة أو المماثلة في بلدانهم الأصلية يجب ألا يتخذ عذرا لإنكار حقوق المهاجر المشروعة في فوائد المعاش التقاعدي. وينبغي أيضا بذل جهود، في حالة المهاجرين ذوي الفترات القصيرة، لخفض تكلفة التحويلات.

وبما أني من منطقة كيرالا، أكبر أماكن المنشأ للعديد من عاملينا بالخارج، بوسعي أن أشهد شخصيا بأهمية التحويلات. فإنها تمثل في أغلب الأحيان أهم مصدر لعيش العديد من أسر العاملين المهاجرين، ولا تدعم أسرة واحدة فحسب، بل أفرادا كثيرين.

ولا توجد في الهند قيود على الهجرة إلى الخارج. ونحن نؤيد أن تكون العملية منتظمة وغير تمييزية ومنظمة، سواء بالنسبة للمهاجرين الدائمين أو المهاجرين ذوي الفترات القصيرة. وفي هذا السياق، يجب ألا تقيم البلدان العالية الدخل حواجز اصطناعية أمام الهجرة. ويتعين على البلدان المستقبلة والمرسلة العمل على تعزيز الآثار الإيجابية للهجرة والعمل معا في مناخ تعاوني، مع استشعار كل طرف لشواغل الطرف الآخر.

ونرى أيضا أن بلدان المنشأ تستفيد من عودة المهاجرين برأسمال أو مهارات لا يستطيعون كسبها في بلدهم. ووجود مؤسسات محلية موثوق بها يشجع مشاركة المهاجرين في تنمية بلدانهم الأصلية. ونزوح العقول، نتيجة لهجرة الأفراد المهرة وذوي التدريب العالي، يمكن أيضا أن يترجم إلى مكسب عام.

وإذ نتكلم عن الهجرة الدولية اليوم، نحتاج أيضا إلى ملاحظة الجانب الإشكالي للهجرة غير المنظمة، الذي يشكل مصدر قلق فيما يتعلق برفاهنا الجماعي. وعلاوة على ذلك، هناك آثار أمنية خطيرة، تشمل استخدام المهاجرين غير المنظمين أداة للإرهاب العابر للحدود ولإحداث توترات اجتماعية في البلد المضيف. ويحتاج هذا إلى المعالجة بعزيمة قوية. وهو لم يعد شاغلا لجهات إنفاذ القانون في الداخل فحسب، بل مسألة ذات أولوية عالمية تتطلب عملا منسقا

ومتضافرا. والمطلوب وجود تصميم قوي مماثل للتصدي لبلوى تهريب البشر والاتجار بهم؛ وخاصة النساء والأطفال.

وينبغي أن تسفر الجهود التعاونية الدولية عن حلول شاملة وذات فوائد مشتركة تقوم على أساس أفضل الممارسات في التعامل مع الهجرة الدولية. ونحن نقر بأن حلول الهجرة الدولية ونُهُج التعامل معها فيما يتصل ببلد أو إقليم معين ربما لا تناسب البلدان الأخرى. ويجب أن تنصّب جهودنا على تشجيع العمل الجماعي بين الدول والاستفادة القصوى من الهجرة الدولية مع الحد من آثارها السلبية. ونرى أيضا أن التفاعل المنتظم بين البلدان، بما في ذلك التعاون في الأمم المتحدة، يمكن أن يؤدي إلى نتيجة يكسب فيها الجميع.

الرئيسة: أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة عائشة عبد الهادي وزيرة القوى العاملة والهجرة بجمهورية مصر العربية.

السيدة عبد الهادي (مصر): السيدة الرئيسة، اسمحوا لي بأن أهنئكم بانتخابكم رئيسة للجمعية العامة في هذه الدورة، متمنية لكم النجاح ولاجتماعنا هذا كل التوفيق.

إنه ليسعدني أن أتقدم أيضا بخالص شكري وعميق تقديري إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة وجميع العاملين معه على جهودهم الكبيرة في العمل على تحقيق مقاصد الأمم المتحدة وغاياتها. وأود أن أشكر كذلك وكالات الأمم المتحدة المتخصصة ذات الصلة، والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني الوطنية والعالمية، والمشاركين في مناقشة هذا الموضوع بأبعاده المختلفة. وآمل أن نتمكن جميعا من خلال هذا الحوار الهادف والبنّاء من الوصول إلى آليات وأساليب واقعية تستهدف تعظيم الاستفادة من مزايا الهجرة والحد من آثارها السلبية.

وإذا كانت المتغيرات الدولية العديدة التي شهدها العالم في العقود الأخيرة وما ترتب عليها من تطورات عالمية تعرف اختصارا باسم ”العولمة“ قد أثرت في مجمل حياة المجتمع الدولي، فإن الهجرة الدولية بدورها قد تأثرت بهذه المتغيرات على نحو واضح. إذ ساهمت المتغيرات في زيادة أعداد الراغبين في الهجرة من الرعايا من جانب، كما ساهمت ثورة تكنولوجيا المعلومات وتقدم وسائل الاتصال والمواصلات في تشجيع مواطني الدول النامية على السعي إلى الهجرة إلى الدول المتقدمة النمو من الجانب الآخر. وساهمت الطفرة في مجالات الصناعة المختلفة مع انخفاض معدلات النمو السكاني على إبراز حاجة الدول المتقدمة النمو إلى استقدام أيد عاملة وعقول مهاجرة من الدول النامية من جانب ثالث، فضلا عما أظهرته العولمة وترتب عليها من تفاوت واسع بين الدول في المستوى الاقتصادي والاجتماعي ومستويات المعيشة. وأسفرت هذه الفجوة الإنمائية عن دوافع جديدة للهجرة لدى شعوب الدول الفقيرة في ظل حالة التحول السائدة من نظام الاقتصاد الموجه إلى نظام اقتصاد السوق الحر وإعادة الهيكلة وما نجم عنها من تصاعد معدلات البطالة في الدول الفقيرة.

وتلك الأمور جميعها تستدعي ضرورة معالجة الفجوة الإنمائية للحد من ظاهرة الهجرة، لا سيما الهجرة غير الشرعية، والحفاظ على حقوق المهاجرين لدى دول الاستقبال، مع السعي إلى خلق روح الاندماج بين المهاجرين وأبناء هذه الدول، والتطوير المستمر للهجرة الشرعية من خلال العمل على زيادة تدفقاتها وفتح قنوات جديدة لها لتعظيم أثرها الإنمائي والسعي إلى مواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية.

وإذا كانت الآثار الاقتصادية للهجرة الدولية حقيقة واضحة للعيان، فإن آثارها الاجتماعية كذلك شديدة الأهمية. وفي هذا السياق تقع على عاتق جميع الدول، سواء

كانت مرسلة للعمالة أو مستقبلة لها مسؤولية عن حماية ورعاية حقوق المهاجرين وأفراد عائلاتهم. وذلك بغض النظر عن الطبيعة القانونية لواقعة الهجرة وما إذا كانت هجرة شرعية أو غير شرعية، تماشيا مع أحكام التشريعات الوطنية وقواعد القانون الدولي ذات الصلة، التي تأتي على رأسها اتفاقية الأمم المتحدة لعام ١٩٩٠ بشأن حماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، وهي قد دخلت حيز النفاذ في تموز/يوليه ٢٠٠٣، واتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكولات المكملة لها.

وفي هذه السياق ترى مصر ضرورة تصديق كافة الدول على هذه الاتفاقيات، مع ضرورة تجميع الحقوق المختلفة المعترف بها للمهاجرين في وثيقة واحدة. إضافة إلى وجوب تعزيز التعاون الدولي من أجل دعم الإجراءات التي تشجع على تحقيق الاندماج الناجح للمهاجرين في مجتمعات دول الاستقبال على كل الصعد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

لا شك أن ربط عوائد الهجرة بالتنمية في كل من دول المنشأ والاستقبال أمر في غاية الأهمية في مجال مكافحة الفقر وتحسين مستوى المعيشة وظروف العمل وتقليل نسبة البطالة. ولذلك يجب أن تحمي سياسات الهجرة في عالم اليوم المصالح الاقتصادية والاجتماعية لكل الدول ذات الصلة، مع عدم إغفال حقوق كل مهاجر من المهاجرين.

والحق أنه إذا كانت تحويلات المهاجرين المالية إلى دولهم الأم تلعب دورا بارزا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، حيث يقوم المهاجرون من خلال مدخراتهم بالمساهمة في دعم خطط التنمية، فإنه ينبغي العمل على تحقيق أقصى فائدة ممكنة من هذه التحويلات. وذلك يتطلب تفعيل التعاون بين الأطراف كافة في كل من دول المنشأ والاستقبال، من أجل تيسير وتخفيض تكاليف تحويل أموال المهاجرين إلى بلادهم الأصلية واستثمارها فيما يخدم أغراض عملية التنمية فيها. وتود مصر أن تؤكد بشدة في هذا الصدد على أن تحويلات المهاجرين هذه هي أموال خاصة لأصحابها. ومن ثم فإنه لا يجوز بأي حال من الأحوال أن تعد بديلا للمعونات التي تقدم إلى دول المنشأ في إطار الشراكة العالمية من أجل محاربة الفقر والبطالة وتعزيز التنمية المستدامة. وبالتالي فإن أية زيادة في حجم هذه التحويلات يجب ألا تؤثر على حجم المساعدات الإنمائية الرسمية المقدمة إلى دول المنشأ هذه.

ومن المهم أن نشير في هذا الصدد إلى ظاهرة هجرة العقول من الكفاءات والعلماء من دول المنشأ إلى دول الاستقبال، والتي تعتبر عاملا هاما من العوامل ذات التأثير السلبي على الاقتصاد القومي وعلى عملية التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول المنشأ. وتكتسب هذه الظاهرة أهمية متزايدة في ظل تزايد أعداد المهاجرين من الكوادر العلمية المتخصصة. إذ يترتب على ذلك حرمان دول المنشأ من الاستفادة من خبرات ومؤهلات هذه الكفاءات وحرمان هذه الدول من عوائد الاستثمار الذي تم إنفاقه في تعليم وتأهيل هذه الكوادر. وفي هذا السياق لا بد من التأكيد على وجوب الحد من الآثار السلبية الناتجة عن الهجرة الانتقالية التي تنتهجها بعض الدول المستقبلة للمهاجرين وما ينتج عنها من نزوح العقول ومن ثم آثار سلبية كبيرة على عملية التنمية في دول المنشأ. ولا بد من الإشارة إلى وجوب تعويض دول المنشأ عن هذا الاستتراف الذي يلحق بها جراء هجرة كفاءاتها وكوادرها وعقولها. وتؤيد مصر في هذا الصدد التوصيات التي انتهى إليها تقرير اللجنة العالمية المعنية بالهجرة والتنمية، والتي يتمثل أهمها في توجيه برامج الاستثمار المشترك والمساعدات الأجنبية إلى القطاعات والدول الأكثر تضررا من هجرة الكفاءات والعقول. كما نرحب بالمبادرة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة لإنشاء منتدى دولي للتعامل مع قضايا الهجرة، وقيامه بتعيين ممثل

شخصي لمتابعة هذه القضايا الحيوية. ونتطلع إلى التوافق بين الدول الأعضاء على تحقيق ذلك.

ويتعين علينا أيضا الاهتمام بقضية بناء ودعم القدرات، لا سيما في الدول النامية، حيث تمثل هذه القضية أحد التحديات أمام معالجة قضية الهجرة الدولية بشكل متكامل. وهنا فإن مصر تؤكد على ضرورة قيام الدول المستقبلة للهجرة بتقديم مساعدات فنية ومالية للدول المصدرة لها بما يسهم في دعم أجهزتها الوطنية المعنية ببلورة سياسات الهجرة.

أخيرا، إن السياسات التي تنتهجها مصر والإجراءات التي اتخذتها في مجال الهجرة تهدف إلى ما يلي: أولا، السعي إلى تقنين أوضاع المصريين المهاجرين هجرة غير شرعية باعتبار مصر دولة مصدِّرة للعمالة، ومن مصلحتها الاقتصادية تقنين أوضاع العمالة المصرية في الخارج بقدر ما تسمح به ظروف الدول المستقبلة لها، كما تهدف إلى التعاون لمكافحة الهجرة غير الشرعية بشكل أكثر فاعلية من خلال آليات التعاون الفني والأمني والقضائي والتشريعي. ثانيا، حماية العمالة المهاجرة من إجراءات الطرد الجماعي. ثالثا، إدماج المهاجرين الشرعيين وحمايتهم من العنصرية وروح العداء في الإطار العام لحماية حقوق وكرامة الجاليات المصرية التي تشكلت بطريقة قانونية ووفق قوانين الدولة المضيفة. رابعا، تنفيذ الالتزام الدولي بدعم الجهود الإنمائية للبلدان المصدرة للهجرة ومساعدتها على الحد من الفقر وتعزيز المشاريع الإنمائية التي تخلق مزيدا من فرص العمل وتعزز القدرات والمهارات لدى مواطني هذه البلدان. خامسا، وضع ضمانات خاصة للهجرة الشرعية لتوفير فرص العمل في دول المهجر.

كما تسعى مصر إلى توفير كثير من الفرص للانتفاع بخبرات المهاجرين المصريين، التي لا بد أن ينظر إليها على أنها رصيد وطني يتواصل نموه وازدهاره في البيئة الخارجية مع العمل على إزالة كافة العقبات أمام المهاجرين لدفعهم إلى الارتباط ببلدهم الأم والمساهمة في تنميته وتطويره.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة فيليا بلينكفيتشيوتي، وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل في ليتوانيا.

السيدة بلينكفيتشيوتي (ليتوانيا) (تكلمت بالانكليزية): أود أن أعرب عن امتناني للأمم المتحدة على تنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى الهام، وعلى إسهامها الكبير في مسائل الهجرة والعولمة والتنمية.

وهذا الحوار يمثل فرصة هامة لمناقشة العلاقة المتبادلة بين عمليتي التنمية والهجرة الدولية. وتعزيز التعاون في سعينا إلى زيادة التآزر بين الهجرة والتنمية ليس أولوية للاتحاد الأوروبي فحسب، بل هو أيضا في مقدمة جدول أعمال السياسات العالمية.

إن الحكومات والمنظمات الدولية والأطراف الفاعلة الأخرى المشاركة في صنع السياسات العامة الدولية تفهم الهجرة على نحو متزايد بوصفها عاملا قادرا على الإسهام إيجابيا في تحقيق الأهداف الإنمائية. وفي السعي إلى الاستفادة القصوى من الهجرة وتخفيف آثارها السلبية إلى الحد الأدنى، من المهم جدا ضمان اتباع سياسات عامة سليمة. وينبغي لنا إيجاد أكثر الطرق والوسائل فعالية للإسهام في تعزيز الانسجام بين سياسات الهجرة والسياسات الإنمائية. وأنشطتنا في هذا الميدان ستسهم أيضا إسهاما هاما في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وقد خبرت ليتوانيا بالفعل كلا الجانبين لآثار الهجرة على التنمية. ويتعامل بلدنا بصفة أساسية مع الهجرة الاقتصادية. وكان أثرها حديثا جدا، ومع ذلك يمكن بالفعل تمييز بعض الاتجاهات.

ومن سوء الطالع أننا نواجه هجرة سلبية. وفي ذروتها التي كانت في عام ١٩٩٢، غادر البلد حوالي ٠٠٠ ٢٥ مواطن – أي حوالي ٠,٧ من السكان. وفي ذلك الحين أدى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الحر إلى ارتفاع معدل البطالة في البلد، وبدأ الليتوانيون يغادرون البلد للعمل بالخارج بصورة أكثر تواترا.

وفي الوقت الحالي يميل المهاجرون الليتوانيون المحتملون – خاصة الشباب – إلى الانتقال إلى الخارج لفترة قصيرة لأسباب اقتصادية ولكسب الخبرة. ويتناقص الآن عدد الأشخاص الذين يرغبون في الهجرة، لأن الاقتصاد ينمو وهناك فرص أكثر في ليتوانيا. والآن تتوفر أيضا معرفة أفضل للجوانب الإيجابية والسلبية للهجرة.

لقد أدت الهجرة دورا كبيرا في الانخفاض السريع لمعدل البطالة وفي زيادة الأجور في ليتوانيا. ومن الناحية الأخرى، كان للهجرة إلى الخارج أثر على هجرة الأجانب إلى داخل البلد. فبسبب النقص في القوى العاملة المؤهلة، بدأ المخدِّمون الليتوانيون يستخدمون مواطنين أجانب – من غير الاتحاد الأوروبي – بشكل أكثر تواترا.

إننا ندرك ضرورة تنظيم عمليات الهجرة بعناية. ولذلك تسعى ليتوانيا إلى إنشاء أداة شاملة واحدة، سياسية ومؤسسية معا، على جميع المستويات الإدارية لضمان الإدارة السليمة والوافية للهجرة. وذلك من شأنه إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل شتى، بما في ذلك المشاكل الديموغرافية.

وتهدف ليتوانيا إلى ضمان الإدارة الفعالة لقضايا الهجرة الاقتصادية من خلال تدابير داخلية للسياسات العامة تتصل، في جملة أمور، ببيئة الأعمال التجارية، وسوق العمل، والموارد البشرية، وتحسين المهارات والحماية الصحية، وكذلك زيادة النشاط الاقتصادي للشعب الليتواني.

وأولينا اهتماما خاصا لتوعية المواطنين الليتوانيين الذين ينوون الهجرة إلى الخارج بشأن مخاطر الهجرة غير القانونية والتهريب، ولتوعية الذين غادروا البلد فعلا بشأن الفرص في حالة عودتهم إلى ليتوانيا. وتعترف ليتوانيا بأن سياسات العودة الفعالة المطلوبة. فلقد بدأنا مثلا مشروعا يرمي إلى عودة علمائنا وأطبائنا الذين يعملون في الخارج والذين أبدوا اهتماما حيويا به. وعلاوة على ذلك، بدأنا نرى بعض علامات هجرة العودة في القطاع الخاص بالنظر إلى تطوره الإنمائي والاقتصادي وزيادة المرتبات الناجمة عن ذلك.

وفي ذلك السياق، تشدد ليتوانيا على اهتمامها بتعزيز التعاون الدولي الوثيق. ومن المهم تبادل أفضل الممارسات في تسوية قضايا الهجرة فضلا عن إنشاء آليات جديدة بغية ضمان تأثير الهجرة الإيجابي على التنمية.

ونعلم أنه لا يوجد حل واحد ينطوي على معجزة للمشاكل التي نناقشها هذا اليوم. ولذا، ينبغي أن نشجع الحوار القائم على الشراكة والتعاون الذي يشمل كل أصحاب المصلحة والرامي إلى إيجاد حلول ملائمة وفعالة.

وأعتقد أن اجتماعنا هذا اليوم سيكون خطوة هامة في الاتجاه الصحيح.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأونرابل مايكل براون، وزير التعبئة الوطنية والتنمية الاجتماعية والشؤون الجنسانية وعلاقات المنظمات غير الحكومية والحكومة المحلية والمعوقين في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

السيد براون (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطبكم للمرة الأولى، سيدتي، بصفتكم الحالية، واسمحوا لي أن أتقدم إليكم بأحر وأخلص التهانئ على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ويتقدم وفد سانت فنسنت وجزر غرينادين إليكم بأفضل تمنياته بالنجاح في أدائكم لمهام

منصبكم، ونقدم لكم دعمنا لسياساتكم وبرامجكم وممارساتكم التي تعمل على النهوض موضوعيا برفاهة محرومي العالم.

ولا بد من تهنئة هذه الهيئة على وضع قضية الهجرة الدولية على رأس جدول الأعمال ووضع سياقها ضمن إطار إنمائي. ونشاطر الأمين العام عنان رأيه عندما أعرب عن الأمل في أن يكون هذا الحوار الرفيع المستوى ''بداية وليس نهاية''. وبالطبع، هناك لقاءات سبقت هذا اللقاء حيث أن هذه القضية ما برحت تحظى بالاهتمام الدولي لفترة طويلة. بيد أن هذا الحوار يتيح للمجتمع الدولي الفرصة لتناول هذه القضية بطريقة جماعية من شأنها أن تشكل الإرادة السياسية اللازمة، وبذلك تسمح بتعبئة الموارد المطلوبة وذات الصلة.

وعلى الرغم من أن سانت فنسنت وجزر غرينادين تمثل دولة صغيرة في المخطط العالمي للأشياء، لكنها تمتلك تجربة تاريخية ومعاصرة كبيرة في مجال الهجرة. ونهجنا إزاء الموضوع المستمد من تلك التجربة هو نهج إنساني أساسا، ونقترح بتواضع أن يجري النظر في القضية من خلال منظور فلسفي.

تتطلب الجدلية المعقدة التي تكتنف مفهوم المهاجرة و الهجرة إلى الخارج التي تشكل الهجرة، تقييما لسياق هذه الظاهرة. وإذا قبلنا نظرية عاملي الدفع والسحب في العمل، فمن الجلي أنه يجب علينا أيضا أن نسلم بالترابط بين التخلف الإنمائي والتنمية؛ وأن مستوى معيشة البلدان المتقدمة النمو لا يمكن فصله من الناحيتين التاريخية والمعاصرة، عن مستوى المعيشة المنخفض للبلدان المتخلفة النمو والبلدان المتخلفة المتدنية النمو. ولهذا فإن قضايا الاستغلال الاقتصادي مهما كانت طرائقه – كالاختلالات التجارية وظروف العمل السيئة والأجور المتدنية – لا تنفصل عن القضية المعروضة علينا، ولا بد من أن تصبح قضية الإعادة إلى الوطن جزءا من هذا الحوار.

يصر المنظور الإنساني على أنه ينبغي تناول هذه القضية ضمن إطار إعادة توزيع وجود الموارد في العالم. وهذا هو المحور الذي يجب أن يدور حوله الحوار، إذا كان يتعين أن يكون له معنى. وإلا فإن الموضوع من شأنه أن يديم الظلم لدى ''تعساء العالم''، إذا شئنا أن نقتبس كلمات أحد أبناء منطقة البحر الكاريبي ألا وهو فرانتز فانون.

إن حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين لا تضع أية حواجز على المهاجرين، أي الأشخاص الذين يرغبون في مغادرة بلدنا باستثناء المجرمين بالطبع. ولكن، مع الأخذ في الاعتبار أن المهاجرين، بمن فيهم المواطنون الحاصلون على تدريب جيد، حققوا مردودا بكلفة معقولة لدولتنا الصغيرة، فإننا نؤيد الرأي الذي مفاده أنه ينبغي وضع بروتوكولات ملائمة. ونحن في سانت فنسنت وجزر غرينادين شاركنا مشاركة كبيرة في وضع بروتوكول توظيف المعلمين في الكمنولث الذي اعتمده وزراء التعليم في الكمنولث بتاريخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤. ومن الجدير بالملاحظة أيضا، اعتماد مدونة ممارسة التوظيف الدولي للعاملين الصحيين في الكمنولث. ويجب أن يكون موضوع البروتوكولات نقطة تتركز حولها مناقشاتنا.

والمهاجرة مسألة معقدة وهذا ما يمكن تفهمه، حيث أنها تثير قضايا أخرى، من بينها القضايا الأمنية. وفي سياقات أخرى، على الرغم أنها ليست سياقاتنا، تكتسي مسألة كره الأجانب أهمية كبيرة. وبينما لا نزال نستقبل أشخاصا من جميع أرجاء العالم، بمن فيهم المتقاعدون الذين يستمتعون بالهدوء والجو الحسن في بلدنا الحبيب، فإننا نحتفظ بحق التحلي باليقظة الواجبة والتمحيص مما يبرز مسألة التعاون الثنائي والاتفاق ومن ثم البعد الدولي.

وجدير بالملاحظة أن بلدنا يعمل في إطار معاهدة شاغواراماس المنقحة التي أنشأت السوق المشتركة والاقتصاد الموحد للجماعة الكاريبية (كاريكوم). وتنص هذه المعاهدة في إطار مادتيها ٤٥ و ٤٦ على حركة مواطني كاريكوم. وفي سانت فنسنت وجزر غرينادين قمنا بسن التشريعات المطلوبة دعما لفئات معينة من الأشخاص الراغبين في العمل في بلدنا.

وتؤكد سانت فنسنت وجزر غرينادين دعمها لنية وزخم إعلان بروكسل للبلدان الأفريقية وبلدان منطقة البحر الكاريبي وبلدان منطقة المحيط الهادئ في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ بشأن هذه المسألة. ويتناول ذلك الإعلان طائفة عريضة من القضايا كتفاوت الحوالات وإعادة ترحيل المجرمين إلى بلدانهم.

وختاما، من الضروري أن يتواصل هذا الحوار ولا بد لنا من تنفيذ توصيات هذا اللقاء بأسرع وقت ممكن. وإننا إذ نفعل ذلك، يجب علينا دائما أن نضع في اعتبارنا الظروف التي تؤدي إلى حصول هذه الظاهرة التي تشغل اهتمامنا هذا اليوم.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي جان دو ديو سومدا، وزير التعاون الإقليمي في بوركينا فاسو.

السيد جان دو ديو سومدا (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): سيدتي، اسمحي لي بداية أن أتقدم إليك بأحر وأصدق تهانئ وفدي على انتخابك لرئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، وأن أتعهد لك بتعاون وفدي التام.

ستكون الدورة الحادية والستون دورة مشهودة في تاريخ الأمم المتحدة لأنها تشكل فرصة لأول حوار رفيع المستوى على الإطلاق بشأن الهجرة والتنمية. وبوركينا فاسو بصفتها بلد هجرة إلى الخارج يسرها أن ينعقد هذا الحوار الرفيع المستوى، لأنه يوفر فرصة قيِّمة للدول كيما تتبادل الآراء بشأن تجاربها في إدارة الهجرة. وهو أيضا حوار للتعاون في تلك الإدارة، بغية أداء عمل أفضل في التصدي لظاهرة الهجرة.

يعيش ثلث سكان بوركينا فاسو، وهي بلد يبلغ عدد سكانه ١٢ مليون نسمة تقريبا، في الخارج. وتشكل الهجرة إلى الخارج في بوركينا فاسو بالضرورة ظاهرة شباب تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٣٠ عاما. ولدى بلدي القناعة بأنه ليس عن طريق التدابير الأمنية أو تدابير الرقابة على الحدود سنتمكن من إدارة تدفقات الهجرة. بل إننا سنتوصل إلى الحل الملائم للمشكلة عن طريق التصدي للأسباب الجذرية للهجرة. ولأن الهجرة والتنمية تترابطان ترابطا وثيقا، فقد أصبح من الملح أكثر من أي وقت مضى، أن نعمل على سد الثغرة التي تفصل بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وتوطيد بناء السلام وبناء الاستقرار السياسي بغية إدارة تدفقات الهجرة، فضلا عن منع نشوب الصراعات.

ويجب على بلدان الشمال أن تأخذ مفهوم الهجرة في الحسبان بصفته عنصرا أساسيا في تمويل استراتيجيات تخفيف الفقر. ويجب أن تفهم البلدان النامية أن أفضل وسيلة للحد من عدد المهاجرين المحتملين يتمثل في المشاركة في تنمية بلدانهم الأصلية. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتعاون بين بوركينا فاسو وجمهورية الصين في تايوان. ومكّن ذلك التعاون من التنفيذ الناجح للالتزامات الوطنية الستة التي قطعها الرئيس بليز كومباوري بهدف مكافحة الفقر وهجرة الشباب والنساء إلى الخارج.

وبلدي مقتنع بأن الفقر والافتقار إلى الوظائف وإلى الفرص الكافية في المستقبل يمثلان السببين الرئيسيين للهجرة. وعلى مدى نصف قرن تقريبا، ما برح بلدي يتخذ العديد من التدابير لإدارة الهجرة بشكل أفضل على الصعيد الوطني.

وشملت تلك التدابير إنشاء المجلس الأعلى لبوركينا في الخارج في أيار/مايو ١٩٩٣؛ وإنشاء وزارة الشباب والعمالة، للتعامل على وجه التحديد مع تشجيع عمالة الشباب؛ وإنشاء وزارة لمعالجة مسألة التدريب الفني والمهني من أجل تلبية حاجة سوق العمالة للأشخاص الأكفاء. ولقد استصلحنا أيضا آلاف الهكتارات من الأرض الصالحة للزراعة وأدخلنا نظام الري الصغير الحجم، مما سيجعل من زراعة المحاصيل خارج موسمها أمرا ممكنا. وأخيرا، في ١٣ و ١٤ تموز/يوليه ٢٠٠٦، عقدت بوركينا فاسو ندوة وطنية حول الهجرة تمثلت غايتها الرئيسية في وضع سياسة وطنية للهجرة.

ومن ضروب الوهم أن نتصور أنه يمكننا أن نوقف الهجرة في مناخ العولمة الراهن. وينبغي بدلا من ذلك أن نركز على إدارتها بشكل جيد، لأنها لا تمثل مجرد شيء سلبي بل إنها تشكل عاملا في تنمية بلدان الأصل والعبور والمقصد. ولذا، فلنغتنم هذه الفرصة القيّمة التي أتاحها الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، لوضع أسس التعاون التي من شأنها تعزيز الإدارة المتسقة والمسؤولة لظاهرة الهجرة.

وتواجه البشرية الآن أكثر من أي وقت مضى، تحديا هائلا في إدارة الهجرة. بيد أن بوركينا فاسو تؤمن إيمانا راسخا بأن الهجرة الدولية لن تشكل بلاء بعد اليوم بالتصميم المشترك والتعاون الحق بين الدول والمنظمات الإقليمية والدولية. بل ستشكل الهجرة عاملا إنمائيا هاما لجميع بلداننا. ولذا، ينبغي أن نرحب بدعم منظمة الهجرة الدولية التي ساعدت العديد من البلدان الأفريقية بما فيها بوركينا فاسو على حشد طاقات سكانها في الشتات بطريقة أفضل بغية المشاركة في التنمية الوطنية. ولدى بلدي آمال كبيرة للحوار الرفيع المستوى، الذي يتعين أن يسفر عن توصيات ذات صلة وثيقة بالموضوع لصالح بلداننا .

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة باربرو هولمبرغ، وزيرة الهجرة في السويد.

السيدة هولمبرغ (السويد) (تكلمت بالانكليزية): تمثل الهجرة قوة إيجابية كبيرة. وعندما يسافر الناس ويلتقون بغيرهم ويتبادلون الأفكار، يمكن للمجتمعات أن تقفز إلى الأمام في ميدان التنمية. وتساهم تلك القوة في القضاء على الفقر في العالم وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

والمهاجرون ليسوا ضحايا؛ بل إنهم يصبحون ضحايا بسبب مهربي البشر والمتاجرين بهم. ومن أجل تحقيق القدرات الإنمائية الكاملة، يجب أن نكافح الذين يعاملون البشر – الرجال والنساء والأطفال – وكأنهم بضائع في السوق يمكن أن تباع لمن يدفع أعلى ثمن. ولا بد لنا من مكافحة التمييز والاستغلال. واسمحوا لي أن أبين خمس قضايا هامة للحكومة السويدية.

أولا، إن الناس الذين يعيشون ويعملون في بلد ما بغض النظر عما إذا كانوا عمالا مهاجرين أو مواطنين، ينبغي أن تكون لهم نفس الحقوق ونفس الواجبات. ومن أجل بلوغ ذلك، أعتقد أننا بحاجة إلى تنظيم الهجرة. وعلى النقيض من ذلك، تجعل الهجرة غير المنظمة الناس في مجتمعاتنا لا يتمتعون إلا بحقوق محدودة، وتجعلهم بلا أمان. وتكشف الهجرة غير المنظمة عن وجود سوق عمالة مزدوجة، واحدة للمواطنين والأشخاص الذين لديهم إذن بالعمل، وأخرى للذين يعملون بدون إذن عمل. ولذا أعتقد أنه يجب أن نزيد فرص الهجرة القانونية. ولا يمكن ضمان نفس الحقوق للفرد أسوة بمواطني البلد إلا عندما يقيم الشخص في ذلك البلد بطريقة قانونية. وينبغي أن يتضمن ذلك الحق في جمع شمل الأسر إمكانية الدخول الكامل في سوق العمالة وفي نظام الضمان الاجتماعي. وأعتقد أنه إذا كان أرباب العمل أو

كنا نحن في البلدان الغنية بحاجة إلى عمالة، ينبغي أن نكون على استعداد لدفع ثمنها. فالمسألة لا تتعلق بإدارة الهجرة فحسب، بل بالقيم وحقوق الإنسان.

والنقطة الثانية التي أود أن أبينها هي أنه لا يمكن حل الأسباب الجذرية للهجرة القسرية بسياسات الهجرة ورقابة الحدود فحسب. بل تحتاج إلى سياسات إنمائية تدريجية. ونعلم جميعا أن سياسات التجارة والزراعة الأكثر حرية وعدلا لها تأثير واسع النطاق على التنمية وتخفيف الفقر في العالم. ومن واجب كل حكومة إقامة مجتمع يتسنى للنساء والرجال فيه بناء مستقبل. ومن مسؤولية المجتمع الدولي أيضا بناء عالم أكثر إنصافا. وأنا فخور جدا بأن السويد ستبلغ هذا العام الهدف المتمثل في تخصيص واحد في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي للمساعدات الإنمائية.

ثالثا، يجب المحافظة على حق التماس اللجوء. ويجب أن يحصل من يحتاج إلى الحماية الدولية على ملاذ آمن. ويجب أن تبقى حدودنا مفتوحة. ويجب علينا أن نضمن أن التدابير المتخذة لوقف الهجرة غير المنظمة لا تمنع اللاجئين من الحصول على الحماية الدولية التي تحق لهم.

ورابعا، ينبغي تيسير انتقال الناس من بلد إلى آخر والرجوع إلى البلد الأول. ونعلم أن الناس يجلبون المعرفة. فهناك كسب للعقول. ويتمثل التحدي الهائل في أن نضمن استفادة كل البلدان من ذلك، وألا تقتصر الفائدة على البلدان المستقبلة للمهاجرين فحسب. وأعتقد أن الهجرة الدائرية تشكل عاملا أساسيا لتعزيز ذلك.

وأخيرا، أعتقد أن الحوار الرفيع المستوى لا يمثل نهاية لعملية؛ بل إنه يشكل بدايتها. ولا يمكننا بعد الآن أن نتناول الهجرة على الصعيدين الوطني والإقليمي وحدهما. والأدوات المتاحة لنا غير كافية. وأعتقد أنه مما له أهمية بالغة للدول أن يكون لها محفل يمكننا فيه مواصلة هذه العملية بطريقة بنّاءة، فضلا عن مواصلتها على الصعيد العالمي. وينبغي أن يكون ذلك المحفل حكوميا دوليا ومفتوحا وذا طابع استشاري غير صانع للقرارات. وتؤيد السويد تأييدا تاما الفكرة التي تقدم بها الأمين العام صباح هذا اليوم. وأود أيضا الإعراب عن امتناننا لحكومة بلجيكا على عرضها لاستضافة الاجتماع الأول لذلك المحفل.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحبة المعالي السيدة أليسيا مونيوز، وزيرة الدولة في جمهورية بوليفيا.

السيدة مونيوز (بوليفيا) (تكلمت بالإسبانية): أود، في مستهل كلامي، أن أوجه باسم وفد بوليفيا تهانئي لك، سيدتي الرئيسة، بانتخابك لترؤس هذه المناقشة الهامة. وأنا على قناعة بأننا سننجح برئاستك الحكيمة، في مساعينا.

ويقدر أن ٢٠ في المائة من مجموع سكان بوليفيا الذين يقدر عددهم بـ ١٠ ملايين نسمة – مما يعني مليوني بوليفي – يقيمون خارج الوطن.

في العقود الأخيرة، أصبحت الوجهات النهائية لتدفقات الهجرة أكثر تنوعا، مع تغير الطلب على القوى العاملة في البلدان المضيفة. وفي البرلمان الأوروبي، إبان اجتماع عُقد في فيينا خلال شهر آذار/مارس من هذا العام، سلط الضوء رئيس بوليفيا، إيفو مورايس، على أن الهجرة هي مكون من مكونات عدم التكافؤ الاقتصادي بين البلدان.

وبوليفيا، بوصفها بلدا مكونا بصورة رئيسية من السكان الأصليين، يترأسها أول رئيس من هؤلاء السكان الأصليين، رئيس انتُخب بحرية وديمقراطية – ترى أنه لا بد من إبراز آثار الهجرة في مجتمعات السكان الأصليين وسكان الريف. وتأثير الهجرة هو تأثير جوهري في الأسس الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتبادل والتكامل، التي يقوم عليها ما للاقتصادات الريفية واقتصادات السكان الأصليين

من بُنى تنظيمية. وقد فرغت مجتمعات محلية كاملة من سكانها في مناطق شاسعة وتأثرت نتيجة ذلك إدارة مواردها الطبيعية وتنميتها وتعزيز هويات أهلها تأثيرا بالغا. وإن للهجرة وجه السكان الأصليين، فيما يتصل بالبوليفيين.

ولئن صح أن لتحويلات المال من الخارج فوائد اقتصادية جمة، فمن الصحيح أيضا أن لها كذلك أثرا سلبيا، لأنها تقوض بنية بعض المجتمعات والقرى الأصلية. يضاف إلى ذلك أنه يترتب عليها تكلفة اجتماعية، لأن العمالة والاستغلال معولمان، بسبب تحرير الاقتصاد الذي يسرع ظهور اقتصاد السوق، في حين أن المرتبات وحقوق الإنسان وحقوق المواطنين ليست محررة. ويعامل المهاجرون كسلعة وتعتبر حرية السفر والتنقل بين البلدان من الجرائم. ولذلك كان من الأمور الهامة أن ننظر في العوامل المشتركة بين الثقافات وأن نتبع أساليب شاملة لتناول حقوق الإنسان. من هنا تنبع أهمية هذه المناسبة الرئيسية التي تنظمها الأمم المتحدة.

لا يمكن أن يكون ثمة شك في حق الشخص في الهجرة، وقد نصت عليه الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. غير أننا نشكك في وجود آليات ضابطة للهجرة وإجراءات معيارية في البلدان التي تستقبل اليد العاملة الرخيصة الأجر: فعلى سبيل المثال، أن عرض القوى العاملة الرخيصة يكون أعلى عندما يكون الطلب أكبر على العمل المؤقت أو الموسمي.

ويجب أيضا أن ننظر في الهجرة من منظور المرأة. لم يعد من المناسب في المحافل الدولية الاستمرار في تحليل كيفية تأثير معاملة البشر والمتاجرة بهم تأثيرا أكبر في المرأة؛ وكيف يكون الاستغلال الجنسي واستغلال اليد العاملة ثاني الأعمال التجارية إدرارا للمكاسب المالية، بعد الاتجار بالمخدرات؛ وكيف تجد جماعات المجرمين ومنظماتهم غطاء شرعيا في البلدان المضيفة. ولذلك ندعو إلى اتخاذ تدابير قانونية لوضع حد للطلب الذي يعزز المتاجرة بالبشر.

إن لدى بوليفيا صكوكا قانونية لمكافحة الجرائم الملازمة لتهريب الأشخاص والمتاجرة بهم، وهي مسألة تركز عليها جهودها. وفي سبيل ذلك، أنشأنا مؤخرا لجنة مشتركة بين الوزارات تُعنى بالهجرة، يعمل في إطارها مهاجرون وممثلون عن منظمات المجتمع الأهلي والسكان الأصليين إلى جانب الحكومة.

ولذلك نعتقد أن من الأهمية بمكان أن تنشئ البلدان المتلقية آليات تعاون فعالة وأن ترسم سياسات تؤدي إلى تصديق الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأعضاء أسرهم وغيرها من معاهدات حقوق الإنسان.

وتمشيا مع مبدأ السكان الأصليين القائل: ”في سبيل حياة جيدة“، تقوم حكومة بوليفيا بوضع سياسات اقتصادية ترمي إلى إجراء إصلاحات بنيوية واسعة النطاق، ستنعش الإنتاج وتولد عمالة.

وبوليفيا فاحشة الغنى بالموارد الطبيعية وفيها أراض كثيرة. وهي يحكمها رئيس من السكان الأصليين مستعد لاسترجاع كرامة شعبنا وسيادته. ونرجو ألا يتعين على مواطنينا يوما أن يغادروا منازلهم وأسرهم وقراهم ومجتمعاتهم المحلية ولغتهم وزيهم وكل شيء آخر تتكون منه هويتنا الثقافية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد نغ إنغ هي، وزير القوى العاملة في سنغافورة.

السيد نغ (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): تصاعدت قوى العولمة في السنوات الأخيرة وأقامت تكاملا اقتصاديا أوثق فيما بين البلدان. ونفس العمليات التي بدأت بوجود يسر في حركة رؤوس الأموال والسلع عبر الحدود،

قد مكنت القوى العاملة الآن أيضا من الحراك بأعداد كبرى. واتجاهات الهجرة هذه، كما يتضح الآن بجلاء، لها آثار على المدى القريب وعلى المدى البعيد في آن معا، في بلدان المنشأ والبلدان المتلقية على السواء. ولذا، يتيح الحوار الرفيع المستوى فرصة أتت في التوقيت المناسب لمناقشة الهجرة الدولية وتأثيرها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وسنغافورة، بصفتها مدينة دولية صغرى تعوِّل بشدة على التجارة العالمية، كانت، ولا تزال، ترحب بالقوى العاملة الأجنبية لتعزيز مجموع قوانا العاملة، الذي يناهز الآن ٢,٤ مليون نسمة. واليوم، نرى أن كل عامل من أصل أربعة عمال في سنغافورة هو أجنبي ولولا إسهام القوى العاملة الأجنبية، لكان نمونا الاقتصادي في وضع حرج لنقص القوى العاملة والمهارات. وبلدنا مدينة عالمية الطابع، سكانها متنوعون ومن قارات مختلفة، يأتون إلينا بأعراف وثقافات وعادات مختلفة.

لكننا، بسبب مساحتنا المحدودة وعدد سكاننا الضئيل، نسمح للأجانب بأن يعملوا في سنغافورة بطريقة منظمة بضوابط، بحيازة إجازة عمل وإطار تأشيرة (فيزا) بموجب قواعد ومعايير مقررة. ومع أن سنغافورة تؤيد مزيدا من الانفتاح والتكامل العالمي، فنحن ندرك – على غرار البلدان الأخرى – الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية التي تترتب على هجرة غير منتظمة. ولذلك نتشدد في موقفنا من مخالفي قواعد الهجرة ومن المتورطين في تهريب الأشخاص والمتاجرة بهم. وفي سبيل الحد من الهجرة غير النظامية، نتبع نهجا متعدد الأوجه، بتدابير تتراوح من سن قوانين رادعة إلى تنفيذها بصورة صارمة. والعقوبات التي تفرض إزاء المتاجرة غير المشروعة بالعمال الأجانب أو نشرهم هي عقوبات تأديبية. فالمتاجرون بالأشخاص مثلا، يسجنون مدة قد تبلغ خمس سنوات، بمقتضى قانون الهجرة عندنا.

والرعايا الأجانب العاملون بموجب نظام إجازة العمل، تحميهم قوانين سنغافورة، بل يحظون بحماية في بعض الحالات أكبر مما يحظى به المواطنون. ولقد عززنا قانوننا الجزائي مثلا، لنزيد العقوبات بنسبة مرة ونصف لإساءة معاملة أرباب العمل لعمالهم المترلين الأجانب. وهذا لتوجيه رسالة واضحة مؤداها أن للعمال الأجانب فوائد وحقوقا بموجب قانوننا.

ولكفالة فهم العمال الأجانب ذوي المهارات الدنيا حقوقهم وقدرتهم على إثباتها، رفعنا من مستوى جهودنا في مجال التوعية والتواصل لإحاطتهم علما بقنوات المساعدة المتاحة. وتم أيضا تنفيذ تدابير شتى في مجال الإدارة والمساعدة لحماية العمال المهاجرين من سوء المعاملة والممارسات غير المنصفة والاستغلال. وأخذنا بمزيد من تدابير الحماية، بالنظر إلى العمال المترليين الأجانب، تشمل دورات توجيه إلزامية لأرباب العمل وللعمال، وأنظمة أشد لوكالات التوظيف، والتنفيذ الصارم بحق مخالفي نظم العمالة أو مسيئي معاملة العمال.

وحيث أن الهجرة تتجاوز الحدود الوطنية، لا بد من بذل جهود جماعية على الصعيدين الإقليمي والعالمي لتعزيز القدرة الوطنية على فهم وإدارة المسائل المتصلة بالهجرة. ويمكن للبلدان المصدرة أن تقون بدورها في وضع تدابير لتوعية العمال المهاجرين بحقوقهم ومسؤولياتهم والحد من الممارسات الاستغلالية ضدهم. ومن شأن الحوار بين البلدان المصدرة والمستقبلة أن يعزز التعاون ويعزز تنظيم الهجرة. وحوار الأمم المتحدة هذا يمكن أن يسهل تحقيق فوائد هجرة العمال من خلال وضع إطار مشترك يعزز التفاهم ويحدد مسؤوليات ملائمة لكل من البلدان المصدرة والمستقبلة والأطراف المعنية الأخرى.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد غاربا لومبو، رئيس لجنة حقوق الإنسان في النيجر.

السيد لومبو (النيجر) (تكلم بالفرنسية): بداية، أود أن أنقل إلى الجمعية العامة تهنئة حارة من فخامة السيد تانجا مامادو، رئيس جمهورية النيجر. وبالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أزجي لكم، سيدتي الرئيسة، تهانينا الحارة على حسن إدارة هذه الجلسة. وأخيرا، أود أن أعرب عن سعادتي البالغة للاشتراك في هذه الجلسة الهامة وعرض إسهام بلدي، النيجر، في جهود المجتمع الدولي من إيجاد حلول للمشاكل الشائكة للهجرة الدولية.

وفي هذه السنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، تتخذ ظاهرة الهجرة أبعاداً تبعث على القلق المتزايد، لا سيما بالنسبة لعمليات النزوح المكثف للأفراد بما تنطوي عليه من عواقب وخيمة. وبغية مواجهة هذا التحدي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والأمني، لا بد من تحسين تنسيق الهجرة من خلال بناء قدرات الأجهزة المعنية. وأحد المشاكل الرئيسية التي تواجه دولنا بصفة عامة، والنيجر على وجه الخصوص، الافتقار الشديد إلى وسائل لمكافحة هذه الظاهرة بمزيد من الفعالية.

وأود أن أشير هنا إلى أن النيجر بموقعها المحوري بين جنوب الصحراء الكبرى وشمال أفريقيا، وحدودها السهلة الاختراق ووسائلها المحدودة، كان عليها أن تقنع بمواجهة تدفقات المهاجرين بأعداد كبيرة. وتنتشر هذه الظاهرة بشدة بالغة على طول حدودها حيث يلتقي مهربو المخدرات وأفراد العصابات المسلحة والمهاجرين السريين من أماكن مختلفة. وتتعدد الطرق التي يسلكها المهاجرون حتى أصبحت النيجر، عملياً، باباً مفتوحاً لعشرات الآلاف من المهاجرين المحتملين.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد باخا (الفلبين).

إن نشأة وتطور الهجرة عبر الحدود يفرزان انعكاسات وتصرفات معينة، إن لم تعالج بحرص فسوف تؤدي إلى ظهور مجموعات أو شبكات لديها الاستعداد لاستغلال بؤس حال المهاجرين الفقراء في سعيهم اليائس إلى السعادة. ويجوز لنا القول إن ما نراه يمثل ظهور مجتمع غير مدني يعيش أفراده بأساليب غير قانونية. ولعلكم تتفقون معي في أن هذا الموقف لا يمكن إلا أن يؤدي إلى حلقة مفرغة من المآسي الكامنة في الهجرات المنفلتة، بما في ذلك الاتجار بالبشر. والمهاجرون الذين يدفعهم الفقر ويسيطر عليهم وهم إيجاد فرص عمل أفضل، يصبحون في العادة فريسة سهلة للعصابات الإجرامية المتخصصة في الاتجار بالبشر.

ومسألة الأشخاص الذين يعبرون الحدود تشكل جزءاً من مشكلة أوسع نطاقاً وأعمق أبعاداً. فمن الصعوبة بمكان معرفة ما إذا كان الشخص ضحية للاتجار بالبشر حين يكون هو أو هي في مرحلة عبور. وبالتالي، يجب أن ننظر في مسألة الهجرة عبر الحدود في الإطار الأوسع لحماية الحقوق الأساسية وبوصفها جزءاً لا يتجزأ من جهود مكافحة الاتجار بالبشر، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

ولا بد أيضاً من تحليل مسألة الهجرة عبر الحدود بغية إيجاد حلول دائمة على المستوى الإنساني والاقتصادي والأمني. وهذه المسألة تبرز أهمية وضع وتنفيذ آليات تقوم على مسؤولية الدول، سواء أكان بلد المنشأ أم بلد المقصد أم بلد العبور.

والنيجر، وهي بلد هجرة عابرة للحدود، تدرك الدور الذي يقع على عاتقها في إطار عمل مشترك لضمان الاحترام والحماية لحقوق المهاجرين ومنع الهجرة السرية والاتجار بالبشر ومكافحتهما. وبعبارة أخرى، ستتعامل النيجر مع مسألة الهجرة بكل الاهتمام والعزم المطلوبين وفي أوسع إطار للتعاون دون الإقليمي والإقليمي والدولي.

وفي هذا الصدد، تقترح النيجر، وبشكل ملموس للغاية، إنشاء آلية فعالة لمكافحة الهجرة السرية والاتجار بالبشر. ومن خلال هذه الآلية، ستنفذ على أرض الواقع سياسة تكفل احترام وحماية حقوق العمال المهاجرين ومكافحة الاتجار بالبشر.

ولا يمكن أن يكون هناك ضمان لاحترام حقوق جميع العمال وحمايتها على نحو مستدام ما لم يتم وضع وتنفيذ كل من السياستين من خلال أطر تعاونية ثنائية ومتعددة الأطراف. وبهذه الطريقة – وبهذه الطريقة وحدها – يمكننا معاً إيجاد الوسيلة لمكافحة ظاهرة الهجرة السرية بشكل فعال ومستدام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حامد أول الدين، وزير القانون وحقوق الإنسان في إندونيسيا.

السيد أول الدين (إندونيسيا) (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الوفد الإندونيسي، أزجي إلى سعادة السيدة هيا آل – خليفة التهنئة لانتخابها رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. ووفد إندونيسيا لن يألو جهداً لدعمها والنهوض بمناقشات مفيدة خلال دورة الجمعية العامة هذه بشأن تلك المسألة الهامة.

نود أيضاً أن نشكر الأمين العام على تيسيره للتحضيرات اللازمة لهذا الحوار، وعلى تقريره الشامل المعنون ''الهجرة الدولية والتنمية'' (A/60/871).

وإندونيسيا، بوصفها إحدى البلدان المرسلة والمستقبلة وبلد عبور، ترحب بهذا الحوار التاريخي اليوم. ويحدونا وطيد الأمل أن يقربنا هذا الحوار من تحقيق مزيد من الترابط والتنسيق والتعاون بشأن الهجرة. وينبغي ألا تفرقنا المسائل المتصلة بالهجرة، بل توحدنا. ويرى وفدي أن أهمية هذا الحوار رفيع المستوى تكمن هنا.

وفي هذا السياق، نرى أن ثمة حاجة إلى فهم الآثار المترتبة على الهجرة وطبيعتها ذات الأبعاد المتعددة بمزيد من التفصيل. وهذا سيتطلب تطوير نظام عالمي شامل للبحوث وقواعد البيانات. ونستطيع أن نشارك في تقديم الاقتراح الذي يدعو إلى إنشاء منتدى عالمي في الأمم المتحدة، طالما أنه سيشمل جميع الدول الأعضاء، ويكمل الجهود الإقليمية للحكومات والتي تدعمها المنظمات الدولية ذات الصلة، مثل المنظمة الدولية للهجرة، وتأخذ في الاعتبار المدخلات المقدمة من المجتمع المدني وقطاع الأعمال والمنظمات غير الحكومية. والحوار رفيع المستوى يجب أن يعزز وضع مجموعة أولويات مشتركة وعالمية بالنظر إلى الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ وضمان التنسيق الفعال للجهود الحكومية على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، بدعم من المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية ذات الصلة.

وكثيراً ما تلقي الاعتبارات الاقتصادية والمالية ومظاهر التحيز والجهل بظلالها بكل سهولة على جهودنا لضمان حماية الكرامة الإنسانية. وحماية الكرامة الإنسانية ينبغي ألا تحدها الشواغل قصيرة النظر عند الحدود. فالمهاجرون على أمل توفير حياة أفضل في الخارج ينبغي ألا يصبحوا فريسة للعصابات الإجرامية السرية.

وبالنسبة لإندونيسيا، فإن ضمان التدفق المنظم للعمال المهاجرين وحمايتهم ما فتئ يشكل أولوية قصوى. وقد بدأنا بتكثيف جهود التنسيق الوطني لا مع الوزارات المعنية فحسب، بل ومع المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال أيضاً. وبعد اعتماد القانون ٢٠٠٤/٣٩ بشأن حماية وتعيين العمال المهاجرين الإندونيسيين، فنحن بصدد إنشاء هيئة وطنية تحت الإشراف المباشر للرئيس، بغية تحسين إدارة تدفق المهاجرين الإندونيسيين من خلال آلية مؤسسية. ونحن في المراحل الأخيرة من اعتماد تشريع جديد لمكافحة الاتجار بالبشر.

وإندونيسيا تؤيد سياسات الهجرة التي تمكن المهاجرين. فهذه السياسات ينبغي أن تمكنهم من الاستفادة من برامج ممارسة الأعمال الحرة من خلال تمويل المشاريع الصغيرة مع تعزيز دور المغتربين. ونوافق أيضاً على أهمية برامج الهجرة المؤقتة والدورية بغرض تعظيم فوائد الهجرة الدولية، ليس لصالح البلدان المضيفة والبلدان المصدر فحسب، بل وبالأخص لصالح المهاجرين وأسرهم. وفي نقاش اليوم بشأن الهجرة الدولية، أحطنا علماً بما تنطوي عليه من منافع بادية للعيان، بما في ذلك تحويلات المهاجرين التي أسهمت، في جملة أمور، في تخفيف حدة الفقر والجوع.

وعلى المستوى الثنائي، أبرمت الحكومة الإندونيسية اتفاقات مع البلدان المستقبلة، بل ومع البلدان المرسلة للمهاجرين أيضاً. وكانت إندونيسيا سباقة في مخاطبة البلدان المرسلة من أجل توفير حماية أفضل لمهاجرينا في الخارج.

وعلى المستوى الإقليمي، نشطت إندونيسيا بفعالية في العديد من المحافل الإقليمية، لا في إطار رابطة أمم جنوب شرق آسيا فحسب، وإنما مع البلدان الأخرى في آسيا والمحيط الهادئ. ومن خلال العمليات التشاورية الإقليمية غير الرسمية، مثل عملية كولومبو وعملية بالي بشأن تهريب البشر والاتجار بالأشخاص وما يتصل بذلك من جرائم عبر وطنية، وقد رفعت إندونيسيا مفهوم الحوار والتنسيق إلى مستويات جديدة من التفهم المشترك والأنشطة عملية المنحى.

ولهذا الغرض، تعتز إندونيسيا وأستراليا، الرئيسان المشاركان لعملية بالي، بتقديم إسهاماتهما في الحوار رفيع المستوى والمفاوضات التي ستجري في المستقبل. وبالأمس تحديداً، نظم الرئيسان المشاركان حدثاً جانبياً للمشاركين في هذا الحوار لتبادل الخبرات مع عملية بالي وكيفية تعزيز التعاون مع العمليات الأخرى مستقبلاً.

لقد تحقق الكثير، وما يتبقى هو الأمل في اتخاذ بعض التدابير الملموسة التي من شأنها أن تمهد الطريق إلى التعاون والتنسيق بين الحكومات كافة في المستقبل بشأن مسألة الهجرة الدولية من أجل التنمية تحقيقاً لغرض بسيط هو الحفاظ على الكرامة الإنسانية وتأمين رفاه مهاجرينا عبر الحدود وأسرهم. ونؤكد لرئيسة الجمعية العامة أن إندونيسيا ستواصل دعم هذه القضية النبيلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة إيميليا مسلاروفا، وزيرة العمل والشؤون الاجتماعية في بلغاريا.

السيدة مسلاروفا (بلغاريا) (تكلمت بالروسية): بلغاريا ترحب بعقد هذا الحوار رفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية باعتباره خطوة ضرورية وفي وقتها الملائم.

وبلغاريا تؤيد تماماً موقف وفد الاتحاد الأوروبي الذي أعرب عنه في هذا المحفل. ونتشاطر الرأي بأن الهجرة يمكن أن تسهم في تحقيق مستوى أعلى من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذا الحوار يتيح فرصة لإدماج مسألة الهجرة الدولية في جدول أعمال التنمية في إطار إعلان الألفية.

ومن الأهمية أن تستمر مناقشتنا بعد أن ينتهي هذا الحوار رفيع المستوى. فذلك يتيح لنا جميعاً تبادلاً مفيداً للخبرات. ونرى أنه ينبغي تجنب ازدواجية الهياكل والأنشطة. وسيكون من المفيد أن توجه الجهود صوب تحسين التنسيق بين الهياكل القائمة ومحافل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى العاملة في ذلك المجال.

ولأن بلغاريا ستعامل بوصفها بلداً متاخماً للاتحاد الأوروبي اعتباراً من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، فهي شديدة الحرص على وضع صكوك للإدارة المتكاملة لعمليات الهجرة. وفي هذا الصدد، نحن على استعداد للتعاون على كل

المستويات امتثالاً لسياسة الاتحاد الأوروبي وممارساته المشتركة.

وانطلاقاً من تجربتها الوطنية، تولي بلغاريا أهمية كبيرة للنهج الإقليمي للتعاون في ميدان الهجرة والتنمية. وخير مثال لذلك، يمكن أن نشير إلى عملية الرباط.

وتمثل مسألة الإحصاءات عنصراً هاماً في السياسات الوطنية للهجرة. ولذلك، فقد أجرينا دراسة تتعلق بعلم الاجتماع حول توجهات الهجرة بين السكان البالغين في بلغاريا. وهذا الحوار رفيع المستوى هو أول محفل دولي نعرض فيه البيانات الأولية التي قدمتها مؤسسة غالوب انترناشيونال للبحوث في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وقد وزعت الدراسة على أعضاء الجمعية. وتبين النتائج أن عدد المواطنين الراغبين في الهجرة طويلة الأمد قد انخفض بمقدار النصف إلى ما يتراوح بين ١٥ ٠٠٠ – ١٦ ٠٠٠ شخص تقريباً. وخلال العام الأول من انضمام بلغاريا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي، فإن أقل من ٤ ٠٠٠ شخص يعتزمون البحث عن عمل في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

وأين يريد البلغار أن يعملوا؟ إسبانيا تأتي على رأس قائمة الأفضليات، تليها ألمانيا ثم الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان، بريطانيا العظمى، كندا. وقد تبلور نمط معين لسلوك هجرة المواطنين البلغار، هو أشبه بسلوك المواطن العادي في الاتحاد الأوروبي. وذلك نتاج الاقتصاد المستقر وتدني معدل البطالة في بلدنا، الذي يبلغ حالياً ٨,٧٦ في المائة.

وفي الختام، أود أن أؤكد مرة أخرى أن بلغاريا تؤيد تماماً الهجرة الإيجابية التي يمكن أن تسهم في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بالكامل، كما وردت في إعلان الألفية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي داتو سري محمد راضي شيخ أحمد، وزير الشؤون الداخلية في ماليزيا.

السيد محمد راضي (ماليزيا) (تكلم بالانكليزية): إن انعقاد هذا الاجتماع هو هام ومناسب التوقيت في آن معا، نظرا للدور المتزايد البروز الذي ستؤديه مسألة الهجرة والتنمية في السنوات الآتية، فضلا عن تزايد تعقيد هذه الظاهرة.

وماليزيا، بصفتها بلدا يقع استراتيجيا في منطقة جنوب شرقي آسيا، ما فتئ يتمتع بنمو اقتصادي مطرد، ويدرك أوعى الإدراك ما يمكن للهجرة أن تقوم به من دور في عملية التنمية وما تطرحه من صعوبات. والتحدي الأساسي، في نظر ماليزيا، هو إقامة توازن بين ضرورة تحقيق الحد الأقصى من الفوائد الاقتصادية التي تجنى من الهجرة وبين الرغبة في حماية مصالح جميع الجهات المعنية. ونعتقد أن المدخل إلى تحقيق ذلك هو تأمين الإدارة المنظمة لتدفقات الهجرة. وسياسة ماليزيا إزاء العمال الأجانب تقوم على أساس ضرورة إدارة الهجرة بالتعاون مع بلدان المنشأ في سبيل تحقيق فوائد مشتركة.

وكجزء من هذه الجهود، شرعت الحكومة الماليزية في تنفيذ التدابير التالية. قمنا أولا بتوقيع مذكرات تفاهم ثنائية مع سبعة من بلدان المنشأ – هي: سري لانكا وجمهورية الصين الشعبية وتايلند وباكستان وبنغلاديش وفييت نام وإندونيسيا – بشأن حشد القوى العاملة الأجنبية. وثانيا نقوم حاليا بتعزيز التعاون الدولي، بما يشمل التعاون على الصعيد الإقليمي؛ وفي إطار رابطة جنوب شرقي آسيا (آسيان)، ثمة تعاون نشط يشمل الوكالات المتصلة بالعمال الأجانب في البلدان الأعضاء في هذه الرابطة. وثالثا، نقوم بتحسين أنظمة الرصد والرقابة، فضلا عن تدابير التنفيذ والوقاية، وفقا لقوانين ماليزيا المتصلة بذلك. وأخيرا، قامت ماليزيا بعمليتي عفو، في عام ٢٠٠٢ وعام ٢٠٠٤، أعيد فيهما المهاجرون غير الشرعيين إلى أوطانهم وديارهم على حساب الحكومة الماليزية.

ولضمان فعالية التدابير الآيلة إلى تنظيم وضبط تيار الهجرة، يجب أن تتمثل فيها الاهتمامات المشروعة لكلا البلدان المتلقية وبلدان المنشأ على حد سواء. وبالنظر إلى ماليزيا، برز من جراء تزايد أعداد العمال المهاجرين حالات أمراض قابلة للعدوى بنسب مرتفعة جدا، كالتهاب الكبد من الفئة باء والسل والبرص، وقد كانت كلها تحت السيطرة سابقا أو كان قضي عليها قضاء مبرما. وفي نفس الوقت، ازداد عدد الجرائم التي يرتكبها المهاجرون ثلاثة أضعاف، فارتفع من ٣٣٣ ١ عام ١٩٩٢ إلى ١١٣ ٣ في عام ٢٠٠٢. ويساورنا القلق لأن الإحصاءات تبين أن ما يبلغ ٤٠ في المائة من الجرائم التي يرتكبها المهاجرون هي جرائم عنيفة.

وقد اتخذت ماليزيا تدابير وقائية شتى للحد من الهجرة غير المشروعة، بما يشمل الأخذ بنظام بيولوجي إحصائي. وباستخدام هذا النظام، يتم تسجيل تفاصيل المهاجرين المغادرين غير الشرعيين فضلا عن العمال الأجانب الشرعيين الوافدين لأول مرة إلى البلد في قاعدة بيانات تخص دائرة الهجرة، كمرجع يستند إليه لكشف حالات الدخول غير المشروعة وغيرها من مخالفات أنظمة الهجرة. وهذه المعلومات حيوية الأهمية لتوفير ضمان رفاه العمال الأجانب في البلد، علاوة على مساعدة السلطات على مواجهة الأنشطة الإجرامية والإرهابية التي يقوم بها المهاجرون.

وفي نفس المجال، تمثل مسألة التحويلات مسألة حاسمة الأهمية للمهاجرين. وفي هذا الصدد، أود التأكيد أن ماليزيا لا تفرض أي قيد على تحويل العمال للنقد إلى ديارهم. ففي عام ٢٠٠٢، قام ١,٢ مليون عامل أجنبي بتحويل ٦٤٠ مليون دولار. وفي عام ٢٠٠٥، حول ١,٨ مليون من العمال ٧٦٨ مليون دولار. أما حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين، فرغم حالات فردية لسوء المعاملة، يتمتع العمال الأجانب بحماية تامة لما لهم من حقوق الإنسان بموجب القانون الماليزي.

وشأن البلدان الأخرى، إذ يساور ماليزيا القلق إزاء مسألة المتاجرة بالأشخاص. ومع أن لدينا ما يكفي من قوانين لمعالجة هذه المشكلة، وأننا نقوم حاليا بعملية سن قانون مخصص للتصدي لها، فإننا نلاحظ أن هناك صعوبتين رئيسيتين، إحداهما صعوبة التمييز بين الضحايا الحقيقية وبين الذين يسمحون، وهم على علم، بأن يتاجر بهم لقاء مكسب اقتصادي. أما الصعوبة الثانية، فهي افتقار البلدان المستقبلة إلى موارد لإعادة الضحايا إلى أوطانهم طوعا من هؤلاء.

وأود أن أختتم كلمتي بكلام مقتضب عن مسألة متابعة الحوار الرفيع المستوى. نحن نعتقد، بصفتنا من المؤمنين إيمانا راسخا بالمسار المتعدد الأطراف، أن الأمم المتحدة هي أفضل منتدى لمناقشة المسائل العالمية، ومنها الهجرة الدولية والتنمية. وفي نفس الوقت، لا بد من الوضوح في عملية المتابعة ذاتها، بحيث لا تتصف بالازدواجية ولا تكون غير فعالة. ولذلك، فإننا ننظر إلى هذه المسألة بذهنية منفتحة ونتطلع إلى الاضطلاع بدور بناء في المناقشات المقبلة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد أفتاب أحمد خان شرباو، وزير داخلية باكستان.

السيد خان شرباو (باكستان) (تكلم بالانكليزية): إنه ليسرني أن أكون اليوم هنا، أمثل باكستان في منتدى يتناول المجتمعون فيه مسائل ذات أهمية هائلة. لقد التأمنا لنبحث عن حلول وأفكار مبتكرة لإدارة الهجرة بصورة أفضل وتلبية احتياجات مواطنينا وبلداننا. ونود أن نسجل تقدير باكستان العميق وإعجابنا بالمبادرة التي اتخذها الأمين العام، كوفي عنان.

إن باكستان تولي أهمية بالغة للحوار الرفيع المستوى عن الهجرة الدولية والتنمية. فهو يتيح فرصة فريدة للمجتمع الدولي لرسم نهج تناول مشتركة لتحقيق الانسجام بين الهجرة والتنمية ولتحديد سبل زيادة ما للهجرة من فوائد إنمائية والحد من تأثيرها السلبي.

ونود إبداء تأييدنا للبيان الذي أدلى به وزير الشؤون الداخلية في جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن الهجرة في عالم مترابط لها فوائدها لكلا البلدان الموفدة للمهاجرين والمستقبلة لهم. وذلك يقتضي التعاون فيما بين البلدان على الصعيد الثنائي والإقليمي والعالمي، لتناول مسائل ذات اهتمام فوري. إن حضور هذا الحوار، الذي لم يسبق له مثيل، وما ولّده من تركيز واهتمام حول مسائل الهجرة يجب أن يستفاد منه لإرساء أساس حوار مطرد وتعاون دولي معزز في مجال الهجرة والتنمية.

ومع إقرارنا بما للهجرة من إمكانات الإسهام في التنمية عالميا، من الأمور الهامة كذلك الإقرار بضرورة إنشاء آلية ملائمة وشفافة لتوجيه مسار الهجرة بطريقة آمنة وشرعية وإنسانية ومنظمة بغية مكافحة الهجرة غير النظامية والحيلولة دون نشوء ظروف تمكن الجريمة المنظمة واستغلال البشر.

ويساورنا قلق بالغ إزاء حماية حقوق المهاجرين وضحايا الاتجار بالبشر. وستعمل حكومة باكستان مع بلدان أخرى على ضمان رفاه وكرامة مهاجريها، وتلح على العودة الكريمة لرعاياها عند الاقتضاء. وإننا نولي اهتماما كبيرا لتنفيذ الاتفاقيات القائمة للأمم المتحدة ومنظمة العمل الدولية بشأن حماية العمال المهاجرين.

ومن المثير للاهتمام، أن عملية التحضير للحوار الرفيع المستوى قد ساهمت بشكل كبير فعلا بالرقي بالنقاش حول الهجرة والتنمية إلى مرتبة أعلى. ونحن في باكستان نتبنى نظرة عامة للمسألة برمتها، عند صياغة سياستنا بشأن الهجرة. ويشارك في عملية التشاور الجارية ممثلون عن الحكومة، والمجتمع المدني، والمنظمات الدولية. وقد تم تنظيم مؤتمر وزاري على مدى يومين في ٢٩ و ٣٠ آب/أغسطس ٢٠٠٦، بالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة؛ وأثمر هذا المؤتمر مساهمات من جميع أصحاب المصلحة، لضمان أن تستجيب باكستان استجابة مندمجة ومتماسكة في هذا الحوار المهم بشأن الهجرة والتنمية.

ويسر باكستان رؤية أن مسائل الهجرة الدولية قد ارتقت في سلم جدول الأعمال العالمي. ونحن نؤيد بشدة زيادة تكثيف التعاون الدولي بشأن الهجرة الدولية، بغية تعزيز ما لها من أثر في مجال التنمية. ومهمتنا، من خلال هذا الحوار، هي تطوير نهج متماسك للتصدي الفعال للتحديات والفرص المرتبطة بالتنقل الواسع النطاق للمهاجرين عبر الحدود الوطنية، وبين القارات، والاستفادة بأقصى قدر ممكن من الأثر التنموي لهذه الظاهرة. وتعتقد باكستان أنه من دون الآلية الضرورية، ودعم المؤسسات، سيكون من الصعب تحقيق أهداف توليد واستدامة التماسك والتناسق بشأن مسائل الهجرة، اللذين تقوم الحاجة إليهما. وبالتالي، نحبذ تعزيز الترتيبات القائمة لمواصلة الحوار العالمي بشأن الهجرة والتنمية. ومن بين الوسائل للقيام بذلك، في نظرنا، تمكين المجموعة العالمية للهجرة من عقد اجتماع بين ممثلي الحكومات برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

نحن هنا اليوم لإظهار التزامنا مجددا بمواصلة العمل مع باقي الأعضاء، لتعزيز العملية بغية الاستفادة من الهجرة لتحسين أحوال شعوبنا. فلنتذكر اليوم أن جهودنا الموحدة يجب أن تأخذ في الحسبان، أننا، في آخر المطاف، نصبو إلى ما فيه خير إخوتنا في البشرية وبلداننا. ولا يمكن تحقيق ذلك، إلا إذا عملنا معا بشكل إيجابي، مع التسليم بأهمية الهجرة في حياتنا وفي عالمنا. فلنعاهد أنفسنا، ليس على تحقيق نمونا

وتحسين أحوالنا الذاتية فحسب، بل أحوال الآخرين أجمعين أيضا. وأنا على ثقة بأنه بإمكاننا معا أن نحدث تغييرا كبيرا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد علي صالح الريشي، أمين شؤون المغتربين والهجرة واللاجئين، في الجماهيرية العربية الليبية.

السيد الريشي (الجماهيرية العربية الليبية) (تكلم بالانكليزية): يطيب لي بداية أن أهنئ السفيرة آل خليفة على انتخابها لرئاسة الدورة الحادية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أعبر أيضا عن سعادتي بأن تتبوأ سيدة عربية هذا المنصب الرفيع، خدمة للسلم والأمن والازدهار. ونحن على ثقة تامة من أنها تتمتع بالحكمة والخبرة اللتين تؤهلانها لإرشادنا على طريق هذا الحوار الذي يسعى إلى جعل دور الهجرة في التنمية أشد قوة. وأود أن أغتنم أيضا هذه الفرصة لأعرب عن دعمنا للبيان الذي أدلت به وزيرة الشؤون الداخلية في جنوب أفريقيا، نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إن تنظيم هذا الحوار، وبهذا المستوى الرفيع، يعكس مدى إدراك المجتمع الدولي لأهمية دور الهجرة في العلاقات الدولية. وعبر التاريخ، ساعدت الهجرة على إقامة اتصالات مثمرة واستدامتها بين مختلف الشعوب والثقافات. ولا شك في أن الهجرة ساهمت في التبادل الحر للأفكار والتجارب. ولا شك كذلك في أنها كانت أحد أهم دوافع التقدم المادي والفكري في عالمنا.

غير أن الهجرة إلى بلدان سيادية لا يمكن أن تكون بناءة ما لم تؤخذ في الحسبان الوقائع الثقافية والقانونية والسياسية التي تحدد تلك البلدان السيادية. ولن يكون لتجاهل هذه الحقيقة إلا تأثيرات سلبية على الدور المهم الذي تضطلع به الهجرة في زيادة التقريب بين شعوب العالم. وعلى الرغم من أن الهجرة تساهم في زيادة معدلات النمو الفكري والاقتصادي للعديد من البلدان، فإنها قد تشكل أحيانا تحديا خطيرا لبلدان أخرى. لهذا، لا بد لنا من الاتفاق على آليات واقعية من شأنها الاعتراف بحق الدول ذات السيادة في حماية حدودها، وفي الوقت ذاته، احترام الحقوق الإنسانية للمهاجرين.

إن تكلفة الهجرة الفوضوية وغير القانونية أكبر بكثير من منافعها. وقد تهدد أحيانا الأمن القومي لبعض البلدان. ذلك أنه عندما يصل عدد المهاجرين غير الشرعيين إلى نسبة معينة، ينتاب مواطنو البلد المعني بالأمر الشعور بأن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تتعرض للخطر. وفي تلك الحالة، تبرز التوترات السياسية والاجتماعية، التي قد تؤدي بدورها إلى زعزعة الاستقرار والعنف الأهلي. وبالإضافة إلى ذلك، عندما يكون سوق العمل في بلد معين غير قادر على استيعاب أعداد كبيرة من المهاجرين غير الشرعيين، ومنحهم بالتالي فرص العمل، يميل بعضهم إلى مزاولة أنشطة غير مشروعة، من قبيل الاتجار بالمخدرات، والجريمة المنظمة، والسرقة، والاتجار بالبشر.

ولتلك الأسباب، عبر بلدي عن التزامه بوجهة النظر التي تقول إن مشكلة الهجرة غير الشرعية لا يمكن حلها إلا بمعالجة أسبابها الأصلية. وقد ناشدنا المجتمع الدولي باستمرار أن يضطلع بمسؤولياته ويساهم في التنمية الاقتصادية للبلدان التي يتدفق منها المهاجرون.

ولا يمكن وقف تدفق المهاجرين غير الشرعيين سوى من خلال التنمية المستدامة والاستثمار على الأمد الطويل، اللذين سيوجدان فرص عمل بمرتبات معقولة. وسعيا من بلدي لتنفيذ تلك الخطة، يؤمن بأهمية عقد مؤتمر قمة أفريقي – أوروبي لمناقشة مشكلة الهجرة غير الشرعية وإيجاد حلول مستدامة لها – حلول تحمي حقوق المهاجرين الشرعيين، وتضمن أمنهم وكرامتهم، وفي الوقت ذاته، توجد الظروف المؤاتية لتجنيب ملايين الناس تعريض أنفسهم

لمخاطر الهجرة غير الشرعية وما تنطوي عليه من مهانة. ولذلك الغرض، يسعدني الإعلان عن أن بلدي يعد لتنظيم اجتماع بين وزراء أفارقة وأوروبيين لمناقشة الهجرة والتنمية.

وأود الإشارة أيضا إلى أن ليبيا، وفي سياق التزامها بالاندماج الاقتصادي لبلدان الاتحاد الأفريقي، استثمرت في مشاريع زراعية وصناعية في العديد من البلدان الأفريقية. وساهم بلدي كذلك في تمويل العديد من المشاريع الإنمائية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة. وعلى سبيل المثال، ساهم بلدي في خمسة مشاريع في بعض البلدان من مجموعة الساحل والصحراء. والدراسات جارية أيضا لتوسيع نطاق ذلك البرنامج ليشمل سبعة بلدان أفريقية أخرى.

وعلاوة على ذلك، أعلن بلدي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ عن إنشاء مشروع القذافي للشباب والأطفال والنساء الأفارقة، بالتعاون مع المنظمات الدولية المعنية. والهدف من ذلك المشروع هو المساعدة على وضع حد للفقر، والمجاعة، والأمراض، ونشر التعليم، وتدريب النساء الأفريقيات مع مساعدتهن على حماية حقوقهن.

وفي الختام، أود أن أقول إننا نوافق على ما ذكره الأمين العام في تقريره (A/60/871)، وهو أن الهجرة ليست عملية يحصل فيها طرف على مزايا نسبية على حساب الأطراف الأخرى. والحقيقة هي أن في بلدي أكثر من مليون مهاجر يعملون في مختلف قطاعات اقتصادنا، ويحصلون على أكثر من ملياري دولار سنويا، يعود جزء كبير منها إلى أسرهم في بلدان المنشأ.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل دوغ شين جيبسون وزير الهجرة والعمل والتدريب في كمنولث جزر البهاما.

السيد جيبسون (جزر البهاما) (تكلم بالانكليزية): يرحب كمنولث جزر البهاما بعقد هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، الذي يطرح موضوع الهجرة الدولية بكل جوانبه العديدة على طاولة النقاش والحوار فيما بين الدول الأعضاء. وتود جزر البهاما أن تعلن تأييدها للبيان الذي أدلت به وزيرة الداخلية في جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين.

تؤيد جزر البهاما تمام التأييد إيجاد طريقة أفضل للمواءمة بين العرض والطلب، حتى تتم الهجرة على نحو مأمون وقانوني وإنساني ومنظم، باستحداث جهات مستفيدة في القطاعين العام والخاص، وصولا إلى تعظيم قدرات التنمية المجتمعية والبشرية المترتبة على حركة العمالة العالمية. وكمنولث جزر البهاما أمة أرخبيلية تتألف من ٧٠٠ جزيرة وأكثر من ٢ ٠٠٠ من الجزر الصغيرة والجزر الصغيرة المنخفضة المكونة من ترسبات جيرية. وجزيرتنا إنياغوا، الواقعة في أقصى الجنوب، تبعد ٦٠ ميلا عن شمال شرق كوبا، بينما لا تبعد بيميني أكثر من ٥٠ ميلا عن جنوب شرق فلوريدا. وتبلغ مساحة المياه الإقليمية لجزر البهاما حوالي ١٠٠ ٠٠٠ ميل مربع، وتبلغ كتلتها اليابسة ٥٠٠ ٤ ميل مربع. وثلاثون من جزرنا مأهولة بالسكان، والعدد الكلي لسكاننا يناهز ٣٠٨ ٠٠٠، وثلثاهما تقريبا يقطنون عاصمتنا نيو بروفيدنس.

والملاحظات السابقة لم يكن الغرض منها فقط تذكير الدول الأعضاء بمدى صغر حجمنا وقلة عدد سكاننا، بل المقصود بها أيضا توعيتها بمدى ضعفنا من حيث حراسة حدودنا الشاسعة.

واقتصاد جزر البهاما يرتكز أساسا على السياحة والخدمات المالية، وعلى مدخلات ضئيلة متأتية من القطاعين الزراعي والصناعي. ونحن نستضيف أكثر من ٥ ملايين زائر سنويا، والقطاع المالي يتكون أساسا من مصارف أجنبية.

ومن الواضح، إذن، أن الهجرة كان لها تأثير إيجابي على جزر البهاما من نواح عديدة.

ومع ذلك، وكما أشير في تقرير الأمين العام (A/60/871)، نواجه تحديات عديدة في إدارة الهجرة، بما في ذلك منع الهجرة غير الشرعية أو غير المأذون بها. وفي هذا الصدد، يتمثل الجانب السلبي للهجرة بالنسبة لجزر البهاما في أننا نكبنا طوال السنوات الـ ٦٠ الماضية بالهجرة غير الشرعية. فبالإضافة إلى التسوية الطبيعية لأوضاع غير المواطنين، لأغراض الزيارات أو العمل أو التوظف أو اصطحاب الأسرة أو التعليم أو التدريب أو اللجوء السياسي وخلاف ذلك، هناك عدد كبير منهم يدخلون البلد بمجرد الجنوح بسفنهم في المياه الضحلة واتخاذ مسكن بمساعدة غير المواطنين الموجودين في البلد أصلا، سواء كان وضعهم قانونيا أو غير قانوني.

وحينئذ، يصبح المهاجرون غير القانونيين عبئا ثقيلا على الخدمات الاجتماعية والتعليمية في البلد، لأن أعدادهم لا تدخل في الحسبان عندما نخطط لإنشاء الجديد من المدارس والخدمات الصحية. وتكون النتيجة النهائية هي أن تصبح المؤسسات غير قارة على أن تستوعب بشكل كاف المواطنين والمقيمين الشرعيين الذين وجدت تلك المؤسسات لخدمتهم. ويصبح المهاجرون غير الشرعيين أيضا قضية أمن قومي خطيرة، لأن بعض من يدخلون بلدنا يكونون إما مجرمين مدانين أو هاربين من العدالة.

لهذه الأسباب وغيرها الكثير، يصبح من اللازم أن تطبق الدول سياسات شاملة للهجرة، وتقيم حوارا مستمرا مع الدول المجاورة لإيجاد حلول عملية للمسائل ذات الاهتمام المتبادل التي تؤثر عليها.

وقد وفرت الفرص في بلدنا مستوى مريحا لمعيشة المواطنين والمهاجرين الشرعيين. إلا أنه لا يمكن لأي بلد أن يشعر بالأمان الكامل عندما توجد داخل حدوده أعداد كبيرة من الغرباء الذين يتمتعون أيضا بمنافع كانت مخصصة فقط لدافعي الضرائب. ومن هذه الناحية، نجد أن الهجرة غير الشرعية أثرت سلبا سنوات طويلة على جزر البهاما.

وأثناء إقامتنا القصيرة في نيويورك، سنستهل حوارا مع الدول المعنية، بغرض التوصل إلى حلول عملية لهذه المشاكل المزعجة. ونود أن نرحب مرة أخرى بهذا المحفل الذي يتيح المجال للدول الأعضاء لكي تتناقش في أمور تهمنا جميعا.

أشكر الأعضاء على حسن انتباههم؛ ويحدوني أمل صادق في أن نتمكن جميعا من العمل معا للخروج بحلول عملية لتخفيف عبء الهجرة غير الشرعية على البلدان المتلقية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد إيريك سولهايم، وزير التنمية الدولية في النرويج.

السيد سولهايم (النرويج) (تكلم بالانكليزية): لا تكاد تكون هناك أية قوة أخرى تغير العالم بالسرعة التي تغيره بها قوة الهجرة. واسمحوا لي لحظة أن أتكلم بصفتي الشخصية. عندما كنت صبيا صغيرا في النرويج – ولم يكن ذلك منذ قرون بعيدة – وكان مجتمع النرويج كله من ذوي الوجوه البيض – أو الوردية بالأحرى، وكله مسيحي، كنت ورفاقي سنسعد كثيرا لو دفعنا رسم دخول لمشاهدة معظم الشعوب الممثلة اليوم في هذه القاعة. ولم يكن قد سبق لي أن رأيت أي شخص من سري لانكا، وطني الثاني، أو أي شخص من أفريقيا. والآن ينطلق أطفالي في نفس الشوارع التي عرفتها في صباي، برفقة أصدقائهم الحميمين القادمين من الصين وإيران وباكستان وتركيا. فيا له من تغير. وطبعا، هناك تغيرات مماثلة تحدث في كل مكان في المعمورة.

والإسهام الذي يقدمه هذا الاجتماع الذي نعقده اليوم هنا في نيويورك، هو وضع الهجرة في صدارة جدول الأعمال العالمي حيث ينبغي أن تمكث باعتبارها أحد المواضيع الرئيسية في عالم اليوم. والبعض يقول إن هذا الموضوع لا ينبغي أن نناقشه في الأمم المتحدة. ويجيب الآخرون ”وأي موضوع آخر ينبغي أن نناقشه في الأمم المتحدة إن كان لا ينبغي لنا أن نناقش القضايا الرئيسية الساخنة في عالم اليوم؟“، أو ”إذا كان لا ينبغي لنا أن نناقش في الأمم المتحدة مسألة الهجرة إلى الداخل وإلى الخارج، ففي أي مكان آخر ينبغي إذن أن نفعل ذلك“.

وأعتقد أيضا أنه من المناسب جدا أن تجري مناقشة موضوع الهجرة في مدينة نيويورك التي كانت، بالنسبة للنرويجيين، أول مكان يتعرفون فيه على بلد أجنبي إبان موجة الهجرة العارمة التي شهدناها قبل ٧٥ عاما أو ١٠٠ عام. واليوم، يعيش في الولايات المتحدة من النرويجيين أو من ذوي الأصول النرويجية ما يُعادل عدد من يعيشون في بلدنا. وأول تراب أجنبي وطأته أقدامهم كان هنا في نيويورك، وفي جزيرة إيليس بالنسبة للعديد منهم. وهكذا تكون نيويورك المكان الصحيح الذي يبدأ منه الحوار الدولي بشأن الهجرة.

أود أيضا أن أشكر الأمين العام على طريقته في وضع مسألة الهجرة أن أشكر الأمين العام على طريقته في وضع مسألة الهجرة على جدول الأعمال الدولي، أي بإحساس بالتفاؤل. ونحن جميعا ندرك أنه توجد مشاكل؛ فهناك مشاكل الاتجار وسوء المعاملة واستزاف العقول؛ هناك مشاكل كثيرة جدا متعلقة بالهجرة. ولكن الهجرة في جوهرها تعد تطورا إيجابيا يجعل الحياة أفضل لكثير من الناس بحيث أن معظم المهاجرين هم الفائزون في عالم اليوم المتسم بالعولمة. وفي الأساس، تُعد كل جوانب الهجرة تقريبا إيجابية وينبغي لنا إذن أن نواجه هذه المناقشة بإحساس بالتفاؤل، وليس على أنها ساحة سمتها الرئيسية المشاكل. وتلك هي الروح التي نتعامل بها مع هذه المسألة اليوم، وهذا من وجهة نظرنا أمر طيب جدا.

وسأكون أمينا معكم: إن النقاش المتعلق بموضوع الهجرة في النرويج، بصفتها بلدا حديث العهد باستقباله المهاجرين، ما فتئ على مدى العقدين الماضيين يدور أساسا حول كيفية دمج أولئك الناس. وهذا نقاش مهم، ونقاش سوف يستمر. ولكننا لم نتصد بالكاد للجانب الآخر من النقاش، وهو الصلة بين الهجرة والتنمية، وهو النقاش الجديد الذي أدرج في جدول الأعمال الدولي. والعلاقة المتينة القائمة بين الهجرة والتنمية فتحت أعيننا. وبالتالي فإننا نريد أن نعالج هذه المسألة على مسار ذي شقين.

أولا، ينبغي أن تكون في بلد المهاجر الأصلي خيارات. وينبغي للأشخاص أن يتمكنوا من الاختيار بين الهجرة والبقاء، الأمر الذي يعني القيام بكل شيء يمكن أن يساعد في عملية التنمية. وإن النرويج تقترب من هدف تخصيص ١ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي للمعونة الإنمائية، ونحن قاب قوسين أو أدنى من تحقيقه. وقد يكون السويديون قد سبقونا، ولكننا نود بلوغ ذلك الهدف في مستقبل قريب جدا – وذلك جزء من مساهمتنا في التنمية. وهو واحد من الخيارات.

وهناك خيارات أخرى. عندما يأتي الأشخاص إلى البلد المتلقي، ينبغي أن تكون لديهم حقوق. ينبغي أن يتمتعوا بالحقوق الخاصة بسوق العمل وبحقوق الإنسان، وينبغي أن تعرض عليهم فرص العمل اللائق. لذلك فإن الخيارات والحقوق ستكون النهج الذي سنتبعه في المناقشة الجديدة بشأن كيفية الربط بين التنمية والهجرة.

ونلاحظ أيضا أنه ينبغي أن يكون هناك تركيز خاص على مسألة النساء والأطفال. إننا نميل إلى الاعتقاد بأن المهاجرين هم من الرجال، بينما يذكرنا صندوق الأمم

المتحدة للسكان وغيره بقوة بأن نصف المهاجرين نساء. كما يغلب أن تتعرض النساء للاستغلال بسهولة خلال عملية الهجرة. لذا فإن المسائل المتعلقة بالنساء والأطفال ينبغي أن تحتل موقع الصدارة في المناقشة الدائرة حول الهجرة.

عند تناول مسائل الهجرة ينبغي أن نكون عمليين بدلا من الاقتصار على مناقشة النظريات التي تحيط بالهجرة. والمناقشة العملية التي سنجريها مع جالياتنا في المهجر تتعلق بمسألة التحويلات؛ ماذا يمكن أن تفعله حكومات النظام الدولي للضغط على النظام المصرفي من أجل فتح الباب لمزيد من المنافسة بغية تقليل كلفة التحويلات؟ إن من المخجل أن يدفع بعض الناس ٢٠ في المائة من المبالغ التي يريدون إرسالها إلى ذويهم للذين يقومون بتحويل النقود. ينبغي خفض تكاليف التحويل تلك وينبغي أن نكون جزءا من تلك العملية.

أخيرا، وبالنظر إلى المستقبل، يجب أن يكون للهجرة مكانها على جدول الأعمال العالمي. ونحن نؤيد تماما المنتدى العالمي، ونحيي حكومة بلجيكا على استعدادها لتنظيم مناسبات مستقبلية في ذلك الصدد. وسنتمكن من الاستماع إلى جميع النصائح من المنظمة العالمية للهجرة ومنظمة العمل الدولية، ومن الحكومات التي تملك خبرة أكبر من خبرة النرويج في هذا المجال. غير أن العملية بأسرها فتحت أعيننا. إننا في بداية العملية، لا في نهايتها. وسأختتم بإعادة صياغة عبارة شهيرة لتشرشل، من أيام الحرب العالمية الثانية، اعتقد أنها تصف أيضا موقفنا في المناقشة بشأن الهجرة اليوم: هذه ليست النهاية، وليست حتى بداية النهاية؛ ولكن ما ترونه اليوم هنا قد يكون نهاية بداية المناقشة بشأن الهجرة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد أثودا سنيفراتني، وزير العمل والعمالة في الخارج في سري لانكا.

السيد سنيفراتني (سري لانكا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بنقل تحيات رئيس جمهورية سري لانكا وشعبها إلى جميع المشاركين الحاضرين في الحوار الرفيع المستوى. إن الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة الدولية والتنمية سيساعدنا على تحديد السبل والوسائل الملائمة لتحقيق أقصى الفوائد الممكنة للتنمية من ظاهرة الهجرة.

ويسرنا أن تكون الهجرة العالمية قد احتلت موقع الصدارة على جدول الأعمال العالمي هذا العام، ونتوقع أن يستمر هذا الاتجاه كي نتمكن من معالجة جميع جوانب المسألة بطريقة أشمل. ويسرنا وجود توافق عالمي في الآراء على أن هجرة العمل قوة ايجابية لصالح التنمية.

وكما تم بحق تسليط الضوء في تقرير الأمين العام، ثمة تقارب في الآراء بأن الهجرة هي ظاهرة ميسرة للتنمية، تفيد كلا من بلدان الأصل وبلدان المقصد. وإن التحويلات إلى البلدان النامية تجاوزت الآن ثلاثة أضعاف حجم المعونة الخارجية، ولا تقل إلا قليلا عن مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي. كما يعتبر المغتربون في الخارج مصدرا للتنمية لبلدانهم في تعزيز الاستثمارات ونقل المهارات وتحفيز الصادرات من أجل التنمية.

كما نشعر بالقلق من أن هذا الاجتماع والتركيز الدولي الحالي على المسائل المتعلقة بالهجرة لم يشددا بقدر كاف على الحاجة إلى إتباع نهج مبني على الحقوق تجاه الهجرة الدولية. وأخفقنا أيضا في وضع تعريف واضح للصلة بين النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والهجرة، ولا يزال يتعين فعل الكثير في ذلك الصدد.

ثمة عدد من المسائل الأخرى التي تستحق النظر فيها. مثلا، السياسات العامة في البلدان المتقدمة النمو تواصل إعطاء الأفضلية للعمال المهرة بدلا من العمال ذوي المهارات

المتدنية. والبلدان النامية لا يسعها أن تتحمل نزوح الأدمغة هذا لأن خسارة القوى العاملة الماهرة المدربة تؤثر على مستوى ونوعية الخدمات المطلوبة في التعليم والعناية الصحية في بلدان الأصل. وفي الوقت ذاته، تشكل حماية العمال ومعاملتهم مسألة مقلقة. فهناك قصص لا تحصى لضحايا الاتجار بالبشر وعاملات الخدمة المترلية في أوضاع العمل القسري، وعدم دفع الأجور، وظروف العمل السيئة وتعاظم العنصرية والتمييز. وتعاني العاملات المهاجرات من الضعف بصورة خاصة، ويجب ألا يغيب عن البال أنهن يمثلن ما يقرب من نصف قوة العمل المهاجرة على صعيد العالم. وقد لاحظنا في بعض الجاليات في المهجر ظهور أنشطة غير قانونية وابتزاز المهاجرين لأغراض تمويل حركات التمرد والإرهاب في البلدان الأصلية.

من الواضح أن الحاجة تقوم إلى زيادة التعاون الدولي. وتوجد بالفعل مجموعة قوية من اتفاقيات الأمم المتحدة الأساسية والاتفاقيات الدولية التي تضمن إطار العمل المعياري للمبادئ والممارسات الجيدة فيما يتعلق باليد العاملة المهاجرة. وفي ذلك الصدد، نهيب بكل الدول أن تصادق على الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد أسرهم (١٩٩٠). وإن إطار العمل المتعدد الأطراف الخاص بالعمالة المهاجرة، الذي وضعته المنظمة الدولية للهجرة، يمكن أن يكون بمثابة دليل إرشادي قيّم ملزم سياسيا. إضافة إلى ذلك، وبغية الحد من الهجرة غير القانونية، يجب توفير الفرص للمهاجرين القانونيين.

وإذا أريد لنا أن نروج للهجرة الدولية كأداة للتنمية الدولية، فإننا نحتاج أيضا إلى مشاركة كل أصحاب المصلحة – الحكومات، والشركاء المجتمعيين والمجتمع المحلي والمهاجرين أنفسهم – في رسم السياسة الخاصة بالهجرة. والمجتمع الدولي أيضا ينبغي أن يحقق قدرا أكبر من التماسك والتنسيق في نُهُجه. ويسعدني أن أنوه بأن الفريق العالمي للهجرة قد تم تشكيله بالفعل وأن الأمين العام قد اقترح استحداث منتدى استشاري عالمي معني بالهجرة في الأمم المتحدة.

ختاما، أود أن أقول إن مسألة الهجرة والتنمية ليست سوى عنصر واحد من المسائل المتعلقة بالهجرة والتنمية. فلنستغل الحوار الرفيع المستوى هذا لتطوير حالة نتيجتها الربح دائما للجميع: لبلدان الأصل ولبلدان المقصد، وللمهاجرين أنفسهم. ومن الحتمي أن نواصل الحوار بشأن مسائل الهجرة كافة على أعلى صعيد لذلك الغرض.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد زائيف بويم، وزير استيعاب المهاجرين في إسرائيل.

السيد بويم (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): الهجرة الدولية اليوم، كما قال الأمين العام في ملاحظاته صباح اليوم، بحاجة ماسة إلى مناقشة على الصعيد العالمي. والواقع أن هذا منتدى هام، وأتطلع إلى المناقشات التي سنجريها في الأيام المقبلة.

إسرائيل بلد من المهاجرين. ومنذ إنشائها تفد على شواطئها موجات المهاجرين، حاملين معهم آمالهم وأحلامهم في مستقبل أفضل. وطيلة ٢٠٠٠ عام، كانت الغالبية العظمى من اليهود تعيش خارج إسرائيل ولم يكن في مقدورها أكثر من أن تصلي من أجل العودة إلى وطنها. ويمثل تجمّع الشعب اليهودي في أرضه عن طريق الهجرة سمة رئيسية من طبيعة الشعب اليهودي. بل إن خبرة المهاجرين اليهود تشكل قصة الدولة اليهودية الحديثة ذاتها.

ويزيد عدد سكان إسرائيل اليوم على ٧ ملايين نسمة، ومن هؤلاء الملايين السبعة ما نسبته ٢٧,٥ في المائة مولودون بالخارج. ويمر القادمون إلى إسرائيل من روسيا وإثيوبيا وفرنسا وأمريكا الجنوبية، فضلا عن حشد من

البلدان الأخرى، بعملية مصممة خصيصا لتلبية احتياجاتهم، مما ييسر استيعابهم بنجاح في المجتمع.

وتبدأ عملية اندماج المهاجرين في إسرائيل بتعلم العبرية، وهي اللغة الوطنية. وتوجد أطر متعددة لدراسة العبرية، تتراوح بين مدارس التفرغ لها وبين المساقات المقدمة على الإنترنت. كما يجري توفير المساعدة المالية للمهاجرين. ويتلقى القادم الجديد الذي يصطحب زوجة وطفلين، في المتوسط، ''سلة استيعاب'' قيمتها ١٠ ٠٠٠ دولار لتغطية نفقات المعيشة خلال أشهرهم الستة الأولى في البلد. وتتيح هذه الأشهر الستة المدعومة للمهاجرين فرصة الاستفادة بنصف العام الأول لهم في إسرائيل لتعلم العبرية، والعثور على عمل، واستئجار شقة، وإعداد أنفسهم لحياتهم الجديدة.

ولا يزال التوظيف المريح للمهاجرين أيضا من شواغل إسرائيل الأساسية. وفي الأعوام الأخيرة، استوعبت إسرائيل جماعات من المهاجرين شديدي التفاوت فيما بينهم؛ بعضهم يجيء مسلحا بدرجات علمية عليا ومهارات تقنية رفيعة، بينما يصل آخرون وهم لا يقرأون ولا يكتبون بلغتهم الوطنية. ومن هنا يتم توفير المساعدات المهنية للمهاجرين الجدد بطائفة من البرامج المتنوعة. وهي تشمل دورات لأغراض منح التراخيص والتأهيل، والتدريب المهني، ومراكز التوظيف التي تقدم التوجيه الوظيفي وخدمات التنسيب في الوظائف والمساعدة بصفة فردية.

ويفيد القطاعان العام والخاص في إسرائيل بصفة خاصة من المهاجرين. فمنذ بداية التسعينات، استقبلت إسرائيل موجات كبيرة من القادمين الجدد، بصفة رئيسية من الاتحاد السوفييتي، ومنهم كثير من الأطباء والمهندسين والعلماء. كما هاجر إلى البلد عدد كبير من الفنانين والكتاب والموسيقيين في ذلك الوقت، مما أدى إلى إثراء الفنون والثقافة بشكل ملحوظ.

وتحاول إسرائيل خلال ذلك كله أن تحترم الثقافة الأصلية لطوائف المهاجرين. وكان من نتيجة ذلك نمو مجتمع خصب مبني على نسيج من التعددية الثقافية والتعددية والتسامح. وتقوم علاقات شديدة الخصوصية بين إسرائيل والطوائف اليهودية حول العالم. ونتيجة لذلك، تتمتع إسرائيل بخبرة في كيفية رعاية الشراكات بين المقيمين في المهجر وبين مجتمعات المنشأ. وفي هذا الصدد، تعمل إسرائيل بالتعاون مع الشركاء الدوليين على تبادل هذه المعلومات والتعاون على مختلف الأصعدة.

وتواجه إسرائيل أيضا، شأنها في ذلك شأن غيرها من البلدان، تحديات تشكلها الزيادة المأساوية في الاتجار بالبشر. والاتجار جريمة تعرض حياة ضحاياه للخطر. وبصفة إسرائيل من الدول الموقعة على كل من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والبروتوكول التكميلي لها بشأن الاتجار في الأشخاص، فهي تواصل العمل في هذا المجال وتقوم بمكافحة الاتجار.

وتعرب إسرائيل عن التزامها الكامل باستقبال المهاجرين ودمجهم بشكل تام في المجتمع مع احترام تراثهم الثقافي. وستعمل إسرائيل بالتضافر مع الشركاء الدوليين على زيادة إمكانيات التنمية المجتمعية والبشرية لسوق العمل العالمي إلى أقصى حد.

والواقع أن التزام إسرائيل بتحسين تجربة المهاجر راسخة في التقاليد اليهودية. فكما جاء في الآية ٩ من الإصحاح ٢٣ من سفر الخروج بالتوراة، ''لا تضايق غريبا لأنكم تعلمون مشاعر الغريب، فقد كنتم غرباء في أرض مصر''.

عادت الرئيسة إلى مقعد الرئاسة

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد بول أنطوان بوهون بوابري، وزير الدولة، ووزير التخطيط والتنمية في كوت ديفوار.

السيد بوابري (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية): تمتاز كوت ديفوار تقليديا بالهجرة المكثفة على الصعيدين الدولي والداخلي. فأكثر من شخصين من بين كل خمسة أشخاص يعيشون في كوت ديفوار هم من المهاجرين. وغالبية المهاجرين من الرجال، وتبلغ نسبتهم ٥٨ في المائة من عدد السكان. غير أن عدد المهاجرات آخذ في الازدياد. ومن السمات الأخرى للمهاجرين أن أكثرهم في سن العمل: فما نسبته ٦٢,٥ في المائة منهم تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و ٤٠ عاما.

والدافع وراء الهجرة الدولية بصفة عامة أسباب اقتصادية. وسواء كان المهاجرون من أهل الريف أو الحضر، رجالا أو نساء، فهم عادة يبحثون عن شيء أفضل: وظيفة ذات أجر مجزٍ وأسلوب حياة يؤدي إلى تحقيق الذات. وتسهم الهجرة الدولية والداخلية في كوت ديفوار إسهاما كبيرا في تنمية بلدنا، ولكنها تسهم أيضا في تنمية بلدان منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية.

ومع أن الهجرة الدولية أحد عوامل التنمية بالنسبة لكوت ديفوار، فهي أيضا كذلك لبلدان المهاجرين الأصلية. ذلك أن معظم المهاجرين يقومون بتحويل مبالغ كبيرة من النقود لبلاد المنشأ. وكما يستدل من أنشطة نظم التحويلات الأربعة، تم تحويل مبالغ تصل إلى ١٠٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٤ و ٩٧ مليون دولار في ٢٠٠٥، من كوت ديفوار إلى بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا. ويعدّ مستوى إدماج مجتمعات المهاجرين نموذجيا. وفيما عدا المشاركة في السياسة والقيود المفروضة على ملكية العقارات الزراعية، تتمتع الجماعات السكانية الأجنبية بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. ولكن الهجرة، شأنها شأن أي ظاهرة اجتماعية وبالنظر إلى حجمها وتركيزها، تخلق مشاكل خطيرة يلزم أن تجد الحكومة حلولا مستدامة لها. وهي تتعلق بصفة رئيسية بملكية الأرض وكيفية إدارة مجتمعات المهاجرين، وخاصة أطفالهم الذين يولدون في كوت ديفوار.

ولكي تكون التنمية مستدامة في أفريقيا، يجب تناولها على أساس إقليمي. وتؤيد كوت ديفوار هذا وتشارك مشاركة فعلية في التكامل الاقتصادي الإقليمي. ونود الإشارة إلى أن عددا من المسائل من المناسب التعامل معها على أساس جماعي إقليمي. والهجرة في أفريقيا إحدى هذه المسائل، ومن الخير أن تدرج هذه المسألة في جدول أعمال المسائل العاجلة في أفريقيا بصفة عامة وفي منطقة غرب أفريقيا دون الإقليمية بصفة خاصة.

وقد أحدثت الأزمة الاجتماعية والسياسية والعسكرية التي تمر بها كوت ديفوار منذ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ تدهورا في الوضع المخوف بالخطر بالفعل لأكثر الفئات ضعفا، وهي بصفة رئيسية الأطفال والشباب والمرأة والمهاجرون. وقد أوجدت هذه الأزمة فئات جديدة من الأشخاص الذين يعانون المصاعب، وبخاصة المشردون داخليا والجنود الأطفال والمحاربون السابقون. ويعرّض هذا التردّي أبناء كوت ديفوار والأجانب لجميع أنواع المخاطر، مما يؤدي إلى عدم اليقين وانعدام الأمن وتزايد الفقر. ولهذا السبب يجازف الناس بالذهاب إلى البلدان الغربية: وبصفة رئيسية أمريكا الشمالية وأوروبا. ذلك أن كوت ديفوار آخذة في التحول إلى بلد من بلدان الهجرة النازحة.

ولمواجهة التحدي المتمثل في التنمية المستدامة، وهي الرد الوحيد المجدي على التردي الذي ذكرته، من الضروري أن يكون للبلدان الأفريقية حكومات ذات هياكل منظمة ومستنيرة؛ أو بعبارة أخرى لا بد من بناء دول حديثة وموحدة. ويمثل هذا تحديا لأفريقيا، ومهمة طويلة الأمد تعكف عليها كوت ديفوار منذ الاستقلال في عام ١٩٦٠،

بنتائج أكثر أو أقل إيجابية. غير أن الأزمة السائدة خلال السنوات القليلة الماضية تهدد جهودنا بالخطر.

وفي سياق يتسم بالتكامل الاقتصادي دون الإقليمي والعولمة المقتحمة، لا تملك كوت ديفوار أن تعزل نفسها عن سائر العالم. فهي سترحب دائما بالناس بالنظر إلى موقعها بصفتها قطبا رئيسيا من أقطاب النمو الاقتصادي الإقليمي. ولهذا السبب نرحب بهذا الحوار الرفيع المستوى، الذي يتيح لنا تبادل الأفكار وتوحيد جهودنا في تحديد أفضل السياسات الممكنة والاستراتيجيات الفعالة في إدارة الهجرة لأغراض التنمية المستدامة تحقيقا لمصلحة شعبنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ألبرت كان داباه، وزير الداخلية في غانا.

السيد كان داباه (غانا) (تكلم بالانكليزية): يود وفدي أن يهنئكم يا سيدتي الرئيسة على انتخابكم وأن يعرب عن تقديره للأمين العام لتقريره النفاذ عن الهجرة الدولية والتنمية (A/60/871).

والهجرة سمة أساسية من سمات عالم اليوم وتتطلب الاهتمام على الصعيد الدولي. ولذلك فليس بغريب أن يركز هذا القدر من الاهتمام على هذا الحوار الرفيع المستوى بوصفه وسيلة لاستكشاف طرق جديدة للاستفادة إلى أقصى درجة ممكنة من تدفقات المهاجرين. ولدى غانا اعتقاد راسخ بأنه لكي يُعترف بالصلة المتزايدة بين الهجرة والتنمية، على الهجرة الدولية أن تجد سبيلها إلى الدخول في استراتيجيات التنمية القطرية، من قبيل ورقات استراتيجيات الحد من الفقر. غير أن هذا لا يمكن أن يحدث على نحو فعال دون فهم تام لطابع الهجرة ونطاقها وتناولها ضمن إطار العولمة.

وتحقيقا لهذه الغاية، يلزم تعزيز توافر البيانات والبحوث والتحليل من أجل تطبيق سياسات وإجراءات متسقة على الصعيدين الوطني والدولي يمكنها زيادة مزاياها والحد من آثارها السلبية إلى أقصى حد. ولا شك أن نزوح الأدمغة أحد الآثار الضارة للهجرة على البلدان التي لديها، مثل غانا، نظام تعليمي جيد، ولكن حالتها الاقتصادية لا تسمح بتوفير فرص كافية للعمل والتنمية للجميع.

وفي هذا الصدد، يود وفدي أن يعرب عن تأييده للنداءات الموجهة لتعزيز برامج العودة في بلدان المنشأ وبلدان المقصد، مما يعين على نقل المعارف والمهارات المكتسبة، لمنح المقيمين من أبنائنا في المهجر نصيبا من امتلاك ناصية التنمية بغانا. كما ندعو لتشجيع ممارسات التوظيف الأخلاقية أو المساعدة في تعويض مخزون الطاقة الفكرية في بلدان المنشأ بدعم التعليم والتدريب ضمن إطار ما يقدم لها من مساعدات إنمائية.

وتشكل التحويلات ومضاعفات الدخل التي تنشئها موارد بالغة الأهمية لاستراتيجيات التنمية والإعاشة في بلدان المنشأ، لأنها تزيد الآن في معظم الأحيان عن المساعدة الإنمائية الرسمية. وتصل الأموال التي يحوّلها المهاجرون إلى أبعد المناطق الريفية ولها تأثير ملموس على مستويات استهلاك الأفراد والأسر المعيشية، ومن ثم فهي تخفف من حدة الفقر وتحدث تأثيرات مضاعفة على الاقتصاد المحلي.

غير أن غالبية بلدان المنشأ، رغم الزيادة الكبيرة في التحويلات، لا تزال تجد مشقة في تسخير رأس المال المتأتي بطريقة فعالة لأغراض التنمية الوطنية. وتأتي مبادرات تشجيع المهاجرين على العودة إلى بلدهم الأصلي لتقاسم ما يملكونه من معارف ودراية فنية وخبرات ببعض نتائج إيجابية. وتبذل غانا، على سبيل المثال، جهودا للتواصل مع المقيمين من أبنائها في المهجر لتشجيعهم على الاستثمار في الأعمال التجارية وتحويل مهاراتهم. وفي هذا الصدد، اعتمدت الحكومة قانون الجنسية المزدوجة في عام ٢٠٠١.

وفي غانا، كما في معظم بقاع أفريقيا بل والعالم، نشهد تزايدا في تأنيث الهجرة. فقد أخذت النساء بأعداد

متزايدة يشتركن في أنماط من الهجرة التقليدية للذكور، وينتقلن عبر مسافات طويلة لتوفير احتياجات أسرهن الاقتصادية. ولهذه الظاهرة المتعلقة بنوع الجنس تداعيات اجتماعية خطيرة داخل بلدان المنشأ، مما ينطوي على آثار بالغة الأهمية لإدارة الهجرة. ومن دواعي سروري الشديد في هذا الصدد أن أعلن إصدار غانا مؤخرا لقانون يتعلق بالاتجار في البشر وشكلت فرقة عمل وطنية لتشرف على تنفيذه. كما أننا من الموقعين على الإعلان السياسي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وعلى خطة العمل لمكافحة الاتجار بالبشر.

وسوف يظل تنقل العمالة يجد حافزا في التفاوتات الاقتصادية وتفاوتات الفرص، والصراعات المسلحة والعوامل المرتبطة بها. ولذلك يؤيد وفد غانا إنشاء آلية للتوفيق بشكل أفضل بين العرض والطلب وبطرق تتسم أكثر بالأمان والشرعية والإنسانية والنظام من أجل زيادة إمكانيات التنمية المجتمعية والبشرية لحركة العمالة العالمية إلى أقصى حد.

وتتفق حكومة غانا مع الآراء التي يسلط عليها الأمين العام الضوء في تقريره من ضرورة تعزيز اتساق السياسات والمواءمة بينها على الصعيدين الوطني والعالمي. حكومة غانا تقدر الدعم الذي تظل تتلقاه من المنظمة الدولية للهجرة والفريق العالمي المعني بالهجرة، وتوصي بأن يتبناهما هذا الحوار بصفتهما آليتين فيما بين الوكالات للنهوض بالتماسك والتعاون فيما بين الوكالات المتعددة الأطراف.

ختاما، اسمحوا لي أن أردد صدى ملاحظات الأمين العام بأن لدينا كل ما يمكن أن نربحه وليس لدينا ما نخسره باستكشاف الهجرة الدولية بمنهجية أفضل وبطريقة مدروسة بقدر أكبر. ووفدي يثق بأن مداولات ونتيجة هذا الحوار سترقى إلى مستوى توقعاتنا وستوفر إطار عمل للطريقة التي يمكن بها جعل الهجرة تخدم الجميع عن طريق التعاون.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي الأونرابل رالف فنسيكا، وزير الشؤون الداخلية ومؤسسات الخدمات العامة في بليز.

السيد فنسيكا (بليز) (تكلم بالانكليزية): من دواعي السرور بشكل خاص لي أن أهنئكم، سيدتي الرئيسة، بمناسبة توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الحادية والستين، الأمر الذي يبرهن مرة أخرى على المقولة الشائعة بأن النساء يملأن نصف السماء.

اسمحوا لي أن أثني على الأعمال التحضيرية التي اضطلعت بها الدول الأعضاء والأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمات المجتمع المدني التي تمثل مساهماتها مدخلات هامة في سياق مناقشاتنا الحالية.

إن الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، مثلما اعترف متكلمون عديدون قبلي، هو أول حدث كبير في تاريخ الأمم المتحدة يركز حصرا على مسائل الهجرة الدولية. إنه يتيح فرصة فريدة للمجتمع الدولي لرسم استراتيجيات ووضع سياسات لتحسين دور الهجرة في النهوض بالتنمية وتخفيض الفقر.

التحدي الذي نواجهه متشعب. فيجب علينا لا أن نتوصل فحسب إلى فهم مشترك لتعقيدات الهجرة الدولية كظاهرة في حد ذاتها، وإنما أيضا يجب أن نضع تلك الظاهرة في سياقات جداول أعمالنا الإنمائية.

ويجب علينا، في المقام الأول، أن نكفل أن تتجاوز مناقشاتنا لبلوغ تلك الغاية العبارات السريعة الزوال وأن تسفر عن أعمال ملموسة. وإننا نسلّم بأن الأمم المتحدة تشكل المنبر المناسب لتيسير هذه المناقشات.

منذ استقلال بليز في ١٩٨١، عملت تدفقات الهجرة على تحويل التكوين الاجتماعي والديمغرافي لبليز فغيرته من بلد أغلبية السكان فيه تنتمي إلى أصول أفريقية –

كاريبية إلى بلد تشكل الطائفة المستيزية الأغلبية فيه. وقد صاغت حكومة بليز سياسات وشرعت، بمساعدة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، في تنفيذ برامج لكفالة الاندماج الكلي الناجح للبليزيين الجدد هؤلاء. وقد سمحت تلك البرامج للفلاحين بالحصول على أراض صالحة للزراعة ووفرت لهم التعليم والعناية الصحية الأولية مجانا. وتم سن التشريعات اللازمة لمنح الإقامة الدائمة أو التجنس. واستُحدثت دائرة للاجئين لتوثيق العدد الكبير من اللاجئين، وزادت وزارة العمل من تراخيص العمل الممنوحة. وفي عام ١٩٩٩، بدأ سريان مفعول عفو عام سمح للمهاجرين الذين يفتقرون إلى الوثائق الرسمية والوافدين الجدد أن يتقدموا بطلبات للحصول على الإقامة الدائمة.

وكما لاحظ تقرير اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ومع شروع الحكومة في بذل الجهود لمواجهة التحديات التي فرضتها تدفقات الهجرة على البلد طيلة العشرين سنة الماضية، بدأت تظهر على الساحة اتجاهات هجرة جديدة. وهذه الاتجاهات تتضمن تدفقات إلى الداخل لأفراد قادمين من آسيا وأمريكا الشمالية يكونون بصورة عامة أفضل تأهيلا، وتدفقات إلى الخارج لمواطنين من ذوي المؤهلات العالية، لا سيما النساء، وانتقال الأسر للاستقرار في أماكن أخرى.

مفهوم التنمية المشتركة الذي طرحه الأمين العام في تقريره عن الهجرة الدولية والتنمية مفهوم حاسم الأهمية للتفكير في الهجرة من منظور جديد باعتبارها أداة للتنمية. إن الهجرة الدولية مرتبطة بصورة لا تنفصم بالتنمية في البلدان المستقبلة للمهاجرين وفي بلدان الأصل على السواء. بل إن تدفقات المهاجرين يمكن أن تفي بمطالب الاقتصادات المتقدمة من اليد العاملة من ناحية وتخفف من البطالة والبطالة المقنعة في بلدان الأصل من ناحية أخرى، فتولّد من خلال ذلك مصادر للتحويلات والوفورات والمعارف المكتسبة، مما يعود بالفائدة على المجموعة الأخيرة من البلدان. والتأكيد في التنمية المشتركة ينصب على أوجه التكامل بين بلدان الأصل وبلدان المقصد، التي تتفاعل بصورة دورية وتتمخض عن فوائد متبادلة.

وفي ضوء القرار المدروس بربط الهجرة والتنمية، يفرض مفهوم التنمية المشتركة ضرورة التماسك في رسم السياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي. وبالمثل يفرض التأكيد على أوجه التكامل، علاوة على ذلك، ضرورة الأخذ بنهج جديد في إدارة الهجرة يرتكز على أساس مبدأ المصالح المشتركة والمسؤوليات المشتركة. ولكن الأهم من كل ذلك أنه يتطلب التزاما بالتعاون الدائم المتعدد الأطراف والمتعدد الأبعاد.

وفي تحركنا إلى الأمام، يتوجب علينا أن نضع سياسات تستهدف تحسين مساهمة الهجرة في التنمية وتخفيض آثارها السلبية. وتلك السياسات يجب أن يكمن في صميمها احترام البعد الإنساني للهجرة. وقد لاحظ الأمين العام وعن حق أن فوائد الهجرة الدولية، لا للمهاجرين أنفسهم فحسب، وإنما أيضا للمجتمعات المتلقية، ترهن بحماية حقوق المهاجر. ويجب علينا أن نشجع عالمية صكوك حقوق الإنسان المختلفة وقوانين العمل الدولية التي يتألف منها الإطار المعياري للهجرة الدولية، وأن ندعم تطبيقها التام والفعال.

ولئن كان تحديد شكل الهجرة يظل حقا من الحقوق السيادية للدول، فإن الدول يجب عليها أن تتعاون بشأن المسألة فتتحرك صوب إجراءات التنسيق. ويتيح الحوار الرفيع المستوى الفرصة الكبيرة الأولى للدول الأعضاء لكي تجد وسائل ملموسة لتحسين ذلك التعاون، وتكفل، ضمن العملية، أن يُستفاد من المساهمات المحتملة للهجرة في التنمية استفادة تامة. وإننا نؤيد تأييدا تاما أولئك الذين يعملون على

استحداث آلية للتقييم والتعاون المتعدد الأطراف الفعال لمعالجة الهجرة الدولية.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد جان جينيوس، وزير هايتي لشؤون الهايتيين المقيمين في الخارج.

السيد جينيوس (هايتي) (تكلم بالفرنسية): ترحب هايتي بمبادرة ورؤية الجمعية العامة، المتمثلتين بتنظيم هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، تحت قيادة الأمين العام. وبخطوتها هذه، تظل الجمعية العامة أمينة لدورها التقليدي كمنصة أساسية لمناقشات العصر العظيمة بشأن التحديات التي يواجهها المجتمع الدولي.

إن العلاقة بين الهجرة والتنمية تظهر جلية في سياق هايتي، التي تشكل مصدرا كبيرا للهجرة الدولية. ولكن في حين أن التأثيرات الإيجابية للهجرة على بلدان المقصد تبدو واضحة تماما، فإن فوائدها بالنسبة لهايتي تظل أقل وضوحا. وفي حقيقة الأمر، ما زال هناك الكثير مما يتعين إنجازه لجني أكبر قدر من الفوائد من إمكانيات الهجرة بهدف الإسهام، ليس في الحد من الفقر فحسب، بل أيضا في تنمية بلدنا.

وترحب جمهورية هايتي بالهدف الأساسي للحوار الرفيع المستوى، وهو مناقشة الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية. ويسعى الحوار الرفيع المستوى، كذلك، إلى إيجاد السبل والوسائل الملائمة لجني أكبر قدر من الفوائد من ظاهرة الهجرة بموازاة تقليل آثارها الضارة.

والهجرة تتيح المجال لفرص اجتماعية واقتصادية أفضل لتحسين مستوى حياة الأفراد والعائلات. كما إن الهجرة تعزز التحرر الاقتصادي للمهاجرات في داخل أسرهن، حيث يتعاظم باطراد الدور الذي تؤدينه المهاجرات الإناث. ويمثل ذلك تطورا إيجابيا ينبغي دعمه. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الهجرة تسهم في تخفيف الفقر في هايتي من خلال التحويلات المالية، التي تدخل أكثر من بليون دولار سنويا، أو أكثر من ٢٥ في المائة من إجمالي الناتج المحلي.

وبالتالي، فإن إسهامات الهجرة في تنمية هايتي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان بطريقة أنجع من خلال اتخاذ سلسلة من الإجراءات. فينبغي توسيع وسائل الدخول القانوني في بلدان المقصد، التي لديها طلب كبير على المهاجرين العاملين من ذوي الخبرات المحدودة أو العمال غير المهرة. وبعد ذلك، ينبغي أن نعزز حماية حقوق ومصالح المهاجرين، ولا سيما النساء اللاتي يمثلن أضعف قطاعات السكان، لكي يقدموا مساهمات أكبر في جهود التنمية في جمهورية هايتي.

ويجب أن نتصدى أيضا للمسألة الحاسمة المتصلة بهجرة المواطنين المتمتعين بالكفاءات العالية. فرحيل المهارات هذا يمثل خسارة لاستثمار رؤوس الأموال البشرية، وهو كذلك يعرقل تطوير الخدمات الاجتماعية والقطاع الخاص. وفي هذا الصدد، تود حكومة هايتي أن تعمل مع بلدان المقصد لتعزيز السياسات والبرامج التي تشجع الفنيين المهاجرين على الإسهام القوي في نقل التكنولوجيا وتشاطر المعرفة والمهارات والتواصل مع البلدان الأصلية.

ومن جانبها، تدرك جمهورية هايتي إدراكا كاملا بأن المسؤولية عن التنمية وإدارة مسألة الهجرة تبقى مسؤولية حكومتها. وبالإضافة إلى ذلك، وبفضل الدعم التقني الذي تقدمه المنظمة الدولية للهجرة، فإن الحكومة قد أنشأت مجموعة مشتركة بين الوزارات والقطاعات، تعمل على وضع سياسة الهجرة بشكل عام، وسياسة هجرة العمل بشكل خاص. وتسعى هايتي، كذلك، لتقديم المزيد من التشجيع لتدخل القطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل الاستفادة من القدرة المالية لجاليات المهجر في تنمية البلد.

ونظرا لنواقص التدابير الأحادية الطرف، فإن حكومة هايتي توجه نداءا جادا إلى تعزيز التعاون الثنائي والمتعدد

الأطراف من أجل إيجاد الحلول التي تخدم مصالح البلدان الأصلية وبلدان المقصد على حد سواء.

وعلى المستوى العالمي، فإن هايتي تقف إلى جانب تعزيز الفريق العالمي المعني بالهجرة والحوار الدولي بشأن الهجرة. ويعمل الأخير على توسيع نطاق المناقشات من خلال إشراك أطراف فاعلة هامة، مثل منظمة التجارة العالمية، التي يتزايد اهتمامها بالإسقاطات الاقتصادية لتنقل العمل.

ونظرا لأهمية التطور المثير للإعجاب لعمليات التشاور الإقليمية، فإن هايتي لن تدخر جهدا لتعزيز حضورها ومشاركتها الفعالة في مثل تلك العمليات. ولهذا الغرض، فإن حكومتي ترحب ترحيبا حارا بالجهود الجارية لتعزيز التعاون في عمليات التشاور الإقليمية. ومن شأن هذا التعاون أن يسهل مشاركة هايتي والبلدان الرئيسية الأخرى التي تشكل مصدرا لحركة الهجرة، من خلال التذليل الفعال لعقبة حاجز اللغة الذي يشكل قيدا حقيقيا على الهجرة.

إن الحوار الرفيع المستوى، في نهاية المطاف، سيوفر لنا جميعا — البلدان الأصلية، وبلدان العبور والمقصد — فرصة تاريخية لتحمل المسؤولية الجماعية بشأن قضية الهجرة. إنه لشرف عظيم لبلدي أن يرى هذه المشاركة الواسعة النطاق من جانب الدول في هذه الاجتماعات. وتأمل هايتي بإخلاص أن يكون هذا الحوار حافزا لمناقشة عصرية ومبتكرة للهجرة العالمية، التي تحترم حقوق الإنسان وتجني المنافع المتبادلة بين البلدان الأصلية وبلدان المقصد.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد نيكولاس شميت، الوزير المفوض في وزارة الخارجية والهجرة للكسمبرغ.

السيد شميت (لكسمبرغ) (تكلم بالفرنسية): أود بادئ ذي بدء أن أشكر أولئك الذين أخذوا المبادرة لإجراء هذا الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، ولا سيما الأمين العام. وأود، كذلك، أن أهنئ السيد بيتر سوثرلاند على تقريره الذي يكتسب ميزة كبيرة من خلال تقديم عرض شامل لجميع الجوانب الهامة للهجرة. ومن شأن التقرير أن يمكننا من تنظيم تعاوننا بطريقة أنجع في هذا المجال.

إن بدء هذا الحوار في داخل الأمم المتحدة، فيما بين البلدان الأصلية وبلدان العبور والمقصد، أمر إيجابي ومؤشر واعد. ونحن جميعا نتذكر المشاهد المأساوية التي تحدث كل يوم في البحر الأبيض المتوسط، وفي المحيط الأطلسي وأماكن أخرى. وهذه الحالات التي يتعذر الدفاع عنها تتطلب منا أن نبحث معا عن حلول قصيرة الأمد، وكذلك عن حلول دائمة.

وفي مؤتمر الرباط الذي عقدته المملكة المغربية في تموز/يوليو ٢٠٠٦، التقت البلدان الأفريقية، وبلدان شمال أفريقيا وأوروبا، لإقامة شراكة بين جميع الأطراف بهدف تحسين تنظيم تدفقات الهجرة، وكبح الهجرة غير العلنية – التي أزهقت أرواح الآلاف من الشباب الهاربين من الفقر خلال أشهر قليلة – ولتعزيز شراكة بين الشمال والجنوب، ترمي إلى الشروع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الكفيلة بإزالة أسباب تلك الهجرة التي تتم بدوافع اليأس. وأمامنا فرصة الآن لتطوير شراكة عالمية تحول الهجرة إلى مصدر إثراء للبلدان الأصلية وبلدان المقصد وللمهاجرين أنفسهم.

إن بلدي، لكسمبرغ، بلد هجرة، لأن المهاجرين يشكلون ٤٠ في المائة من سكانه. ونحن على علم بالمساهمة الجوهرية التي قدمتها الهجرة لتنميتنا الاقتصادية والاجتماعية. ولكننا على علم أيضا بأن الهجرة لن تتكلل بالنجاح من دون سياسة للاندماج الفعلي بالبلد المضيف.

إن تشديد المراقبة على الحدود، والمحاربة الأفضل تنسيقا ضد الشبكات الإجرامية، التي تشجع على الهجرة

السرية والعمل السري، والتي تجني أرباحا مخزية منهما، إنما هي جهود ضرورية بلا شك، ولكنها لا تستطيع وحدها أن تقضي على تدفقات الهجرة السرية التي لا يكبح جماحها. إننا نحتاج إلى إجراءات متوسطة الأجل وطويلة الأجل لاستئصال الفقر، الذي يشكل السبب الجذري الحقيقي لهذا النوع من الهجرة. وبهذه الطريقة يمكن للإدارة الفعالة لتدفقات المهاجرين أن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، يجب أن نقوي أطر التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف، بتوفير الأجهزة والموارد المالية الملائمة لتحويل الهجرة المنتظمة والقانونية إلى أداة للتنمية. وفي هذا الصدد تعتبر مسائل التحويلات المالية ونزوح الأدمغة وحقوق المهاجرين مسائل جوهرية. وإن الاتحاد الأوروبي يعمل على إدراج كل هذه المسائل المتعلقة بالهجرة في سياساته الخارجية، وقد ذكر رئيس الاتحاد ذلك في خطابه.

الحماية الأفضل لأضعف فئات المهاجرين، أي النساء والأطفال، ضرورية ضرورة مطلقة، خاصة بمحاربة الاتجار بالبشر محاربة فعالة. وإن احترام حقوق الإنسان عنصر أساسي يجب تقويته في سياسات الهجرة كافة.

أود أيضا أن أسترعي الانتباه إلى الحاجة إلى سياسة للمعلومات، خاصة بين مجتمعات الشمال، فيما يتعلق بمزايا الهجرة القانونية لمجتمعاتنا السائرة في طريق الشيخوخة؛ فهذه هي الطريقة الأكثر فعالية لمحاربة رهاب الأجانب والعنصرية والتمييز والإقصاء.

اليوم يكرس بلدي ٠,٨٧ في المائة من دخله المحلي الإجمالي للتعاون الإنمائي. وإضافة إلى هذا الحوار وفيما يتجاوزه، يود وفدي أن يشترك في النظر المتروي في مسألة الهجرة والتنمية. وإننا نؤيد استحداث منتدى عالمي بشرط أن يكون هيئة غير رسمية تسمح بتشاطر أصيل للخبرات، حسبما اقترحه الأمين العام. ويجب أن نحيي بلجيكا، التي سبق أن أعربت عن استعدادها لاستضافة الاجتماع الأول لهذا المنتدى في عام ٢٠٠٧.

والآن يجب أن نستخلص النتائج الصحيحة من الحوار الذي أجريناه في غضون هذين اليومين في نيويورك. يجب علينا الآن أن نثري سياساتنا وأن نحسن تنسيقها وأن ننظم تعاوننا بصورة أفضل وأن نجعل سياساتنا أفضل تماسكا خدمة لبلداننا، بلدان الشمال وبلدان الجنوب على السواء، لمصلحة مجتمعاتنا وكذلك، وهذا يكتسي أقصى الأهمية، لمصلحة المهاجرين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد سيرغي روديك، الوزير ورئيس اللجنة المعنية بالقوميات والهجرة في أوكرانيا.

السيد روديك (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): في البداية أود باسم الحكومة الأوكرانية أن أهنئك، سيدتي الرئيسة، ومن خلالك، الأمين العام كوفي عنان، على تنظيم هذا الحوار المهم جدا في أنسب وقت. ويحدوني الأمل أن تساهم مداولاتنا أثناء هذين اليومين مساهمة كبيرة في تنمية البلدان، سواء تلك التي يأتي منها المهاجرون أو تلك التي يصلون إليها.

ويود وفدي أن يعرب عن تأييده التام للبيان الذي أدلت به الوزيرة الفنلندية، السيدة تريا فلاتوف، باسم الاتحاد الأوروبي. لقد تفحصنا بعناية تقرير الأمين العام الشامل عن الهجرة الدولية والتنمية (A/60/871). ومن رأينا أن التقرير يتناول لب المسألة. ونتفق على أن الهجرة والتنمية مترابطتان وأن المجتمع الدولي يجب أن يتبنى التعاون في هذا الميدان لاستغلال الطاقات الانمائية الكامنة للمهاجرين استغلالا أفضل.

اسمحوا لي أن أسهب في الكلام عن تجربة أوكرانيا مع عملية الهجرة والقيود المرتبطة بها. تشهد أوكرانيا، بسبب أوضاعها الجغرافية – السياسية، مستوى عاليا من الهجرة. ويمكن للمرء أن يلاحظ أن أوكرانيا بلد منشأ وبلد مقصد للهجرة الدولية في نفس الوقت، وأنها أصبحت ملتقى طرق لتحركات المهاجرين من الشرق إلى الغرب، ومن الجنوب إلى الشمال وبالعكس. واستنادا إلى البيانات الإحصائية للأمم المتحدة، يحتل بلدي المركز الرابع في عدد المهاجرين الدوليين.

لقد مرت أوكرانيا في غضون السنوات الخمس عشرة من استقلالها في ثلاث مراحل مهمة من الهجرة الدولية. في بداية التسعينات غادر عدد كبير من المواطنين الأوكرانيين إلى الخارج طلبا لإقامة دائمة. وفي نهاية القرن الماضي بدأت عملية الاستقرار تستتب، وبدأنا في الوقت الراهن نلحظ توازنا ايجابيا في حركة الهجرة. وفي البداية الأولى كنا نفتقر إلى الخبرة في مجال إدارة الهجرة. وواجهنا لأول مرة ظواهر من قبيل طالبي اللجوء واللاجئين والمهاجرين غير القانونيين والعمال الضيوف. وأوكرانيا اليوم دولة طرف في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وفي بروتوكول ١٩٦٧ المتعلق بمركز اللاجئين. وقد أصبحت منذ ٢٠٠٢ عضوا كامل العضوية في المنظمة الدولية للهجرة.

لكن الكثير ما زال ينبغي عمله. وحيث أن للاتحاد الأوروبي الآن حدودا مشتركة مع أوكرانيا، يرجح أن تزداد تحركات المهاجرين، وهكذا أصبحت أوكرانيا تعرّف بأنها بلد ذو سيول مختلطة من المهاجرين. وذلك الواقع شجع حكومة أوكرانيا على وضع تدابير تحد من الهجرة غير القانونية. ويعتبر رصد عملية الهجرة وإمكانية المشاركة في النظام لمنع الهجرة غير القانونية الأولويتين الرئيسيتين للمؤسسات الحكومية المعنية. وقد استحدثت مبادئ توجيهية وإجراءات محددة تتمشى مع الممارسة الدولية للتعامل مع الطلبات المقدمة للحصول على مركز اللاجئ. وقد مُنح ذلك المركز لما يقرب من ٢٣٠٠ فرد في أوكرانيا.

أما بالنسبة إلى الهجرة من أوكرانيا، فهي بالدرجة الأولى تتعلق بأولئك الذين يبحثون عن وظائف أفضل. واستنادا إلى بيانات تعذر تأكيدها رسميا، يعمل حاليا عدة ملايين من الأوكرانيين في الخارج، في حين أن البيانات الرسمية تبين أنه يوجد فقط ٥٦ ٠٠٠ فرد. وهذا دليل واضح على قيام الحاجة إلى تسهيل الهجرة القانونية بالتعاون بين بلدان الأصل والبلدان المستقبلة للاجئين بغية تخفيض الهجرة غير المنتظمة أو غير القانونية. وتعكف أوكرانيا، بمساعدة الاتحاد الأوروبي ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة على التنفيذ الناجح لبرامج ترمي إلى تطوير قدرة مؤسسية لإدارة الهجرة يكون غرضها الرئيسي تطوير خدمات الهجرة في أوكرانيا لتتماشى مع المعايير الإنسانية الدولية. ويجري حاليا تأسيس دائرة خدمات الهجرة الأوكرانية.

ختاما، اسمحوا لي أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، بيتر سذرلند، على الدور الذي اضطلع به في هذا المجال. ونرحب بالقرار بتمديد ولايته. ويحدونا الأمل أن يساهم هذا الحوار في التوصل إلى فهم أفضل لعمليات الهجرة في العالم وللحاجة إلى بذل جهود جماعية منسقة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وكما قال الأمين العام كوفي عنان لنا هذا الصباح، ”لقد آن أوان اللجوء إلى الأدلة“. (A/61/PV.3)

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ترسيس بزانا كابوغييري، عضو البرلمان ووزير الإغاثة ومواجهة الكوارث وشؤون اللاجئين في أوغندا.

السيد كابوغييري (أوغندا) (تكلم بالانكليزية): أغتنم هذه الفرصة يا سيدتي الرئيسة لأهنئكم بدوري على توليكم القيام بهذا الدور الهام.

تحيط أوغندا علما بالكتيب الجيد الإعداد، الخطة الدولية لإدارة الهجرة، الذي أسهم بلدي في وضعه خلال عملية التشاور الدولي على الصعيد الإقليمي وفي إطار مبادرة برن. وما يلزم الآن هو اتخاذ سياسات عالمية شاملة ومتسقة لإدارة الهجرة الدولية.

لماذا يلزمنا اتخاذ سياسات عالمية شاملة ومتسقة لإدارة الهجرة الدولية؟ بما أن سوق العمل آخذ بأسباب العالمية، فقد أصبحت هجرة العمالة إحدى الوسائل الرئيسية لتحقيق الأهداف الضرورية للأعمال التجارية، كتلبية حالات العجز في سوق العمل. ويلزم إيجاد آليات أفضل للتوفيق بشكل أحسن بين العرض والطلب العالمي على العمالة بطرق تزيد إلى أقصى حد تنمية إمكانيات التنمية المجتمعية والبشرية المترتبة على حركة العمالة العالمية.

وتكتسب ضرورة الاستثمار في تنمية الموارد البشرية أهمية دولية نتيجة لزيادة تنقل العمالة. ومما يحقق المصلحة الأصيلة للجهات المعنية، بما فيها فرادى المهاجرين والحكومات وبلدان المنشأ والمقصد والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ضمان أن تجري تنقلات العمالة على نحو يتسم بالأمان والإنسانية والشرعية والنظام. ويلزم إضفاء مزيد من الشفافية على الإطار التنظيمي للهجرة. كذلك مما قد يعود بالنفع على جميع الجهات صاحبة المصلحة وجود مصدر مركزي للمعلومات عن تشريعات الهجرة ونظمها ومتطلباتها الإدارية على الصعيدين الوطني والإقليمي. وقد أصبحت التحويلات مصدرا كبيرا للتمويل العالمي ومن الحوافز المحتملة للنمو الاقتصادي في البلدان النامية مثل أوغندا.

أما فيما يتعلق بتجربتنا الخاصة في إدارة الهجرة، فقد جلب التشريد الداخلي الذي سببه نشاط المتمردين في شمال أوغندا تحديات مختلفة، منها إقامة مخيمات محمية لحماية الأشخاص من الاختطاف والتجنيد القسري. ونحن اليوم مشتركون في محادثات سلام مع المتمردين في جوبا بجنوب السودان من أجل إنهاء ذلك الصراع بطريقة سلمية حتى يتمكن السكان من العودة إلى مواطنهم من مخيمات المشردين داخليا ويشرعوا في الإنتاج وتقرير المصير.

وقد وضعت أوغندا تشريعات تقدمية للاجئين يمكن الآن أن تتيح لهم الحياة الكريمة بالحصول على الأراضي والإنتاج والتمتع بجميع الحقوق المتأتية من ذلك. ونحن أيضا مشتركون اشتراكا فعليا في الجهود المبذولة على الصعيد الدولي لإيجاد حل لتشريد الناس في منطقة البحيرات الكبرى، وذلك بصفة خاصة من خلال رئاسة أوغندا لمحادثات سلام بوروندي التي انتهت بنجاح؛ وفي جنوب السودان في إطار الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية؛ ومن خلال جهودنا في الصومال.

وقد تم تعديل دستور أوغندا ليسمح للأوغنديين الحاصلين على جنسية أخرى بالبقاء كأوغنديين، أي أننا بعبارة أخرى سمحنا بازدواج الجنسية بموجب الدستور. كما أنشأنا وحدة في وزارة العمل لمعالجة تسفير العمالة للخارج. وتم إعداد أنظمة واعتمادها من قِبل الحكومة لتوجيه تلك العملية، حيثما يوجد لدينا فائض في الأيدي العاملة.

ومن خلال جماعة شرق أفريقيا، بدعم من حكومة الولايات المتحدة، قمنا عن طريق المنظمة الدولية للهجرة بتنفيذ برنامج لإدارة الهجرة حصل فيه مسؤلو العمل على التدريب المتعلق بها وزوّدوا بالمعدات الصغيرة الضرورية لمعالجة الهجرة. ويرسي المشروع أيضا إطارا لاستعراض شامل لتشريعات الهجرة.

ومما سييسر حرية انتقال السكان التزامنا إزاء إنشاء اتحاد لشرقي أفريقيا ودعمنا له ضمانا لحرية تنقل الأشخاص

والبضائع والخدمات، بينما تتحول المنطقة إلى بلد له جنسية واحدة.

وختاما، لدينا حاجة ماسة إلى بناء القدرات وإلى برامج إيجابية يمكن أن تجمع بيننا جميعا على مستوى فعال من مستويات إدارة الهجرة العالمية. غير أنه يلزم فوق كل شيء أن نجري استعراضا كاملا للاقتصاد العالمي لكي نفهم السبب الذي أدى لأن تصبح الهجرة الدولية مشكلة كبيرة بهذه الدرجة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد جوما أليفا نغاسونغوا، وزير التخطيط والاقتصاد والتمكين في جمهورية تترانيا المتحدة.

السيد نغاسونغوا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أهنئكم يا سيدتي على انتخابكم رئيسة للدورة الحادية والستين للجمعية العامة وأؤكد لكم دعم وفدنا الكامل.

ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي أدلى به وزير داخلية جنوب أفريقيا باسم مجموعة الـ٧٧ والصين.

وترحب حكومة جمهورية تترانيا المتحدة بعقد هذا المؤتمر الرفيع المستوى بشأن التنمية والفرصة التي يتيحها لوضع مسألة الهجرة والتنمية على جدول الأعمال الدولي. ونرحب بالتقارير التي أعدها الأمين العام من أجل هذا الحوار. وتزودنا هذه التقارير برصيد ثمين من المعلومات في هذا الشأن. وتوفر التوصيات التي تتضمنها أساسا لمداولاتنا ومادة لإجراء مزيد من المناقشات. وترحب حكومتي بالتوصية الواردة في تقرير الأمين العام (A/60/871) بإقامة منتدى تشاوري بشأن الهجرة. بيد أنه يلزم إجراء المزيد من المناقشات حول إنشاء هذا المنتدى والشكل الذي ينبغي أن يتخذه بالنظر إلى الإصلاحات الجاري إدخالها على الأمم المتحدة.

والهجرة ظاهرة تاريخية قديمة تتنوع أسبابها ونتائجها. ويمكن أن يعزى اتجاه الهجرة الحالي للزيادة إلى عوامل عديدة، منها سرعة العولمة، والإنجازات في مجالات النقل والاتصال والتكنولوجيا، والأوضاع السياسية والاجتماعية والبيئية المتردية، والعوامل السكانية، والصراعات المسلحة. وتتسم تدفقات الهجرة باختلاط أنماطها وتعقيدها وصعوبتها. وينبغي أن نشير أيضا إلى أن الهجرة الوطنية الداخلية لا تقل عن ذلك صعوبة بالنسبة لواضعي السياسات وأنها تضيف تعقيدا إلى تعقيد ظاهرة الهجرة الدولية.

وليس المهاجرون فئة متجانسة؛ فقد يشتركون في الاحتياجات الأساسية، ولكن لهم أيضا احتياجات خاصة بتجمعاتهم، وبالتالي ينبغي تناولها في إدارة الهجرة الدولية.

وتعد الهجرة الدولية والتنمية بالنسبة لحكومتي مجالا جديدا نحاول أن نفهمه ونتعامل معه. وبدأت الحكومة بدعم من المنظمة الدولية للهجرة مشروعا في عام ٢٠٠٤ عن الهجرة لأغراض التنمية في تترانيا. وقد أُجري تقييم مبدئي وتعكف الحكومة الآن على المسائل التي تثيرها هذه الدراسة. وتتطلب إدارة الهجرة الأخذ بنهج منسق متعدد القطاعات والامتثال للمعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد، نود أن نؤكد أهمية التعاون والدعم الدوليين في بناء القدرات، ولا سيما في المجالات التالية. وأولها التشجيع على اتساق السياسات المعنية بمسائل الهجرة والسياسات الإنمائية القطاعية، نظرا لأن الهجرة مشتركة بين مختلف القطاعات. ويلزم أيضا أن نستكشف دمج الهجرة ضمن الأنشطة الرئيسية لاستراتيجيات الحد من الفقر وإيجاد فرص العمل.

المجال الثاني هو الدعوة وإيصال المعلومات عن الهجرة المأمونة والقانونية بحيث تكون الهجرة نتيجة للاختيار الواعي وليست من استراتيجيات البقاء وبحيث تجري في ظروف كريمة.

يتمثل المجال الثالث في منع تهريب الأشخاص، خاصة النساء والأطفال، والقضاء عليه. ورابعا، تعزيز الاحترام لحقوق الإنسان الخاصة بالعمال المهاجرين وأسرهم.

وتم الاعتراف على نطاق واسع بحجم الحوالات التي يحولها العمال المهاجرون وفوائد تلك الحوالات لمجتمعاتهم في بلدانهم الأصلية. ويمكن أن يكون تأثير الحوالات الإيجابي على دخل فرادى الأسر كبيرا، ولكن لا يمكن أن تعوض الحوالات عن المساعدات الإنمائية الرسمية. ويجب علينا أن ننظر في الوقت نفسه في سُبُل ترمي إلى تعزيز استخدام الحوالات بشكل منتج فضلا عن تقليل تكاليف إرسال تلك الأموال.

وبينما لا يسعنا أن نمنع حدوث الهجرة، يساور حكومتي القلق إزاء قضية استنزاف الأدمغة الناجم عن هجرة العاملين المهرة و ''هدر الأدمغة'' الذي ينتج عن عدم استخدام العاملين المهرة بكفاءة. ونشجع على الانخراط الفعَّال لمهاجري الشتات في المساهمة في تنمية بلدانهم الأصلية. ونشجع أيضا على نقل التكنولوجيا من البلدان المستقبلة للمهاجرين إلى البلدان المرسلة منهم.

وبينما يتم التسليم على نطاق واسع بأن الهجرة، عندما تجري إدارتها بطريقة ملائمة، مفيدة للمجتمعات المستقبلة للمهاجرين والمجتمعات المرسلة إليهم على السواء، نلاحظ أيضا وجود فجوة معلوماتية تتعلق بالعديد من مجالات الصلة القائمة بين الهجرة والتنمية. ولذا، نحث على المزيد من التعاون والتنسيق بين الدول بغية اكتساب المعارف والمهارات وتشاطرها مما سيساعد في وضع السياسات والتنظيمات التي ستحكم مجالات وأبعاد عديدة للهجرة بطريقة تضمن الربح بدون خسارة للمهاجرين، وبلدانهم الأصلية والدول التي تستقبلهم.

واسمحوا لي أن أختتم بقولي إن الهجرة الدولية ظاهرة قائمة ومستمرة، وحيث أن إدارة الهجرة تتجاوز حدود بلد ما، فالمطلوب هو بذل الجهود التي ننسقها فيما بيننا بغية تناول الأسباب الجذرية للهجرة وتهيئة بيئة تجري فيها الهجرة بحرية وبطريقة آمنة وواعية وكريمة وباحترام تام لحقوق الإنسان. ويلتزم بلدي بالعمل مع المجتمع الدولي في ذلك المسعى.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيدة آيغول ريسكولوفا، رئيسة لجنة الدولة المعنية بالهجرة والعمالة في قيرغيزستان.

السيدة ريسكولوفا (قيرغيزستان) (تكلمت بالروسية): اسمحوا لي بادئ ذي بدء، أن أعرب لكم، باسم حكومة جمهورية قيرغيزستان، عن امتناننا الخالص للأمين العام كوفي عنان على التنظيم الناجح لهذه الجلسة. وأود أيضا أن أزجي الشكر إلى السيد برانسون ماكينلي، المدير العام لمنظمة الهجرة الدولية، على دعمه الثابت لسياسة الهجرة في بلدي.

وهذا الحوار الرفيع المستوى عن الهجرة والتنمية مهم جدا لأنه يمنح فرصة لتوضيح الجهود التي سنبذلها في المستقبل في ذلك الصدد.

ويشكل تنظيم عمليات الهجرة حاليا أحد أهم قضايا السياسة العامة لكل الدول. وتستند السياسات العامة للشؤون المحلية والأجنبية لكل البلدان إلى القيم والمؤشرات الاقتصادية التي ترتبط بدورها ارتباطا وثيقا بقضايا الهجرة والتنمية. وشرعت البلدان النامية في اتباع سياسات محددة وجيدة الإعداد بطريقة متزايدة، من أجل إدخال تشريعات وإنشاء هيئات ترمي إلى معالجة العمليات المتعلقة بتنظيم الهجرة. وأسوة بأي بلد نام يخضع لقواعد اقتصاد السوق، ما برحت قيرغيزستان تشهد كل أنواع الهجرة.

والحالة الجيوسياسية لقيرغيزستان – بما فيها قربها من بلدان ذات بيئات سياسية غير مستقرة – فضلا عن الحملات

العسكرية في الجنوب والبطالة المحلية أثّرت على أولويات تنظيم عمليات الهجرة في قيرغيزستان. ويجري في الوقت الراهن تطبيق سياسة واضحة تتبعها الدولة بشأن الهجرة في جمهورية قيرغيزستان، تنفذها لجنة الدولة المعنية بالهجرة والعمالة التي تم إنشاؤها حديثا. ونعتقد أن السياسة في هذا المجال ينبغي أن تقوم على الاعتراف بأن الهجرة عملية موضوعية. وفي ذلك السياق، يتمثل هدفنا الأول في خدمة مصالح الفرد والمجتمع والدولة ككل.

وفي عملنا، نعتقد أنه من الضروري التشديد على النتائج الإيجابية للهجرة وطاقاتها المحتملة، بما في ذلك تأثيرها الإيجابي على ميزان المدفوعات، وأسواق العمالة المحلية، وتخفيف الفقر والإثراء الثقافي ونقل خبرات العمالة ومهاراتها، عندما يعود المهاجرون إلى بلدانهم، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وللأسف، واجهت قيرغيزستان عددا من المشاكل المتصلة بالهجرة، وفي مقدمتها حماية الحقوق والمصالح المشروعة للمهاجرين وأفراد أسرهم في بلدان المقصد. ولقد اتخذت الحكومة خطوات جريئة معينة ترمي إلى وضع أسس معاهدة دولية للهجرة، تقدم المشورة والمعلومات إلى المهاجرين عن حقوقهم وتُنشئ مجتمعات محلية للمغتربين ومراكز ثقافية ومراكز لتوفير الحماية القانونية لهم بطريقة قانونية ومفيدة.

ولقد حان الوقت لتعزيز مؤازرة المهاجرين الذين يحوّلون مبالغ مالية من خلال اتفاقات حكومية دولية ومشتركة بين الحكومات والمصارف ترمي إلى تقليل تكاليف عمليات التحويل. ولا بد من معالجة مشاكل أخرى تشمل كيفية استخدام تحويلات المهاجرين بطريقة أكثر فعالية بغية مساعدتهم على إنشاء أعمال تجارية صغيرة والاستثمار في ميزانية أسرهم وتعليم أفرادها. وأعتقد أن تحقيق ذلك سيكون عسيرا بدون مساعدة وخبرة المؤسسات المالية الدولية مثل منظمة الهجرة الدولية.

وتتعاون جمهورية قيرغيزستان تعاونا وثيقا مع منظمة الهجرة الدولية في إدارة عملية الهجرة وبناء القدرات وسنْ التشريعات.

وتعمل المنظمة وقيرغيزستان على وضع مفهوم جديد لسياسة الهجرة من شأنه أن يعكس الاتجاهات العالمية الكبرى ويستخدم خبرة العالم في ذلك الصدد.

وتتمثل إحدى القواعد الرئيسية للهجرة الدولية بامتلاك الدولة القدرة على السيطرة على عمليات عبور الحدود وتنظيمها. بيد أن ذلك لا يشكل ولاية مطلقة، لأنها يجب أن تستند إلى حق الإنسان في السفر بحرية والتزامات الدول بوضع اتفاقات ومعاهدات دولية شتى.

واعترافا بالتزام جمهورية قيرغيزستان بمبادئ القانون الدولي ومعاييره الأساسية، تبذل حكومتنا كل جهد ممكن لضمان حقوق كل فئات المهاجرين. وتوفر حكومتنا المساعدة للأشخاص النازحين قسرا، واللاجئين والأشخاص الذين يسعون إلى الحصول على الجنسية القيرغيزستانية والأشخاص ذوي الأصول القيرغيزستانية ممن اختاروا العيش في الخارج.

ويحدوني الأمل في أن تسفر هذه الجلسة عن حوار بنّاء يسلط الضوء على مختلف القضايا المتصلة بالسياق القانوني والمؤسسي لإدارة عمليات الهجرة والتدفقات السكانية. وآمل أيضا أن نسعى إلى تحديد أولويات لوضع سياسات الهجرة في المستقبل بين البلدان التي يجري تمثيلها هنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لصاحب المعالي السيد زازبك عبدييف، نائب وزير ورئيس

لجنة الهجرة، في وزارة العمل والحماية الاجتماعية في كازاخستان.

السيد عبدييف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): الهجرة ظاهرة لم تحصل على الكثير من الاهتمام لفترة طويلة من الزمن. ولقد شرعنا اليوم تدريجيا في تقييم ضرورة إدارة تدفقات الهجرة في سبيل تحقيق التنمية في بلدان الأصل والمقصد على السواء. ولا بد للمجتمعات من تركيز جهودها على تذليل مشاكل إعادة اندماج المهاجرين وتعزيز حماية حقوقهم في بلدان المقصد. والأمر الذي لا يقل أهمية هو الجانب الجنساني للهجرة. وكما هو معلوم جيدا، فإن النساء المهاجرات أكثر عرضة للخطر ويواجهن مخاطر وتمييزا أكثر من الرجال.

وللأسف، ما زالت مسائل الاتجار بالبشر والاسترقاق والاستغلال الجنسي تشكل بنودا ساخنة في جدول الأعمال العالمي. وينبغي أن تشمل التدابير الرامية إلى القضاء على بلايا العالم المعاصر تلك تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية للقطاعات الضعيفة من السكان. كما أن علينا أن نعزز التعاون الدولي وتعاون الدولة في ذلك المجال. وتشكل حماية ضحايا الاتجار بالبشر وإعادة تأهيلهم عناصر بالغة الأهمية في مكافحة هذا النوع من الجريمة العابرة للحدود الوطنية. ولا يقل أهمية من ذلك ضرورة معاقبة الأشخاص الذين يتجرون بالبشر، فضلا عن ضرورة أن تضع الوكالات التي تتصدى لهذه المسألة ضوابط أكثر صرامة.

إن كازاخستان، بوصفها بلد مقصد وعبور ومنشأ للمهاجرين، تكرس اهتماما خاصا للمشاكل التي تنطوي عليها الهجرة غير القانونية والعرقية وهجرة العمل وحماية حقوق العمال المهاجرين. وتشمل سياسة بلدي للهجرة الأولويات التالية.

وتتمثل إحدى سياساتنا في تحرير نظام الهجرة وحماية الحقوق والحريات على أساس سيادة القانون ومراعاة الامتثال الصارم لقواعد القانون الدولي. ونسعى أيضا إلى تهيئة الظروف الملائمة لعودة المهاجرين من أصل كازاخستاني – الأورالمان – إلى أرضهم الأصلية، فضلا عن استخدام هجرة العمالة الخارجية لجذب عمال ذوي مهارات عالية.

وتقوم حكومة كازاخستان بتعزيز تشريعاتها الوطنية للهجرة وتنفيذ برنامج وطني لسياسات الهجرة. والعمل جار لتطوير مفهوم جديد لسياسات الهجرة يدمج أفضل الممارسات الدولية المكيفة على ظروفنا.

وهذا العام، أصبح بلدي البلد الأول في رابطة الدول المستقلة الذي ينظم حملة نموذجية لإضفاء الطابع القانوني على العمال المهاجرين بصورة غير قانونية. ومكّن ذلك المسعى العمال المهاجرين من التسجيل مع الوكالات المحلية للهجرة.

وهناك فريق عامل بين الإدارات ظل يعمل منذ شباط/فبراير لتطوير وتنفيذ سياسات الهجرة. ويشمل الفريق ممثلين من منظمة الهجرة الدولية ومكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

وكازاخستان طرف في المعاهدات الثنائية والاتفاقيات المتعددة الأطراف التي تقوم بصورة مباشرة أو غير مباشرة بحماية حقوق المهاجرين. كما أن بلدنا يعمل على نحو وثيق في هذا المجال مع المنظمات الدولية ذات الصلة ووكالات الأمم المتحدة.

وتأمل كازاخستان أن يسهم الفريق الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية إسهاما كبيرا في تحديد الاتجاهات السائدة في الهجرة الدولية وآثارها على التنمية. إن مسائل الهجرة تتجاوز جميع الحدود القائمة بين الدول. ومن الأهمية بمكان تحديد وسائل الإدارة الناجحة والفعالة للهجرة من أجل التنمية. وينبغي أن يشمل جدول الأعمال العالمي ضمن أولوياته مسائل مثل النمو الاقتصادي والتنمية البشرية

وإيجاد الوظائف اللائقة في البلدان النامية والمساواة بين الجنسين وحماية حقوق المهاجرين وإيجاد الحلول لمشاكل هجرة العمالة والهجرة غير القانونية، والاتجار بالبشر، والرعاية الصحية للمهاجرين، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وهجرة ذوي الكفاءة.

نحن نؤمن بأنه يمكن للهجرة، إذا تمت إدارتها بشكل سليم، أن تصبح مفيدة بشكل متبادل وتبشر بإمكانية كبيرة للتنمية في بلدان المقصد والعبور والمنشأ. ويمكن حل مشاكل الهجرة. والمزيد من الحوار المفتوح والتعاون الأوثق على المستويات الثنائية والإقليمية والعالمية يمكن أن يضمنا نجاح ذلك المسعى السامي.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد هانز وينكلر، وزير الدولة للشؤون الخارجية في النمسا.

السيد وينكلر (النمسا) (تكلم بالانكليزية): إن النمسا تؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل فنلندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي.

وأود، بادئ ذي بدء، أن أعرب عن امتناننا للأمين العام كوفي عنان وللسيد بيتر ساذرلاند، ممثله الخاص للحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية، على إلهامهما لنا، وعلى حُسن اختيار أولوياتهما وعلى العمل التحضيري الكبير الذي كرساه لهذه المناسبة، بالتعاون مع الدول الأعضاء والأطراف الفاعلة غير الحكومية في جميع أرجاء العالم.

ما انفكّت مسائل الهجرة على رأس جدول الأعمال السياسي على مدى أعوام. غير أنه ما زالت هناك حاجة عاجلة للغاية إلى سياسات تشمل الهجرة والبعد المتمثل في المعونة الإنمائية على السواء، وترمي إلى إحداث تأثير إيجابي على أرض الواقع. ويتعين دعم مسعانا هنا على المستوى العالمي بعمل ملموس على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي، حيث يمكن إيجاد الحل المناسب لكل حالة.

وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، جمع المؤتمر الوزاري الأوروبي – الأفريقي المعني بالهجرة والتنمية، الذي عقد في الرباط، للمرة الأولى بلدان المنشأ والعبور والمقصد على طول طرق الهجرة من غرب أفريقيا ووسطها وشمالها إلى أوروبا، فضلا عن المنظمات الإقليمية والدولية. وفي الأعوام المقبلة، سيُحدث تنفيذ خطة العمل التي تم الاتفاق عليها في الرباط تأثيرا ملموسا على أرض الواقع، وهو أمر تمس الحاجة إليه لتحسين إدارة تدفقات المهاجرين ولمنع وقوع الكوارث الإنسانية، التي شهدناها جميعا في البحر الأبيض المتوسط وشرق المحيط الأطلسي.

وفي الوقت نفسه، ظل الاتحاد الأفريقي يؤكد دائما على أنه يلزم اتباع منهج للهجرة على نطاق القارة. ونتطلع إلى عقد مؤتمر للبلدان الأفريقية بشأن الهجرة تحت إشراف مفوضية الاتحاد الأفريقي. ونرى أنه يمكن لتلك العمليات أن تلهم العمل في المناطق الأخرى.

وبالنسبة للنمسا، نجد أن تدفقات المهاجرين من ناحية والتركيز على التعاون الإنمائي من الناحية الأخرى، أمران يتداخلان، وخاصة فيما يتعلق بالعديد من البلدان في جنوب شرق أوروبا. ونقوم بإدراج معلومات عن الهجرة القانونية وعن مخاطر الهجرة غير القانونية في برامجنا الإنمائية. كما أننا ننظر في الإمكانية التي تملكها الأعداد الكبيرة للمهاجرين لأغراض التعاون الإنمائي.

وصباح هذا اليوم، ذكّرنا الأمين العام، في خطابه الملهم للغاية (انظر A/60/PV.3)، بأن البلدان تتجه بشكل متزايد إلى أن تصبح بشكل متزامن بلداناً للمنشأ وللمقصد. وفي ذلك الصدد، علينا أن نضع نصب أعيننا أن البعد الجنوبي – الجنوبي للهجرة يستلزم إيلاء اهتمامنا الخاص.

ويمكن للتعاون الإنمائي، حينما تطلبه البلدان الشركاء، أن يسهم أيضا في بناء القدرات في مجال إدارة الهجرة لفائدة جميع المعنيين، وفي مجال منع الاتجار بالمهاجرين وتهريبهم.

إن النساء المهاجرات، اللائي يشكّلن نصف جميع المهاجرين الدوليين في جميع أرجاء العالم ويقدمن إسهامات قيّمة ومساهمات اجتماعية واقتصادية في البلدان المرسلة والمستضيفة على حد سواء، يواجهن تمييزا مزدوجا في جميع أرجاء العالم – بوصفهن نساء وبوصفهن مهاجرات. وبالتالي فإننا نرى أنه ينبغي إدراج منظور يراعي حقوق المرأة في جميع سياسات واستراتيجيات الهجرة.

ويبدأ الحوار الفعال والمثمر باستكشاف كل طرف لمواقف الطرف الآخر وتفهُّمه لها. ومما له أهمية بالغة اكتساب ذلك الفهم المتبادل لأسباب الهجرة وآثارها، فضلا عن فهم تأثيرها فيما يتعلق بالتنمية. والصلات بين الهجرة والتنمية صلات معقدة. ولكنني أؤمن بأن في وسع الهجرة، حينما تُدار بشكل فعال، أن تهيئ حالة يكسب فيها الجميع ويمكن أن يكون لهذه الحالة تأثير إيجابي على جميع الأطراف المعنية.

وتشارك النمسا في الرأي الذي أعربت عنه العديد من الوفود بأن مسألة المتابعة تمثل أمراً حاسما. وبالتالي ستكون النمسا مشاركاً فعالا في عملنا المشترك الحالي، مما يؤكد على إبقاء هذا الموضوع الهام بشكل متزايد مدرجاً في جدول الأعمال الدولي. ولا بد من استمرار الحوار، ونحن نؤيد جميع الاقتراحات التي ستبقي الحوار حياً بدون بناء هياكل بيروقراطية جديدة.

وفي الختام، أود أن أقول إنني أعجبت بشكل خاص بالمجاز الذي استخدم في تقرير الأمين العام عن الهجرة الدولية والتنمية (A/60/871)، وخاصة مجاز وصف المهاجر بأنه يشكل حلقة إنسانية تصل بين الحضارات والثقافات. فهل يمكننا أن نفكر بسهولة في وظيفة أهم من وظيفة إنشاء حلقات بين الثقافات والمجتمعات التي تتعرض حاليا للخطر الكبير المتمثل في التمزّق جراء الاتجاهات الطاردة القوية التي تنشأ كردود أفعال على عملية العولمة ذاتها؟

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة مارتا ألتولاغويري، نائبة وزير الخارجية في غواتيمالا.

السيدة ألتولاغويري (غواتيمالا) (تكلمت بالإسبانية): أود أن ابدأ بياني بتقديم الشكر بالنيابة عن حكومة غواتيمالا إلى الأمانة العامة على تنظيمها بشكل فعال هذا الحوار الرفيع المستوى المعني بالهجرة الدولية والتنمية. وأرى أن ذلك الموضوع بالغ الأهمية في كوكب متعولم بشكل متزايد. كما أود أن أعرب عن شكرنا للأمين العام على تقريره (A/60/871) عن الموضوع قيد المناقشة وأن أهنئه على المناسبات التحضيرية التي فتحت أذهاننا لمناقشة واستعراض ظاهرة الهجرة وأثرها على التنمية، وهو أمر، أنا متأكد، سيسهم في ضمان أن يكلل هذا الحوار الرفيع المستوى بالنجاح.

وتتشاطر غواتيمالا الآراء التي تم الإعراب عنها في البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جنوب أفريقيا بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل غيانا بالنيابة عن مجموعة ريو.

إن لوفدي اهتماما خاصا بالهجرة الدولية، نظرا لأن غواتيمالا، بالرغم من أنها بلد منشأ بالدرجة الأولى، فهي في المقام الأول بلد للعبور والمقصد. وأمريكا الوسطى عموماً منطقة تشهد تنقلا بدرجة كبيرة، وخاصة صوب الشمال. وترى غواتيمالا أن الهجرة الدولية ظاهرة مشتركة ومستمرة على مدى التاريخ البشري وأنها أصبحت أكثر تعقيدا وأكثر حدة بمرور الوقت ومع تطور التكنولوجيا. وتلك التحركات ينبغي ألا تهمش أبدا؛ وينبغي فهمها من المنظورين الأخلاقي

والسياسي. وألاحظ أن الأشخاص في منطقتنا لم يعودوا يهاجرون فرارا من الصراعات؛ وإنما تدفعهم رغبة طبيعية إلى البحث عن فرص أفضل.

وتأتي الهجرة نتيجة للحق في حرية التنقل ونتيجة لاتخاذ الأشخاص للقرارات المدروسة، ونتيجة لضرورة توفير الأشخاص بشكل مرض لمعيشة أسرهم. وإضافة إلى ذلك، فهي نتيجة اتجاه متزايد بين الشباب الذين، مع طاقتهم الكبيرة ورغبتهم في النهوض، تجتذبهم الفرص الأفضل للكسب خارج حدودهم.

كما ينبغي أن نبرز العدد الهائل من النساء اللائي يقررن مغادرة مجتمعاتهن ويواجهن، في هذه الأثناء، جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك الاستغلال الجنسي، وبعبارات أعمّ، الاتجار بالبشر. والنساء، شأنهن شأن الرجال، يغادرن أوطانهن بحثا عن فرص أفضل، ولكن يغادرن أيضا للوفاء بالاحتياجات الماسة للأسرة وبالمسؤوليات.

إن موضوع العلاقات عبر الحدود موضوع هام بشكل خاص، لأن هذه العلاقات تؤثر على العديد من الشبان في رغبتهم في تحقيق إعادة توحيد الأسرة في الخارج. وعلى المستوى الإقليمي، في أمريكا الوسطى، عقدت اجتماعات لتنسيق آليات الحماية للأطفال ولضمان إعادة القصّر إلى أوطانهم.

ومن الواضح أن الهجرة الدولية تستجيب للطلب على العمال، ولاحتياجات البلدان المتلقية ولعدم قدرة مجتمعات المنشأ على إيجاد وظائف وافية. كما يتضح أن تنظيم هذه الهجرة يتطلب تعاونا موحدا وعقلانيا بين الدول. وهذه التعليقات هي مجرد بعض النماذج التي توضح أن الهجرة الدولية هي حقيقة تمثل مسؤولية ينبغي أن نتحملها جميعا بطريقة شاملة. وجميع البلدان، شأنها شأن غواتيمالا، يمكن أن تصبح أو كانت مجتمعات للمنشأ والعبور والمقصد في وقت ما في تاريخها.

وترحب غواتيمالا بالمسعى الذي يبذل في هذا الحوار الرفيع المستوى للتمكين من فهم العلاقة بين الهجرة الدولية والتنمية، ومعالجة القيود القائمة في العديد من بلدان المنشأ. ونرى أن مفهوم التنمية المشتركة الذي أورده الأمين العام في تقريره يمثل تحديا ينبغي النظر فيه بشكل إضافي. ويمكن للهجرة الدولية أن تسهم في التنمية في بلداننا، ولكننا نتحمل المسؤولية المشتركة عن ضمان أن تحدث هذه التنمية بطريقة مستقرة ومستدامة.

والأمر الحاسم هو أن ننهي الهجرة القسرية، سواء كانت بسبب عدم الاستقرار أو بسبب انعدام الفرص. وتكمن تلك المسؤولية بشكل رئيسي في بلدان المنشأ، ولكن هناك التزاما عالميا بحماية حقوق الإنسان لجميع الأشخاص ويجب الوفاء بذلك الالتزام. وجدير بالذكر أيضا أننا لن نتمكن بشكل فعال من مكافحة الاتجار بالبشر وتهريبهم إلا من خلال التعاون العقلاني بين بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

وباختصار، علينا دائما أن ننظر إلى هذه المسألة من المنظور الإنساني.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لسعادة السيد براتشا غونا - كاسم، كبير مستشاري وزير الخارجية في تايلند.

السيد غونا – كاسم (تايلند) (تكلم بالانكليزية): تود تايلند أن تعرب عن تقديرها لتقرير الأمين العام (A/60/871) عن الهجرة الدولية والتنمية، الذي يبرز الصلة بين هاتين المسألتين، فضلا عن مسألة مدى إمكانية إفادة هذه الظاهرة لبلداننا، سواء كانت بلدان منشأ أو عبور أو مقصد للمهاجرين. كما نرحب بتقرير اللجنة العالمية المعنية بالهجرة الدولية، الذي يقدم نظرة عامة شاملة عن الهجرة الدولية في أجزاء مختلفة من العالم، ويقترح قائمة كبيرة للتوصيات المفيدة بشأن الإدارة الفعالة للهجرة.

إن تايلنـد ، في آن واحـد، بلـد للمنـشأ والعبـور والمقصد. وبالتالي فقد جمعنا قدرا كبيرا من الخبرة والعديد من الدروس، الإيجابية والسلبية على السواء، بشأن مسائل الهجرة. وأود أن أتبادل مع الأعضاء بعض الأفكار بشأن مسائل الهجرة.

أولا، تؤمن تايلند بأن الهجرة الدولية في مجملها ظاهرة عالمية إيجابية يمكنها، إذا تمت إدارتها بشكل سليم، أن تثري المجتمعات والثقافات وتسهم إسهاما كبيرا في النمو الاقتصادي والتنمية على السواء في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وانطلاقا من هذا الافتراض، عكفت الحكومة الملكية التايلندية في عام ٢٠٠٤ على مشروع تنظيم لمليونين من العمال المهاجرين غير القانونيين الوافدين من البلدان المجاورة كانوا موجودين بالفعل في تايلند. وأسفر هذا عن تسجيل ١,٣ مليون عامل مهاجر وعن إصدار أذونات عمل لمعظمهم تؤهلهم الحصول على الخدمات الصحية الأساسية. وعلى الجبهة الخارجية، دأبت الحكومة على تقديم تسهيلات لمواطني تايلند الباحثين عن فرص التوظيف القانوني في الخارج، على سبيل المثال، بتقديم العديد من برامج التدريب قبل المغادرة بغية تطوير المهارات الضرورية للعمال للوفاء بطلبات أسواق العمل في الخارج.

ثانيا، نرى أن النهج القائمة على الحقوق والمركزة على الضحايا نهج أساسية لأي جهود لإدارة الهجرة، لان الأشخاص في الهجرة غير المنظمة، وخاصة النساء والأطفال، يتعرضون بقدر كبير للاتجار بهم وإساءة معاملتهم. وفي هذا الصدد، ما فتئت تايلند تولي أهمية بالغة لمضاعفة الجهود المبذولة لحماية حقوق الإنسان الأساسية للمهاجرين وكرامتهم الإنسانية، بصرف النظر عن الوضع القانوني لوثائقهم. ويجري تمكين العمال المهاجرين من ممارسة حقوقهم والوصول إلى الموارد ورد المظالم من خلال ما توفره حكومة تايلند من المعلومات والتدريب والتعليم. وظللنا أيضا نشجع الممارسات القانونية فيما يتصل بتوظيف العمال المهاجرين وضمان الحصول على التعويضات القانونية الفعّالة للمهاجرين.

ثالثا، نحن نتشاطر الرأي مع متحدثين كثيرين سبقونا في أنه يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الجوانب المتعددة الأبعاد للهجرة الدولية والتنمية، عند صياغة السياسات الوطنية الفعالة للهجرة. وترتبط الهجرة بمسائل سياسية شتى، تشمل التنمية وحقوق الإنسان والأمن البشري والتجارة والصحة، فضلا عن اهتمامات الأمن الوطني. ولذلك، كان من الأمور ذات الأهمية البالغة رسم سياسات للهجرة متسقة وشاملة ومتكاملة، تضم العديد من الجهات الفاعلة، لبلوغ غايتنا المشتركة، أي هدف تحقيق الحد الأقصى من فوائد الهجرة الدولية والحد الأدنى من آثارها السلبية.

رابعا، لا يمكن إدارة الهجرة الدولية بصورة فعّالة بمعزل عن التعاون الدولي، وذلك ببساطة لأنها تتعلق بأكثر من بلد وتتصل بأكثر من مسألة عالمية. وتدرك تايلند إدراكا تاما أهمية الشراكة وبناء القدرات وتبادل أفضل الممارسات على كل الصُعد، لا سيما الصعيدين: الثنائي والإقليمي.

ونحن ما فتئنا نؤدي دورا نشطا في الأطر الاستشارية الإقليمية وأطر التعاون، أي المشاورات الحكومية الدولية بين بلدان آسيا والمحيط الهادئ، المعنية باللاجئين والنازحين والمهاجرين؛ والمؤتمر الوزاري الإقليمي المعني بتهريب البشر والاتجار بهم وما يتصل بذلك من الجرائم عبر الوطنية، أو ما يُعرف بعملية بالي؛ ومبادرة ميكونغ الوزارية المنسقة لمكافحة الاتجار غير المشروع. وقد بادرنا باقتراح وتوقيع عدة مذكرات تفاهم ثنائية مع بعض بلدان منطقة ميكونغ دون الإقليمية لمواجهة المشاكل المتصلة بالهجرة، ومنها مثلا مذكرات التفاهم مع كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية المعنية بالتعاون الثنائي للقضاء على الاتجار بالأطفال

والنساء ومساعدة ضحايا الاتجار، ومذكرات التفاهم مع كمبوديا وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وميانمار بشأن التعاون في مجال تشغيل العمال.

وأخيرا، تؤيد تايلند اقتراح الأمين العام الداعي إلى النظر في إمكانية القيام بعملية تشاورية عالمية في إطار الأمم المتحدة، بمشاركة نشطة من جميع الجهات الفاعلة، لمواصلة الحوار المتعلق بالهجرة الدولية بعد هذا الحوار الرفيع المستوى. ونرجو أن تكون فعلا هذه الآلية المقترحة منتدى حكوميا دوليا لمواصلة زخم الإرادة السياسية وتطوير الأساس اللازم للتعاون الدولي في مجال الهجرة الدولية، الذي وضعه هذا الحوار الرفيع المستوى.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد كيوهيكو توياما، نائب وزير خارجية اليابان.

السيد توياما (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أود أن استهل كلمتي بتهنئتكم، سيدتي، بانتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأؤكد لكم تأييد اليابان الكامل لكم في إدارتكم الجمعية العامة لدى التصدي للتحديات التي تواجه الأمم المتحدة.

من الأمور التي لا بد منها أن يتحلى كل مجتمع بالإنصاف في طريقة استقباله ومعاملته أناسا قادمين من بلدان أخرى. وعلى المجتمعات أن تشجع التنوع الثقافي وتسعى إلى الانفتاح والمرونة وتكوين قوى عاملة أكثر حراكا. ويمكن للمهاجرين بدورهم أن يسهموا في تنمية بلدان منشئهم باكتساب المهارات والانخراط في العمل الاقتصادي. غير أنه يجب حل مسائل كثيرة لكي تكون الهجرة الدولية ذات فائدة للمهاجرين ولبلاد منشئهم ووجهتهم. ولا يجب على البلدان أن تبذل الجهود في إطارها الوطني وحسب، بل يجب أن تشارك أيضا في التعاون الدولي. ولذلك يأتي هذا الحوار الرفيع المستوى في الوقت المناسب؛ وأود أن أشكر، باسم حكومة اليابان، الأمم المتحدة على مبادرتها إلى تنظيمه.

تنص ديباجة دستور اليابان على ”[إننا] نقر بأن لجميع سكان العالم الحق في العيش بسلام، متحررين من الخوف والعوز“. وذلك أساس فكرة الأمن البشري التي ما فتئت اليابان تروج لها بغرض حماية الناس وتمكينهم من حماية أنفسهم.

وترى اليابان أن من الأمور الهامة لمصلحة الأمن البشري لجميع الناس، الجمع بين النهجين التاليين للهجرة الدولية: أولا، يجب أن نحمي الذين أجبروا على مغادرة ديارهم بسبب الأخطار المهددة لسلامتهم، كما يجب تمكينهم بما يجعلهم قادرين على مواجهة الشدائد بصورة أفضل. وثانيا، يجب أن نحمي المهاجرين الساعين إلى حياة أفضل وتهيئة البيئة التي تيسر لهم تحقيق إمكاناتهم وفقا لقوانين البلدان المضيفة وأنظمتها. والعمل على هاتين الجبهتين هو الشرط الأساسي اللازم لإقامة صلة إيجابية بين الهجرة والتنمية، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات النساء والأطفال وغيرهم من أعضاء المجتمع المستضعفين.

واسمحوا لي بأن أتوسع في هذه الفكرة. نفذت اليابان عدة مشاريع في بلدان أخرى، ترمي إلى تمكين المجتمعات المحلية التي أجبر أهلها على الهرب من ديارهم بسبب مختلف أنواع الصراع والكوارث الطبيعية والمتاجرة بالبشر والجريمة المنظمة وغيرها من المخاطر التي تهدد سلامتهم. وتدار تلك المشاريع، التي تشمل مساعدة اللاجئين وضحايا الاتجار بالبشر، فضلا عن أنشطة الدعوة للقضية والدفاع عنها، بمساعدة مالية وفنية من اليابان وتمويل من صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للأمن البشري، الذي أنشئ عام ١٩٩٩، نتيجة لمبادرة يابانية لمساعدة وكالات الأمم المتحدة على الاضطلاع بأنشطة في هذا المجال.

وبالإضافة إلى ذلك، تنفذ اليابان خطة عملها لتدابير مكافحة الاتجار بالبشر، المعتمدة سنة ٢٠٠٤، في مجالات الوقاية وتنفيذ القانون والحماية. وتقوم اليابان أيضا بتبادل الآراء مع بعض الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية في آسيا وأوروبا وأمريكا اللاتينية، لاتباع طرق فعّالة للوقاية من الاتجار بالبشر. وتشارك اليابان كذلك بنشاط في عملية بالي، وهي إطار إقليمي في آسيا والمحيط الهادئ، للمساعدة على مكافحة وفود المهاجرين غير الشرعيين وتهريب البشر والمتاجرة بهم وما يتصل بذلك من جرائم عابرة للأوطان.

إن بإمكان المهاجرين أن يسهموا في تنمية بلدان منشئهم والبلدان المضيفة لهم على السواء، بنشاطهم الاقتصادي ومهاراتهم التقنية وما يوفرون من رأس مال.

غير أنه ينبغي للمهاجرين، لتحقيق حالة كهذه، يكون الجميع فيها رابحين، أن يتقيدوا بقوانين بلدان منشئهم، التي ينبغي في نفس الوقت أن توفر لهم بمقتضاها الحماية اللازمة، وبقوانين بلدان العبور والمقصد. وعلاوة على ذلك، لا بد من التعاون دوليا لدعم تطوير قدرة كل فرد، حتى يستطيع المهاجرون جني الحد الأقصى من فوائد الهجرة.

ولهذه الأسباب قدمت تعاونت اليابان مع البلدان النامية ابتغاء تعزيز الموارد البشرية في مجالي التعليم والصحة. على سبيل المثال، عرضت اليابان المساعدة في تدريب المعلمين وتحسين أدلّة التعليم والمناهج الدراسية والكتب المدرسية. وفي قطاع الصحة اتخذ هذا التعاون شكل تدريب الموظفين في مجالي الطب والاستشارة الذين يقومون بمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وبالإضافة إلى ذلك، أُوفِد متطوعو اليابان للتعاون الخارجي طيلة ما ينيف عن ٤٠ سنة البلدان النامية للمشاركة على المستوى الشعبي في جهود بناء المجتمعات الصغيرة وبناء الدولة. وعلى أساس هذه التجربة أطلقت اليابان قبل وقت قصير، بالتعاون مع متطوعي الأمم المتحدة، برنامج المتطوعين الشباب الآسيويين لأفريقيا من أجل تعزيز تبادل المتطوعين بين القارتين.

ومسألة الهجرة الدولية والتنمية تحد عالمي حاسم. ولذلك فإن اليابان تعتبر هذا الحوار الرفيع المستوى خطوة هامة لنا جميعا. وبعد اختتام الحوار نحن، المجتمع الدولي، بحاجة إلى تعميق حوارنا وتعزيز تعاوننا. واليابان ملتزمة بالعمل على تحقيق هذين الهدفين.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيد جوان غوميز كرافينيو، أمين الدولة للشؤون الخارجية والتعاون في البرتغال.

السيد كرافينيو (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية، السيدة الرئيسة، بأن أهنئكم على انتخابكم مؤخرا، وبأن أتمنى لكم كل النجاح وأنتم تضطلعون بمسؤوليتكم السامية.

أود أن أؤيد البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل فنلندا باسم رئاسة الاتحاد الأوروبي. بالنسبة إلى البرتغال هذه فرصة تتفرد بأهميتها بالنسبة إلينا للإسهام ببعض الآراء الإضافية التي هي ذات أهمية بالنسبة إلينا.

شهدت هذه السنة عددا من الاجتماعات الدولية المخصصة لموضوع الهجرة؛ عقدت الاجتماعات في مدن بروكسل وتورين، والأهم، في تموز/يوليه، في الرباط. واليوم وفي الغد سنتخذ خطوة أخرى في هذا الحوار الدولي، وقبل انتهاء السنة ستكون فرص قد سنحت لنا للتقدم بالمناقشات.

في هذه الاجتماعات أصبح من الواضح أنه يمكننا، على الرغم من الخلافات والاختلافات في الآراء، أن نحدد هوية خطوط هامة لتوافق الآراء. الخط الأول يتعلق بالحاجة الملحة إلى تناول الهجرة بطريقة تتسم بالمشاطرة والمسؤولية،

نظرا إلى أن المسألة لن تختفي ببساطة إذا تجوهلت. ثانيا، لا يمكن للاستجابات المستقرة والفعالة أن تكون مقتصرة على المستوى الوطني؛ يجب أن تكون قائمة على النُّهج الدولية، على المستويين الإقليمي والعالمي، مركزة على تدفقات المهاجرين بين كل من الجنوب والشمال وبلدان الجنوب. والخط الثالث لتوافق الآراء هو أن الاستجابات المستدامة يجب أن تكون متعددة الأبعاد ومتماسكة، منطوية على إدارة تدفقات المهاجرين، وإدماج الجماعات الصغيرة المهاجرة، والنهوض بالتنمية.

ونعتقد بأن خطوط التلاقي هذه تشكل نقطة بداية قيمة لمناقشاتنا. وتقرير الأمين العام فيما يتعلق بالحوار الرفيع المستوى (A/60/871) يذكر في الفقرة ٥٩ أنه ”تدرك الحكومات أن مواطنيها العاملين في الخارج يمكن أن يكونوا أصولا إنمائية وهي تعمل على تعزيز صلاتها بهم“. وفي هذا الصدد ينبغي لنا أن نقر أيضا، كجزء من توفق الآراء المتنامي، بأهمية الإمكانية الكبيرة للمنظمات في بلدان الاغتراب بوصفها أداة لتنمية بلدان الأصل. وبالإضافة إلى ذلك، نعتقد – على أساس تجربتنا التاريخية – بأن الأثر الإيجابي الذي يمكن أن يكون للتحويلات المالية في البلدان النامية ينبغي أن يشمله توافق الآراء هذا.

وتدرك البرتغال أن الروابط بين الهجرة الدولية والتنمية معقدة. وتشكل العولمة تحديات كبيرة أمام إدارة تدفقات الهجرة. ولكن من الواضح أن الهجرة يمكنها، إذا أديرت بفعالية، أن تساهم بمساهمات ضخمة، في كل من البلد المضيف وبلد الأصل. من المهم أن نبقي هذا في البال ونحن نضع استجابات السياسة لدينا. وفي الواقع أن تدفقات الهجرة ظاهرة منتشرة وإيجابية جدا في التاريخ البشري، ويجب علينا ألا نقع في شرَك تشجيع سياسات تركز على جانب واحد من الهجرة، مهما كانت الضغوط النابعة من عمليات تصوير وسائط الإعلام غير المتوازنة.

يجب أن تدار تدفقات الهجرة بطريقة ينبغي فيها أن يكون منح التصريح لمهاجر متزامنا دائما مع تدابير الإدماج التي تمنع الاستبعاد الاجتماعي، بينما تعزز المعاملة المنصفة وفقا للقانون للمهاجرين وأسرهم، على سبيل المثال من ناحية توفر سبل الحصول على التعليم والرعاية الصحية والعمالة داخل النظم الوطنية.

ومن منظور التنمية من المهم أن نولي الاهتمام لأفقر البلدان، خصوصا البلدان في أفريقيا. وفي هذا السياق، نولي أهمية كبيرة لدعم القدرة في مجالات بناء المؤسسات وبناء السلام والوقاية من الصراعات وحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون واستئصال الفقر. والافتقار إلى هذه القدرة في بلدان كثيرة هو أحد الأسباب الجذرية للهجرة.

ومرة أخرى، وفقا لتقرير الأمين العام وجلسات استماع المجتمع المدني في سياق هذا الحوار الرفيع المستوى، يجب أن يؤدي إدماج المهاجرين دورا أساسيا ضمن السياسات الوطنية والإقليمية. والإدماج الفعال للعمال المهاجرين في أسواق العمالة المعولمة حاسم. ينبغي أن تتمكن الجماعات المهاجرة من التمتع بالراحة وبحقوقها، ومن القيام أيضا بواجباتها. ولكن ينبغي أن تُعطى أيضا الحيز للمحافظة على هوياتها وللإبقاء على جذورها.

وفي بلدي، نمر بتجربة النمو الكبير في تدفقات الهجرة وتنويعها من حيث النوعية، ما يشكل تحديا هاما جدا لمجتمعنا، ويوفر فرصة قيمة. ودورنا بصفتنا بلدا مضيفا للمهاجرين – بعد انقضاء عقود كثيرة من كوننا بلد الأصل – أدى بنا إلى الانخراط في جهود التنسيق ضمن مختلف قطاعات السياسة العامة، وهي القطاعات التي لها أثر في الهجرة.

ونمر حاليا بعملية تبني سياسة عالمية ومتكاملة متعلقة بالهجرة، سياسة تسلط الضوء على المزايا الاقتصادية والثقافية

للظاهرة دون تجاهل التحديات التي ينطوي عليها الأمر. ونعمل على النهوض بمختلف أشكال الهجرة القانونية، بقصد تحقيق مزيد من الثني عن الدخول غير القانوني.

هذا التشريع الجديد الذي تنهض به الحكومة البرتغالية يولي المراعاة الخاصة لمسائل المرونة المتعلقة بتدفقات الهجرة الدائرية وتأشيرات الهجرة المؤقتة.

ويولي هذا التشريع أيضا الاهتمام لقمع العنف الناشئ عن جميع أشكال الاتجار بالبشر، ما يمس على نحو خاص بالنساء والأطفال. وقانون الهجرة الجديد يزيد من كثافة جهود الوقاية بالتركيز على شبكات التوظيف غير القانوني للبشر والاتجار بهم، بينما ينفذ في نفس الوقت تدابير لتقديم الدعم للضحايا. وكما نعرف نحن جميعا لا يمكن تحقيق التنمية على حساب حقوق الإنسان.

ونحن نرى أن من الضروري أن تكون لدينا آليات إحصائية مناسبة من أجل تقييم الأرقام وأيضا القدرة على تحليل وتفسير تلك البيانات واستعمالها. وأنشأنا مؤخرا مرصدا لحركات الهجرة بين البلدان الناطقة بالبرتغالية. والهدف الرئيسي للمشروع هو تشجيع تعزيز معرفة الحقائق الواقعة المتعلقة بالهجرة في جميع البلدان المعنية عن طريق تشاطر المعلومات التشريعية والإحصائية، وإجراء دراسات في مجال الهجرة واللجوء وإنشاء شبكة للاتصال.

واهتمامنا بهذه المسائل ستستمر مناقشته في البرتغال طوال سنتي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧. وتدفقات المهاجرين من جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية ما تزال كبيرة جدا. ولأسباب تاريخية، هذه البلدان هي أيضا البلدان الرئيسية المتلقية للمساعدة الإنمائية البرتغالية. وإدراكا لهذه العلاقة نظمنا في حزيران/يونيه حلقة دراسية مع المنظمة الدولية للهجرة معنية بدور المغتربين الناطقين بالبرتغالية في النهوض بالتنمية في بلدانهم الأصلية. وفي تشرين الأول/أكتوبر ستستضيف لشبونة أيضا مؤتمر الحاضرة الهام بشأن الموضوع الخاص ”مسارات ومفترقات طرق: أناس متنقلون وأماكن متغيرة“.

وثمة خطوة جديدة أخرى تتمثل في أن البرتغال والرأس الأخضر تقومان بعملية لإضفاء الطابع المؤسسي على فريق عامل مشترك شُكل لتحديد استراتيجيات مشتركة تناسب خصوصية الهجرة من الرأس الأخضر إلى البرتغال، التي تشكل أيضا بلدا لعبور المهاجرين من الرأس الأخضر إلى بلدان أخرى. وخلاصة القول، سيعالج هذا الفريق المسائل المرتبطة بالهجرة وعناصرها المتعددة.

وفيما يتعلق بالتحويلات المالية من المهاجرين، التي تشكل تدفقات خاصة، نعتقد بإمكانية القيام بالمزيد من البحث بشأن مساهمتها في تنمية بلدان المنشأ. وقد شجعت البرتغال إجراء دراسة بحثية عن التحويلات المالية من المهاجرين مع مصرف التنمية للبلدان الأمريكية، وننوي القيام بالمزيد من العمل بشأن تلك المسألة الهامة، مع شركاء آخرين.

وأود في ختام كلمتي الإشارة إلى ساحتين أساسيتين للحوار بشأن الهجرة، يجب علينا الاستثمار فيهما كثيرا خلال السنة المقبلة. أولاهما تتعلق بالحوار بين أوروبا وأفريقيا، الذي يشكل إطارا مناسبا للغاية لوضع مسائل الهجرة في السياق الأوسع نطاقا لتعزيز الشراكة بين الاتحاد الأفريقي وأفريقيا. ونحن بالتالي نعمل بكد استعدادا لمؤتمر القمة المقبل بين الاتحاد الأوروبي وأفريقيا.

وفضلا عن ذلك، وباعتبار أن هذا الحوار الرفيع المستوى جزء من عملية متواصلة، نرى أنه من المهم مواصلة عملنا على مدى هذين اليومين، لإيجاد أفضل السبل لإبقاء الموضوع على جدول الأعمال الدولي. ولذلك، ستغتنم حكومتي فرصة تولي البرتغال رئاسة الاتحاد الأوروبي، في

النصف الثاني من عام ٢٠٠٧، لضمان بقاء مسألة الهجرة في مقدمة اهتمامنا.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لمعالي السيدة جوديت فازيكاس ليفايني، وزيرة الدولة بوزارة العدل في هنغاريا.

السيدة ليفايني (تكلمت بالانكليزية): تود هنغاريا الإعراب عن ارتياحها لكون هذا الحوار الرفيع المستوى ينعقد نتيجة لما قام به أعضاء الأمم المتحدة من عمل تحضيري شامل. ونرى أنه من المستصوب والمفيد في آن واحد إطلاق عملية تنسيق دولية متعددة الجوانب في أعقاب حدث يكتسي أهمية رمزية من هذا القبيل. وفي إطار هذه العملية، ندعم كل صياغة بناءة مشتركة لأفكار ونهج على المستويات الثنائية، والإقليمية، والمجتمع الدولي، حسبما يكون مناسبا.

ونؤمن بأن المهمة الرئيسية لعملية المتابعة تتمثل في تعزيز فاعلية التعاون بين المنظمات الدولية التي تعمل في مجال الهجرة. ولذلك ترحب هنغاريا بإنشاء فريق الهجرة العالمي بوصفه مبادرة تدمج المنظمات المعنية بالهجرة والتنمية.

وتشكل الهجرة الدولية ظاهرة تتسم بالتنوع الملحوظ والتغير الشديد. ولهذا، ما انفك موقف دور هنغاريا من تدفقات الهجرة يتغير على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية – منذ انتقالها من بلد شيوعي إلى ديمقراطية برلمانية. وخلال تلك الفترة، تحولت هنغاريا أيضا من بلد ينتج المهاجرين – وخلال أواسط القرن العشرين، اللاجئين أيضا، إلى بلد عبور واستقبال بصفة رئيسية. وتقف هنغاريا اليوم في مفترق طريقين من الطرق الأربعة الكبرى للهجرة إلى الاتحاد الأوروبي: وهما الطريقان الشرقي والجنوبي – الشرقي للهجرة. واكتسبت هنغاريا تجارب إيجابية جدا فيما يتعلق بالمبادرات الإقليمية وأشكال التعاون الحكومية في مجال الهجرة. ونحن نؤيد قيام عملية تنسيق دولية متعددة الجوانب، وإنشاء منتدى دولي للتشاور على أساس تعاون الحكومات.

ويسعدنا العمل الوثيق مع جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بغية التعاون بشأن فكرة إنشاء منتدى عالمي للهجرة. ونؤمن إيمانا قويا بأنه إذا ما قام هيكل دولي يتشارك فيه الدول المهتمة الأعضاء في الأمم المتحدة يمكنه أن يبني على تجارب العمليات التشاورية الإقليمية البالغة الأهمية. غير أن هنغاريا لا يمكنها تأييد إنشاء وكالة أو منظمة أخرى، وبدلا عن ذلك، نشجع مواصلة التعاون القائم أصلا بين المنظمات الدولية والمبادرات الإقليمية.

وقد سعدنا باستضافة جلسة الاستماع الإقليمية الخاصة بأوروبا التي عقدتها اللجنة العالمية للهجرة الدولية في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. وأود اغتنام هذه الفرصة لأشكر أعضاء اللجنة العالمية، وموظفي أمانة اللجنة العالمية للهجرة الدولية، على ما قاموا به من عمل عظيم خلال إعداد تقرير اللجنة العالمية للهجرة الدولية، وبعد ذلك.

إن مسائل الهجرة ترتبط بالعديد من مجالات السياسة العامة ذات الأهمية القصوى. وتشمل هذه المجالات، من بين أمور أخرى، التخفيف من وطأة الفقر، وسيادة الدولة، والحقوق الأساسية للأفراد، والاقتصاد العالمي والعمالة، ومسائل البيئة والصحة، والأمن. ويكاد يكون من المستحيل معالجة جميع أوجه الارتباط بين هذه المجالات في مناقشة رفيعة المستوى مثل المناقشة الراهنة.

ويجب على هذا الحوار الرفيع المستوى معالجة المسائل الأفقية والمسائل التي تتسم بطابع فني أكثر على حد سواء. غير أنه من الأهمية بمكان التركيز في المقام الأول على الجوانب العملية للعلاقة الإيجابية بين الهجرة والتنمية. ولهذا، نرى ضرورة معالجة تحسين أثر التحويلات المالية للمهاجرين

على التنمية، وتشاطر أفضل الممارسات وخطط الهجرة الدائرية، وتنسيق متابعة هذا الحدث الراهن.

ويجب أن تقدم أول مناقشة لمسائل الهجرة تحت إشراف الأمم المتحدة جميع النهج الملائمة لمعالجة تلك المسائل، وما تنطوي عليه من جوانب، بغية إبراز جميع ألوان الطيف التي تشكل مشهد الهجرة الدولية. وعلى الرغم من أننا جميعا نعرف أن المشهد يتضمن نقاطا مزعجة أيضا، آمل أن تستطيع الوفود، بتبادل وجهات نظرها، إيجاد سبل لاستخدام مسألتي الهجرة والتنمية لما فيه مصلحتها المشتركة، وبغية التوصل إلى نتائج ملموسة في أقرب وقت ممكن.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل تيوبولينا موشيلينغا، عضو البرلمان، ونائبة وزير الداخلية والهجرة في ناميبيا.

السيدة موشيلينغا (ناميبيا) (تكلمت بالانكليزية): سيدتي الرئيسة، اسمحي لي في المستهل، بالنيابة عن وفد بلدي، أن أهنئكم بانتخابكم رئيسة للجمعية العامة في دورتها الحادية والستين. وأود أن أؤكد لكم كامل دعم وفد بلدي وتعاونه.

ويسعد وفد بلدي كثيرا المشاركة في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية. ويتيح هذا المنتدى الهام للدول الأعضاء فرصة للتصدي لأحد التحديات العالمية التي تواجه العالم اليوم: الهجرة الدولية. وأرحب بهذه الفرصة لمناقشة هذه المواضيع ومواصلة التفكير فيها، لما تنطوي عليه من آثار عامة ومختلفة على دولنا، بل وعلى العالم بوجه عام. وفي هذا الصدد تكرر ناميبيا دعمها الكامل للموقف الأفريقي الموحد بشأن الهجرة والتنمية والذي تم اعتماده في بانجول.

تود ناميبيا في نفس السياق أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي أدلى به وزير الداخلية في جنوب أفريقيا نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

الهجرة متعددة الوجوه ومعقدة، تؤثر على الأمن الإنساني والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتفاوتات بين الجنسين بعمليات أخرى كثيرة وتتأثر بها. يجب إذن أن تكون مواجهة الهجرة شاملة وفي السياق المناسب وعلى معرفة بمساهمات الهجرة وآثارها في التنمية والأمن والاستقرار السياسي. ومن المهم أيضا أن نأخذ في الحسبان حقيقة أن أغلبية المهاجرين على نطاق العالم هم من النساء وأن عددهن في أماكن عديدة يفوق عدد المهاجرين الرجال. إن عدم المساواة بين الجنسين يساهم في الهجرة القسرية للنساء والفتيات والمتاجرة بهن.

إن الأساس في سياسة الهجرة الناميبية هو رغبتنا في تعزيز التنمية مع العدالة والتحكم في الهجرة لضمان أنها تساهم في الأهداف النهائية للتنمية ولا تقوض التقدم الذي أحرزناه حتى الآن. ونحن لذلك نسعى لجذب استثمار مستدام ومناسب للبلاد ولجلب مهارات محددة من الخارج حتى يتم إكسابها للناميبيين. ونحن نعتقد أيضا أن الذين يأتون إلينا يمكنهم تعلم مهارات جديدة من بلادنا سوف يأخذونها معهم في النهاية.

نحن واقعيون ولذلك نعترف بأن أي سياسة للهجرة في يومنا هذا يجب أن تتصدى للشواغل الأمنية للدول المستقبلة للهجرة وكذلك للمهاجرين. لذلك يجب علينا أن نبحث عن سبل للتأكد من أن أمن الدولة وكذلك التزامها بضمان الأمن والسلامة الاقتصاديين والاجتماعيين لمواطنيها لا يتعرضان للخطر.

ونقر بالآثار الإيجابية التي يمكن أن تكون للهجرة على التنمية الاقتصادية لكل من بلد المنشأ وبلد الوصول. ولكننا مقتنعون بأن هجرة الأشخاص المهرة تعمل على استنزاف دول المنشأة لأنها تسبب خسارة الاستثمار الذي تم في تدريبهم. ونأمل أن يمدنا هذا الحوار رفيع المستوى بأفكار جيدة تساعدنا على وضع مبادئ توجيهية للسياسات

تضمن أن ''نزوح العقول'' في بعض الدول لا يعني ''استنزاف العقول'' في دول أخرى. ونقر في هذا الصدد بالحاجة إلى مزيد من التعاون بين الدول والجهات الفاعلة غير الحكومية لنرفع إلى الحد الأقصى الفوائد التنموية الناتجة عن الهجرة. ونحن نرحب بمشاركة القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في هذا الحوار.

بعض أنواع الهجرة يكون وقودها عدم الاستقرار والخوف من المجهول. فبينما يبحث الكثيرون عن أماكن تكون فيها الظروف الاقتصادية والاجتماعية أفضل يبحث آخرون عن مجرد مكان يكونون فيه آمنين. إن سلسلة اللجوء/الهجرة في الجنوب الأفريقي تمثل مشكلة متزايدة. ففي خلال الخمسة عشر عاما تقريبا الماضية تحول الجنوب الأفريقي من إقليم إرسال إلى إقليم استقبال للهجرة. وتواصل ناميبيا بتاريخها الطويل من دعم الأمم المتحدة وخبرتها الخاصة بالمنفى احترامها لمؤسسة اللجوء ولحقوق اللاجئين. وفي نفس الوقت نسعى للتشجيع على العودة الطوعية لأولئك اللاجئين الذين يمكنهم العودة إلى الدول التي عاد إليها الآن السلام والاستقرار. وفي المستقبل القريب سوف ننظر في موضوع الإدماج المحلي لعدد سوف يحدد لاحقا من اللاجئين الذين أقاموا لمدد طويلة أو لم تعد لهم روابط بدول المنشأ أو لا يمكنهم العودة لأسباب أخرى ويمكن أن يساهموا في أهداف تنميتنا الوطنية.

تدرس ناميبيا مع دول أفريقية أخرى وضع أطر قانونية ومعيارية لتعزيز سلامة الهجرة وإدارتها. ومن الوثائق المهمة التي يهتدي بها بروتوكول الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي بشأن تسهيل حركة الأشخاص. غير أن هذه الوثيقة يجب أن يواكبها ممارسات جيدة.

تدعو واحدة من توصيات دراسة شاملة أجريت بواسطة اللجنة العالمية للهجرة الدولية إلى عقد اتفاقات ثنائية كوسيلة لتناول مواضيع الهجرة التي تؤثر على دولتين. وفي هذا الصدد ناميبيا لديها اتفاقات مع دولتي أنجولا وزامبيا المجاورتين للسماح لأعضاء المجتمعات على طول الحدود المشتركة بحرية الحركة في منطقة محدودة داخل كل بلد مع اشتراط بسيط هو الحصول على تصريح بالمرور. إن هذه الترتيبات تشجع التجارة الحدودية والتبادل الثقافي والعلاقات المتناسقة بين الدول.

أخيرا تأمل ناميبيا في ألا يكون هذا الحوار غاية في حد نفسه بل أن يكون بداية لنقاشات متعددة الأطراف تساعد المجتمع الدولي في إيجاد حلول لهذا الموضوع الذي يشكل تحديا. يجب أن ينظر الحوار أيضا لمقدرة دول الاستقبال بغرض مساعدتها لتحسين إدارة التحديات التي تسببها الهجرة. وفي هذا الصدد فإن الحاجة إلى المساعدة الفنية والمساعدة الإنسانية للدول النامية يجب النظر إليها ومعالجتها. لذلك ترحب ناميبيا باقتراح الأمين العام لإقامة منتدى دولي للحوار حول الهجرة والتنمية وتؤيده.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي الأونرابل ديلانو فرانكلين وزير الدولة بوزارة الخارجية والتجارة الخارجية بجامايكا.

السيد فرانكلين (جامايكا) (تكلم بالانكليزية): إنه لشرف خاص لي أن أهنئكم يا سيدتي على انتخابكم مؤخرا رئيسة للجمعية العامة ومن الواضح أن رسالة الأمم المتحدة لضمان تكافؤ الفرص بين الجنسين قد بدأت تؤتي ثمارها.

هذا الحوار حول الهجرة والتنمية جاء في الوقت المناسب وجامايكا تود من البداية أن تعرب عن تأييدها للبيان الذي قدم نيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين حول هذا الموضوع الهام.

يجب أن ينظر لسياسات الهجرة بشكل شامل لكونها ظاهرة ذات طبيعة متعددة الأبعاد. ولذلك يجب أن نتجنب الميل المتزايد للتركيز فقط على مسألتي الأمن وضبط الحدود.

إذ هناك جوانب مهمة يجب أن تعامل نفس المعاملة مثل حقوق الإنسان للمهاجرين والوصول لحلول حول الأثر السلبي لاستنزاف الأدمغة وتعزيز التعاون حول المواضيع الخاصة بالهجرة وحركة البشر.

جابهت جامايكا خلال العقود الأربعة الماضية معدل حوالي ٢٠ ٠٠٠ يهاجرون سنويا. بالنسبة لجامايكا أحد النتائج المشرقة للهجرة هو الزيادة في قيمة التحويلات المالية والتي نمت من أقل من ١٠٠ مليون دولار في العام ١٩٩٠ إلى ١,٦ بليون دولار عام ٢٠٠٥. وهذا يمثل ١٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لجامايكا. وخلال نفس الفترة تراجع معدل الفقر من ٢٨,٤ في المائة إلى ١٤,٨ في المائة. من الممكن إذن أن نخلص إلى أنه في جامايكا هناك علاقة مباشرة بين خفض معدل الفقر وبين الزيادة في تدفق التحويلات.

والمطلوب وضع استراتيجية للوصول للحد الأقصى للزيادة المستمرة في تدفق التحويلات للتنمية الوطنية. وأطرح المبادرات السياسية التالية للنظر فيها: أولا، تيسير وتنشيط هجرة العمال على الأمد القصير عن طريق الاتفاقات الثنائية؛ ثانيا: تخفيض تكاليف التحويلات الرسمية عن طريق تنشيط المنافسة الأقوى في الأسواق؛ ثالثا، إقامة التفاعل الخلاق بين المصارف ومؤسسات التمويل البالغ الصغر.

بيد أن التحويلات المالية ينبغي ألا تعتبر بأي حال من الأحوال مكافأة عن هجرة الفنيين المدربين. من الخطأ التوصل إلى هذا الاستنتاج نظرا إلى أن التحويلات المالية لا يمكنها، على الرغم من أهميتها، أن تحل على نحو واف محل فقدان الموارد البشرية الماهرة.

إن جامايكا والبلدان الأخرى من منطقة البحر الكاريبي الناطقة باللغة الإنكليزية لديها معدل عال جدا من فقدان خريجي المستوى الثالث لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ويقدر بأنه يتجاوز ٦٠ في المائة سنويا في حالة جامايكا.

وفي هذا السياق تؤيد جامايكا اقتراح المشاركة في التنمية. يمكن تقديم حجة قوية بأن تقوم البلدان المتقدمة النمو بتقديم مساهمة مالية إلى البلدان النامية من أجل التعويض عن النفقات التي تطلبها تدريب هؤلاء الخريجين. يجب أن تكون شراكات التنمية مرتبطة بعنصر التدريب حتى يمكن للأفراد المحليين أن يتولوا المسؤولية حينما يغادر الخبراء.

والأهمية المتزايدة للهجرة تجعل من الضروري حماية حقوق المهاجرين. وعلى الرغم من وجود بعض الاتفاقات الثنائية التي تقدم هذه الحماية، فإن هذا المجال يبقى مصدر قلق كبير لجامايكا. ونتيجة عن ذلك، تتخذ حكومة جامايكا حاليا خطوات لأن تصبح طرفا في الاتفاقية الدولية لحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

والجنس بُعد أساسي أيضا من أبعاد الهجرة الدولية والإقليمية. الرجال هم عموما العنصر الغالب في تدفقات المهاجرين الأولى، وتلحق بهم فيما بعد عضوات الأسر والأطفال. وتقريبا نصف جميع المهاجرين الدوليين من النساء. والبيانات المتعلقة بمنطقة البحر الكاريبي تتفق مع هذه النتائج، حيث تشكل النساء في كل أرجاء منطقة البحر الكاريبي ٥٢ في المائة من جميع المهاجرين، ويشكل الرجال ٤٨ في المائة.

إن التحول في نسبة الانتماء الجنسي نتيجة عن الهجرة له أثر في بُنى وشبكات الأُسر. النساء عرضة للانتهاكات الجسيمة والاستغلال الفاحش لحقوقهن. ونتائج الهجرة التي تعود بالنفع على النساء تتوقف على نحو حرج على احترام حقوقهن الواردة في صميم صكوك حقوق الإنسان.

والمغتربون من جامايكا يؤدون دورا مهما في التنمية الوطنية. والهدف الرئيسي لحكومة جامايكا هو تحديد هوية المغتربين الجامايكيين وتنظيمهم في مختلف البلدان وإقامة صلة دائمة وبنيوية تربطهم بجامايكا. وأحد عناصر ذلك مؤتمر المغتربين الذي يعقد مرة كل سنتين في جامايكا. ويتمثل العنصر الثاني في تنظيم مختلف الجماعات في البلدان المضيفة لإتاحة التمثيل الديمقراطي والمساءل. وتعتزم جامايكا أيضا إنشاء لجنة مختارة مشتركة لمجلسَي البرلمان. هذه المبادرة سترفع أمورا متعلقة بالمغتربين إلى المستوى التشريعي.

وترى جامايكا أن هذا الحوار الرفيع المستوى يجب ألا يتوقف هنا. بيد أن ما هو حاسم هو أن نبني على نتائجه حتى يقترن الكلام بالعمل. إننا نوصي توصية قوية بأن تنهض المتابعة بالأبحاث والتحليلات السياسية المتعلقة بالهجرة والتنمية مع ضرورة وضع وتنفيذ إجراءات مناسبة.

الرئيسة (تكلمت بالانكليزية): أعطي الكلمة لسعادة السيد إسيكيا رابيي سافوا، رئيس وفد فيجي.

السيد سافوا (فيجي) (تكلم بالانكليزية): هذه المحاولة المتعددة الأطراف الأولى لتناول مسألتي الهجرة والتنمية على مستوى عالمي ينبغي أن تبدأ بحوار بناء مستمر والتعاون لتحديد السبل المناسبة لزيادة الفوائد وإزالة العوامل الضارة.

تؤيد فيجي الجهود ذات المغزى للنهوض بنهج متوازن وشامل حيال الهجرة الدولية والتنمية، عن طريق إقامة الشراكات وضمان اتخاذ إجراءات منسقة لتنمية القدرات، بما في ذلك إدارة الهجرة.

يتضمن تقرير الأمين العام عددا من الملاحظات الهامة. إنه يحدد الهجرة بوصفها مكونا أساسيا في عملية العولمة. ويذكر أيضا أن الهجرة الدولية قوة بناءة للتنمية، في كل من بلدان الأصل والبلدان المقصودة، ويدعو إلى الحوار المستمر. إننا نؤيد مشاعر الأمين العام بأن التعاون الدولي حاسم حقا، إذا أردنا تحقيق حالة يربح فيها الجميع عن طريق إقامة منتدى تابع للأمم المتحدة للحوار بشأن الهجرة الدولية. ونعتقد أن منتدى كهذا من شأنه أن يحفز الحكومات على النظر في مسألتي الهجرة والتنمية بطريقة كلية وإضافة القيمة إلى الأنشطة المتخذة على المستويين الثنائي والإقليمي.

إن وجوه تعقد الهجرة والتنمية والأمن والروابط بينها تستلزم النظر الدقيق في أثر الهجرة. ينبغي أن تركز سياسات الهجرة على الأمن الشامل ويجب أن تكمل سياسات التنمية المستدامة. إن البلدان النامية بحاجة إلى حلول براغماتية للتحديات التي تواجه تنميتنا من أجل ضمان تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. إننا نؤكد على أن الفقر والنمو السكاني وتخلف التنمية وانعدام الفرص تسهم في عاملي ''الدفع والجذب'' في الهجرة.

والتحويلات المالية، وهي أحد الآثار الإنمائية للهجرة الدولية، وهي عامل له إمكانية كبيرة بوصفة محفزا على التنمية، ينبغي أن تُيسَّر بطريقة معول عليها وسريعة ومقتصدة وقانونية. والحاجة إلى تناول وتشجيع الظروف للتحويل المالي الأقل تكلفة والأسرع والأكثر أمانا ينبغي تناولها على نحو جاد. بيد أن التحويلات ينبغي ألا تعتبر أبدا بديلا من الاستثمار والتجارة والإعانة وتقديم الإغاثة من الديون من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والتصدي للتخلف في التنمية.

وتقترن بذلك الحاجة إلى تعزيز جماعات المغتربين وإلى ضمان مشاركتهم في العملية الإنمائية. ومن المهم أيضا مسائل يتطلب تناولها اهتمامنا المستمر، بما في ذلك إدارة هجرة العمال المؤقتة، وزيادة الاستحقاقات بينما تقلل تكاليف هجرة الأفراد المهرة، والعمل على انخراط الجماعات

عبر الوطنية في عملية تنمية بلدان الأصل، وجعل عودة المهاجرين أصولا، والسبيل الأمثل للتعاون من أجل تقليل ومنع تهريب الأفراد والاتجار بهم، والاستفادة من فرص عولمة التعليم، ومنع استغلال المهاجرين، وأهمية رعاية عملية آمنة ومنتظمة ونظامية للهجرة.

ويجب أن يضمن الحوار أن تمنح فرص كثيرة للمهاجرين حتى لا يجري المساس بحقوقهم وحرياتهم. من اللازم أن يبقى المهاجرون مركز المناقشة بشأن الهجرة. وتشكل النساء والأطفال أغلبية المهاجرين. إنهم لا يزالون محرومين، ويجب أن يتخذ هذا الحوار تدابير لتقليل ضعفهم واستغلالهم وإساءة معاملتهم.

الهجرة مسألة عالمية وهي ستزداد أهمية. يجب علينا أن نتناولها بهذه الصفة. ينبغي لنا ألا نقلل من مغزاها وألا تجاهلها تجاهلا كاملا، نظرا إلى أن ذلك ليس من شأنه سوى زيادة تردي حالة تتسم بالتحدي فعلا. ونجاح الحوار سيتوقف على كيفية تمكننا من إيجاد حالة يربح فيها الجميع، تفيد المهاجرين وتستجيب لاحتياجات كل من بلدان الأصل وبلدان المقصد.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٥٠.